الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي ظاهرة البطالة و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي

إعداد

د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل

مدرس الاقتصاد والمالية العامة والتشريع الضريبي

كلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر

موجز عن البحث

تعد البطالة من الظواهر التي وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو آخر، ومن ثم أتناول في هذه الدراسة ظاهرة البطالة، من حيث بيان مفهومها وأنواعها، وكيفية قياسها والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، ثم بيان أهم الآثار التي تتولد عنها سواء كانت آثار اقتصادية أو اجتماعية، أو غيرها من الآثار الأخرى، والحلول التي أقترحها للخروج من هذه المشكلة، سواء من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد الوضعي.

ولعل ما دفعني إلي الكتابة في هذا الموضوع هو أن وجود هذه المشكلة في أي مجتمع يولد من الآثار السيئة ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعوق مسيرة التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية في هذه الدول وخاصة الدول النامية ، ويعطل جزءاً مهما من عناصر الانتاج ألا وهو عنصر العمل مما يترتب عليه قلة الإنتاج ، وتحاول الدول من خلال سياساتها المختلفة القضاء على هذه المشكلة، أو على الأقل الحد منها والتخفيف من آثارها.

ولما كان للمنهج الإسلامي من تفرد في علاج هذه المشكلة، ووضع الحلول التي لم تتوصل إليها الاقتصاديات الوضعية، لذا فقد حاولت في هذا البحث بيان الحلول التي

توصل إليها كل نظام من هذه الأنظمة، في محاولة لإلقاء الضوء أمام صانع القرار في اختيار بعض الحلول التي تقضي –أو على الأقل تحد– من هذه الظاهرة ومن الآثار التي تترتب عليها.

ثم عرجت إلى أهم أسباب البطالة في مصر، والتي كان لها تأثير قوي على الاقتصاد المصري وغيرها من المجالات الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية، في محاولة لإيجاد أفضل الحلول لهذه المشكلة، مستهدفاً أن تتبوأ مصر مكانتها الرائدة بين اقتصاديات العالم.

الكلمات مفتاحية: الآثار ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، البطالة ، منظورالاقتصاد الإسلامي ، منظور الاقتصاد الوضعي

The Economic And Social Effects Of The Unemployment Phenomenon And How To Treat It From The Perspective Of Islamic And Situational Economics

Hisham Mostafa Mohamed Salem El-Gamal
Department of Public Law , Faculty of Sharia and Law Tanta , Al-Azhar University , Egypt
E-mail: dr.heshamelgamal@gmail.com

Abstract :

The unemployment is consider one of the phenomena which found in most human societies in present and past and it is consider society from human societies over the ages free of this phenomenon in one way or another ,And then I address in this study unemployment phenomenon in terms of explaining its concept ,types, how to measure them and the reason which lead to happen then appear the most important effects that result from it whether it is economic effects or social or other effects and solutions which recommend it to out of this problem both from the point of view of the Islamic economy or positional economics .

Perhaps what motivated me to write on this topic is the existence of this problem in any society is born of bad effects what threatens political and economic stability and impedes the process of development whether economic or social in this countries and especially developing countries and it disrupts an important part of elements of production which it is elements of work which results in less production ,And countries are trying through their different policy to elimination of this problem or at least reduce them and mitigate their effects.

And since the Islamic approach was unique in treating this problem and put solutions which positions economics did not reach them so, I have tried in this research. To show the solution which reached to them each of these system in an attempt to shed light on the decision maker in choosing some solutions which eliminate or at last limit this phenomenon and effect which result because it.

Then to the most unemployment reasons in Egypt and which had a strong influence on Egyptian economy and other fields whether economic, social, political, or security, in trying to find the best solutions to this problem targeting Egypt to occupy its leading position among the world economies?

Keywords : The effects, economic, social, unemployment, Islamic economics perspective, positional economics perspective

المقدمة

لا غرو أن قضية البطالة في الوقت الراهن تعد من أهم المشكلات الرئيسية التي يعاني منها معظم دول العالم، على اختلاف مستوياتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث والدول النامية فقط، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، فأصبح العالم بشقيه المتقدم والنامي يعاني من ذلك التزايد المستمر في عدد العاطلين عن العمل، الذي أصبح يقارب المليار عاطل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة.

ومن الملاحظ أن البطالة في الوقت الحالي قد دخلت مرحلة جديدة تختلف عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد مرتبطة بالدورات الاقتصادية من انتعاش أو ركود، بل أصبحت مشكلة هيكلية تتفاقم يومـًا بعد يوم وسنة بعد سنة، رغم الجهود المبذولة للقضاء عليها أو الحد منها، وتعد الدول النامية من أكثر الدول معاناة من البطالة- خاصة الدول العربية- نظراً لفشل جهودها في تحقيق خطط التنمية، وتفاقم الديون الخارجية على أكثر هذه الدول، وغير ذلك من الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها.

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام عن خطورة هذه الظاهرة على الدول العربية ففي أحدث تقرير لصندوق النقد العربي وهو التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٩م، بلغت نسبة البطالة في الدول العربية نحو ١٠٪ وفق تقديرات البنك الدولي، وهو ما يمثل نحو ضعفي معدل البطالة في العالم، وسجلت كل من اليمن وسوريا أعلى معدلات للبطالة نظراً لعدم الاستقرار التي يمر بهما هذان البلدان، وبلغ عدد العاطلين في سوق العمل السودانية عام ٢٠١٨م حوالي ١٠.٣مليون عاطل بنسبة ٣٦.٣٪ من إجمالي عدد

العاطلين في الدول العربية أي ما يقارب ٣٦ مليون عاطل، وقد بلغ متوسط بطالة نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و٢٤ سنة حوالي ٤٢٪، ومتوسط نسبة الإناث حوالي ٣٠٪، وتراوحت نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٨م بين ٢.٢٪ في البحرين، و٦٠.٤٪ في السعودية، ونسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة بين ٤٦٪ في لبنان، و٩٨٪ في ليبيا، ونسبة العاطلين أكثر من سنة بين٢٣.٧٪ في قطر، و٧١.٩٪ في تونس وهي تعد من أعلى النسب العالمية، مما يضع ضغوطاً وتحديات كبيرة أمام تلك الدول لتبذل كل جهودها كي تواجه تلك المشكلة الكبيرة [١].

ومن هذا المنطلق وفي ظل تلك الأرقام الخطيرة والنسب المرتفعة، جاء موضوع البحث كمحاولة لإيجاد حل لهذه الظاهرة، ولإبراز دور النظام الاقتصادي الإسلامي في معالجته لهذه الظاهرة والقضاء على البطالة، من خلال الآليات المتعددة والمختلفة التي يتميز بها عن الاقتصاد الوضعي والتي تعمل على تنمية المجتمعات وعلاج مشاكلها المختلفة.

إشكالية البحث :

لاشك أن البطالة تعتبر من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها كافة المجتمعات – كما ذكرنا- لما يترتب عنها من آثار سيئة تنعكس سلباً على الأفراد

(١) صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩م، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ص٤٦-٤٧، مجموعة البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩م، بعنوان الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2019 تاريخ الاطلاع: ١١/ ٢/ ٢٠٢٠م.

والمجتمعات، وتحاول الكثير من الدول المتقدمة والنامية أن تقضي عليها أو على الأقل تقلل من نسبتها، لكن ومع الأسف ما زالت أعداد العاطلين في تزايد مستمر، ولذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة لمحاولة بيان أهم الآثار التي تترتب على البطالة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ووضع بعض الحلول للقضاء على هذه الآثار – أو على الأقل التخفيف منها- مستعينا بالله مبيناً وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في تصديه لهذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها.

أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة تمس بنية المجتمع، سواء الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الصحية وغيرها من الآثار الأخرى، فنتيجة للبطالة يتأخر سن الزواج بالنسبة إلى الشباب، فكيف يتزوج إنسان ليس له إيراد أو مصدر رزق ينفق منه على أسرته؟ مما يؤثر بدوره على المجتمع بزيادة نسبة العنوسة وتأخر سن الزواج، مما يعرض المجتمع إلى مشكلة أخرى أشد خطورة وهي الفساد الأخلاقي، كلجوء بعض الشباب إلى المخدرات بأنواعها ، أو لجوء البعض إلى طرق غير شرعية لقضاء شهوته، أو لجوء البعض في بعض الدول إلى الهجرة غير الشرعية بحثاً وراء الرزق، مما يترتب عليه مفاسد كثيرة (أمنية، صحية، اجتماعية وغيرها) ، ولذا فإن أكثر علماء الاجتماع يعتبر البطالة سبباً رئيسياً في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه.

كما تتجلى أهمية هذه المشكلة أيضاً في أن معظم العاطلين في هذه المجتمعات من ذوي المؤهلات سواء العليا أو المتوسطة، ينتج عن تعطلهم أمراضاً نفسية كإصابتهم بالتمرد والإحباط، إضافة إلى إهدار النفقات التي تنفقها الدولة على هذه الفئات دون أن تجني منهم أي فائدة تذكر، كما يؤثر هذا على أسر هؤلاء الأفراد العاطلين من

انخفاض دخول هذه الأسر وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ودراسة هذه الظاهرة بحجمها ومشاكلها لا يقتصر فقط على بيان ما ينتج عنها من آثار سلبية، وإنما تكمن هذه الأهمية أيضـًا في وضع الخطط والبرامج المدروسة والمناسبة لكل مجتمع حسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية لخفض نسبتها وتقليصها وبالتالي زوال الآثار السيئة الناتجة عنها.

إضافة إلى ذلك سوف تعمل هذه الدراسة على وضع آليات واقعية ومتكاملة تساعد وبشكل كبير في تشغيل الموارد بكاملها وخاصة البشرية منها، مما يساعد على دفع عجلة التنمية وزيادة الطاقات الإنتاجية في سوق العمل.

وأخيراً فهو يرد بصورة واضحة على القائلين بأن الاقتصاد الإسلامي ليس إلا مجموعة من النصوص والطقوس الدينية قد انتهى دورها ولم تعد صالحة للتطبيق في الحياة الاقتصادية للعصور الحديثة، بل إن الاسلام هو منهج متكامل صالح لكل زمان ومكان، وعنده القدرة على علاج جميع مشاكل المجتمعات أيـًا كان نوعها أو شكلها، وتحقيق التوازن الاقتصادي بها.

أهداف البحث :

تتجلى أهداف هذا البحث في الآتي :

١- بيان مفهوم البطالة وبيان أنواعها وأسبابها المختلفة.

٢- بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن البطالة وما يترتب عليها من مشكلات تضر بالمجتمع وتعوق مسيرته الإنمائية

٣- بيان الحلول والآليات التي تعالج هذه المشكلة و تقضي على آثارها السيئة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي والوضعي.

٤- بيان تفرد الاقتصاد الاسلامي في وضع بعض الحلول التي لم يتطرق إليها الاقتصاد الوضعي .

أدبيات البحث :

هذه الدراسة ليست الأولى من نوعها في تناول هذا الموضوع بل سبقتها دراسات عديدة ومتنوعة تناولت هذا الموضوع من وجهات نظر مختلفة حسب رؤية كل باحث وحسب تناوله للمشكلة التي يود طرحها ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على سبيل المثال:

الدراسات السابقة :

- د. محمد عبد الله عمر: أزمة البطالة بين الانتشار وطرق العلاج.
- د. محمد إبراهيم حجازي: البطالة.
- عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور.
- د. صابر بلول: الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب ، الحلول .
- د. سيد مراد محمد عبد الهادي :الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة في الدول العربية .
- د. سامي أحمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب.
- د. وليد ناجي الحيالي : دراسة بحثية حول البطالة .
- د: سامر مظهر قنطجي : مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام .
- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون.
- د. محمد حسن عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج.

غير أن الباحث – في حدود اطلاعه- لم يطلع على دارسة مزجت بين النظامين الإسلامي والوضعي ومن هنا جاءت الفكرة في بيان وجهة نظر كل اقتصاد على حدة مبينا أوجه الفرق والتميز بين النظامين في نظرته حول الأسباب التي أدت إلى البطالة وحول الآليات التي يعالج بها كل نظام هذه الظاهرة ويقضي على تلك المشكلة الكبيرة.

منهج البحث :

يعتمد البحث-بمشيئة الله- على منهج علمي موضوعي يستخدم أسلوبا وصفياً تحليلاً لحصر وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات الأساسية التي تتطلبها هذه الدراسة في التعرف على المبادئ والمفاهيم الاساسية لمفهوم البطالة من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل ظاهرة البطالة، وأنواعها وأسبابها ، وأهم الآثار المتولدة عنها وكيفية علاجها من خلال اقتراح الحلول التي وضعها الاقتصاديون للقضاء على هذه الظاهرة وما هي الحلول التي تفرد بها النظام الاقتصادي الإسلامي في هذا المجال.

خطة البحث :

مقدمة

المبحث الأول: مفهوم البطالة و قياسها وأنواعها.

المبحث الثاني: أسباب وحجم البطالة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البطالة.

المبحث الرابع: علاج مشكلة البطالة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي

الخلاصة: وبها النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع

الفهرس .

المبحث الأول
ماهية البطالة وقياسها وأنواعها

أتناول في هذا المبحث مفهوم البطالة في اللغة وفي الاقتصاد الاسلامي والوضعي وذلك في مطلب أول ثم أتناول كيفية قياسها في مطلب ثاني ثم أتناول أنواعها في مطلب ثالث وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الثاني: قياس البطالة.

المطلب الثالث: أنواع البطالة.

المطلب الأول
مفهوم البطالة

أتناول في هذا المطلب مفهوم البطالة ومعناها في اللغة ثم في الاقتصاد الإسلامي، ثم في الاقتصاد الوضعي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم البطالة لغة:

البطالة في اللغة: بطل الشيء يبطل بُطْلاً وبُطُولاً وبطْلانـًا، ذهب ضياعـًا وخسراً، فهو باطل، والتبَّطْل: فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، فالبطالة مأخوذة من البطَّل وهي التعطل، يقال: " بطل الشيء يبطل، وبطَل الأجير (بالفتح) يَبْطُل (بالضم) بَطالة وبِطالة أي تعطل فهو بطَّال، والبطَّال الذي لا يجد عملاً، ويقال تعطل الرجل إذا بقي بلا عمل[1].

(١) لسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، جـ٣، ص٣٠٣، كتاب الباء، المصباح المنير للفيومي، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٣٦، مختار الصحاح للرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٥٦، باب الباء، القاموس المحيط للفيروز آبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، جـ٣، ص٣٢٤، فصل الباء ، باب اللام.

ثانيـًا: مفهوم البطالة في الاقتصاد الاسلامي:

حين دعا الإسلام إلى العمل وحث علي إتقانه في مواضع كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، منها قوله تعالي: ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [التوبة:١٠٥]، وقوله ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الجمعة :١٠]، وما رواه الطبراني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله -ﷺ- قال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" وفي رواية للبيهقي " أن يحسن" [(١)]، نهى عن البطالة وهي قعود الرجل فارغـًا عن العمل، فالبطالة [(٢)] من المصطلحات الحديثة التي عبر عنها الفقهاء بتعبيرات أخرى

(١) (حديث صحيح) رواه أبو يعلى والطبراني والبيهقي وصححه الألباني، انظر: شعب الإيمان للبيهقي، (أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ، (٤/ ٣٣٥/ ٥٣١٤) وفى لفظ عنده: إن الله يجب من العامل إذا عمل عملاً أن يحسن (رقم ٥٣١٥)، مسند أبى يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، (٧/ ٣٤٩/ ٤٣٨٦)، المعجم الأوسط للطبراني (الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني)تحقيق: طارق بن عوض أبو الفضل، عبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م،(١/ ٢٧٥/ ٨٩٧)،مجمع الزوائد للهيثمي، (نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م،(٤/ ٩٨)، كتاب البيوع، باب نصح الأجير وإتقان العمل، قال عنه الهيثمي: رواه أبو يعلى وفيه مصعب ابن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، سلسة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، (٣/ ١٠٦/ ١١١٣)، قال الألباني :صحيح.

(٢) جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م، ص٢١.

مثل: القعود عن العمل، العجز، التخلف، الكسل، وهذه المصطلحات كلها تدل على معنى البطالة.

يقول الراغب الأصفهاني: " من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية، بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى...."[١] .

١- ماهية البطالة في القرآن الكريم:

ورد لفظ بطل في القرآن الكريم بمشتقاته المختلفة قرابة ٣٦ مرة.[٢] منها على سبيل المثال:

قوله تعالى:﴿ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف :١٧٣]، ورد في الآية مصطلح المُبْطِلُون، وهم المدعون غير الحق، والذين اتبعوا مناهج آبائهم على جهل[٣]. فالإنسان العاطل عن العمل يتبع غير الحقِ، إذ الحق يحث على العمل والكسب.

- **وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾** [آل عمران:١٦٨]، وهنا يخبرنا القرآن عن فئة

---

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة: الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٤٠ه-١٩٨٠م، ص٢٦٨.

(٢) محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، بدون، ص١٢٣-١٢٤، مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، (جـ١، ص١٠٩-١١٠).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، (لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (١٠/ ٥٦٥).

متسلطة من الناس، يحثون غيرهم على الكسل وعدم أداء الواجب الملقى عليهم من حماية الدين، ونصر كلمة التوحيد، والخروج للجهاد في سبيل الله، ليكونوا بذلك معول هدم لدولتهم، والقعود هنا يقصد به التراخي في إنجاز العمل والتخلف عن الركب [1].

- **وقولة تعالى:﴿إِنَّ هَؤُلاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾** [الأعراف :١٣٩] ، **ولفظ الباطل هنا:** الذاهب والمضمحل لجميع ما كانوا يعملون، وذهبت أعمالهم ضياعاً وخسارة فكانت باطلة[2].

٢- **ماهية البطالة في السنة:** ورد لفظ بطل في الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت عن الرسول- ﷺ - ومشتقاته قرابة ٤٠ مرة.[3] منها على سبيل المثال:

- عن أبي شهم – ﷺ- قال: كنت رجلاً بطالاً، قال: فمرت بي جارية في بعض طرق المدينة إذ هويت إلى كشحها، فلما كان الغد أتيت النبي-ﷺ - لأبايعه، فقبض يده، فقلت: يا رسول الله، بايعني، فو الله لا أعود أبداً، قال: فنعم إذاَ"[4].
- عن أبي أمامة – ﷺ- عن النبي -ﷺ - قال " إن الله ليلوم على العجز، فابذل من نفسك الجهد، فإن غُلبت فقل: توكلت على الله، وحسبي الله ونعم الوكيل"[5].
- عن عبد الله بن عمرو- ﷺ- قال: قال رسول الله - ﷺ- " الزهد في الدين يريح

(١) معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، محمد إسماعيل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص٤٣٤، جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) تفسير الطبري، مرجع سابق، (١٠/ ٤١١-٤١٢).

(٣) مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، نشر مكتبة بريل ليدن، ١٩٣٦م،(١/ ١٨٩-١٩٠)، مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، ، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(٤) مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، لبنان، (٥/ ٢٩٤)

(٥) الحديث رواه الطبراني وفيه محمد بن المغيرة الشهرزوري، مجمع الزوائد للهيثمي، نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ،(٨/ ٩١)، المعجم الكبير للطبراني، (سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م،(٨/ ٩٥).

القلب والبدن والرغبة في الدنيا تكثر الهم والحزن، والبطالة تقسي القلب، العالم والمتعلم شريكان في الخير".[١]

٣-البطالة في الأثر:

أ- ما رواه البيهقي في الشعب من طريق عروة بن الزبير، قال: يقال: ما شر شيء في العالم؟ قال : البطالة.[٢]

ب- ويقول عمر بن الخطاب– ﷺ: " إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول: أله حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني".[٣]

ج- ومنه حديث عمر– ﷺ " مكسبة فيها بعض الريبة خير من المسألة"[٤]

د- ويقول ابن وهب : " لا يكون البطال من الحكماء".[٥]

ه- ويقول بعض السلف : " سيروا إلى الله عُرجًا ومكاسير، ولا تنتظروا الصحة، فإن

---

(١) رواه القضاعي من حديث ابن عمر، انظر: مسند الشهاب لمحمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م،(١/ ١٨٨/ ٢٧٨)، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م،(٢/ ٣٥/ ٤٥٩٦)، كنز العمال للمتقي الهندي: تحقيق: الشيخ بكري الحياني، الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،(٣/ ١٨٢).

(٢) انظر : شعب الإيمان للبيهقي، (٢/ ٣٢٤/ ١٩١٤)، كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني(إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي المتوفى سنة١١٦٢هـ)دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، جـ١، ص٢٥٠.

(٣)النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير، تحقيق: على بن حسن بن على بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ، ص٢٠٠، حرف الحاء، باب الحاء مع الراء.

(٤) المرجع السابق:ص٣٨٧، حرف الراء، باب الراء مع الياء.

(٥)كشف الخفاء للعجلوني، مرجع سابق، جـ١، ص٢٥٠، كتاب العلم لأبي خثيمة النسائي، تحقيق: محمد ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٣٠.

انتظار الصحة بطالة". [1]

و- وعن ابن مسعود- ﷺ- قال: " إني لأمقت الرجل فارغاً ليس في شيء من عمل الدنيا ولا الآخرة".[2]

٤- **البطالة في الفقه وعند العلماء المسلمين:**

يرى الفقهاء أن البطالة هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، ذاتياً كالصغر، والأنوثة، والعته، والشيخوخة، والمرض، أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل علم، وليس من العجز غير الذاتي المتفرغ للعبادة مع القدرة على العمل، وحاجته للكسب لقوته، وقوت من يعول، حيث يرى الفقهاء أن مثل هذا التفرغ حرام[3]. وقد أجمع الفقهاء على أنّ نفقة الابن المتعطّل عن العمل - مع قدرته على الكسب - لا

(١)كشف الخفاء للعجلوني، المرجع السابق، جـ ١، ص٤٦٣، رقم ١٥١٧.

(٢)كشف الخفاء للعجلوني، المرجع السابق، جـ ١، ص٤٦٣، رقم ١٥١٧.

(٣) راجع: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني(للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (٢/ ٤٧٧-٤٧٨)، المجموع شرح المهذب للنووي،(الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة٦٧٦هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، (٦/ ١٩١-١٩٢) المغني لابن قدامة،(موفق اليد أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ) النور الإسلامية للطبع والنشر، القاهرة، مصر، (٢/ ٣٥٣-٣٥٥)، كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٥٥٣، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي(الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ)، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، طبعة خاصة، ١٤٢٣ه-٢٠٠٣م،(٣/ ٩٢١)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية: الموسوعة الفقهية، طبعة ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ٨/ ١٠٠-١٠١.

تجب على أبيه ، لأنّ من شروط وجوبها: أن يكون عاجزاً عن الكسب ، والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة ، والقادر غنيّ بقدرته ، ويستطيع أن يتكسّب بها وينفق على نفسه ، ولا يكون في حالة ضرورةٍ يتعرّض فيها للهلاك[١]. وصرّح الفقهاء بأنّ على الدّولة القيام بشئون فقراء المسلمين من العجزة واللّقطاء والمساجين الفقراء ، الّذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ولا أقارب تلزمهم نفقتهم ، فيتحمّل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم ، وما يصلحهم من دواءٍ وأجرة علاجٍ وتجهيز ميّتٍ ونحوها.[٢]

ولذا فقد ورد لفظ البطالة في مواضع كثيرة من كتب الفقهاء نذكر منها على سبيل المثال:

أ-**ما ذكره ابن نجيم في كتابه الأشباه والنظائر:"** ... ومنها البطالة في المدارس... وقد

(١) راجع: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للشيخ شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، (٢/ ٥٢٤)، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين، (محمد أمين الشهير بابن عابدين)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: على محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، طبعة خاصة، ١٤٢٣ه-٢٠٠٣م،(٥/ ٣٣٦-٣٣٧)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي(شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤ه)، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م،(٨/ ٢١٨-٢٢٤)، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، مرجع سابق، (٨/ ٢٨٣٣-٢٨٣٧)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية: الموسوعة الفقهية، مرجع سابق، ٨/ ١٠٠-١٠١.

(٢) حاشية قليوبي على شرح منهاج الطالبين للإمام النووي ، دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، (٢/ ٢٩٢-٣/ ١٢٥-٤/ ٢١١-٢١٤) ، كشاف القناع للبهوتي، مرجع سابق، (٤/ ١٢٥٤)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية: الموسوعة الفقهية، مرجع سابق، ٨/ ١٠٠-١٠١.

اختلفوا في أخذ القاضي ما رتب من بيت المال في يوم بطالته... قال في المحيط: إنه يأخذ في يوم البطالة، .... وفي المنية: القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الأصح".[1]

ب-**أما الشيخ الدميري فيقول** : " .. ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري إذا أبطل يومـًا غير معهود البطالة في درسه لا يأخذ لذلك اليوم معلوما.." [2].

ج- **ما ذكره أبو حامد الغزالي في الإحياء:** " أن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم مكابدة في الصبا، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم، أو منعهم من ذلك مانع، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل، فيأكلون من عمل غيرهم فيكونون عالة على الغير، وإذن هم عاطلون فيقول : ومن هذه الحرف من لا يمكن مباشرته إلا بنوع تعلم وتعب في الابتداء، وفي الناس من يغفل عن ذلك في الصبا فلا يشتغل به أو يمنعه عنه مانع فيبقى عاجزا عن الاكتساب لعجزه عن الحرف فيحتاج إلى أن يأكل مما يسعى فيه غيره فيحدث منه حرفتان خسيستان: اللصوصية والكداية"[3]، وقد أحاط الغزالي – رحمه الله- بمفهوم البطالة واتساعه ليشمل ما يعرف حديثـًا بالبطالة المستترة.... وقد أظهر –رحمه الله- العلاقة بين البطالة والعديد من

(١) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص٨١.

(٢) خالد الجميلي: الجعالة وأحكامها في الشريعة الإسلامية والقانون، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ١٤٠٦هـ، ص١٤٣.

(٣)إحياء علوم الدين للغزالي، الدار البيضاء، بيروت لبنان، جـ٣ ، ص ٢١٤.

الانحرافات والاضطرابات.[١]

د- **ما ذكره الوصابي في كتابه البركة في فضل السعي والحركة** معلقاً على حديث رسول الله –ﷺ–: " البطالة تقسي القلب". فيقول: إن البطالة هي الكسل، ويعرف الكسل بأنه إما ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة،[٢] ومن تعريفه للبطالة أو الكسل نستطيع أن نشتق تعريفاً للعمل، وهو: العمل لكسب الحلال أو القيام بأمر الآخرة.[٣]

يقول الدكتور رفعت العوضي:" التعريف الذي أعطاه الوصابي للبطالة: ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة، هذا التعريف اقترح عرضه كتعريف للبطالة في الاقتصاد الإسلامي"[٤].

كما يذكر الوصابي حديثين للرسول –ﷺ– يتصلان بالبطالة.

الحديث الأول هو: قول الرسول –ﷺ :" إن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة"[٥]. وينقل نفس المعنى في حديث آخر للرسول– ﷺ–" أشد الناس حساباً يوم القيامة المكفي الفارغ" [٦] فيفسر الفارغ بأنه الذي لا عمل له، إذ تشبيه

(١) د. شوقي أحمد دنيا: أعلام الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ، ص ١٥٥-١٥٩.

(٢) البركة في فضل السعي والحركة، لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي الحبيشي، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، بدون، ص ٧.

(٣) د. رفعت العوضي: من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الاسلامي مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة، العدد (٤٠) رجب ١٤٠٥هـ، ص ٨٥-٨٦.

(٤) المرجع السابق :ص ٨٥-٨٦.

(٥) تذكرة الموضوعات للفتني (محمد طاهر بن على الهندي الفتني)، الطباعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى/ ١٣٤٣هـ، ص١٣٤.

(٦) المرجع السابق :ص ١٣٤

المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي، بل والضياع الديني.

الحديث الثاني الذي ينقله الوصابي عن الرسول –ﷺ– **هو** :" البطالة تقسي القلب". والمعنى الذي أريد أن ألفت إليه الانتباه فيما يتعلق بهذا الحديث هو أنه يشرح لنا سلوك المتعطلين في المجتمعات الحديثة، هذا الذي نراه ونسمعه في الاضطرابات الكثيرة التي يقومون بها من تدمير وتخريب وتعطيل للإنتاج، كل هذا من قسوة القلب التي نبه إليها حديث رسول الله – ﷺ.[1]

٥- **ومن أقوال العلماء المسلمين أيضـًا ما ذكره ابن سينا في كتابه الشفاء** حول واجب الدولة تجاه مواطنيها من توفير فرص عمل لهم حتى لا يبقى أحد بلا عمل فيقول:" من واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطل، فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة".. وقد عرف ابن سينا أن إيجاد عمل لكل شخص يقف في سبيل تحقيقه بعض الموانع[2].

ثالثـًا: مفهوم البطالة في الاقتصاد الوضعي:

اختلفت التعريفات التي تناولت تعريف البطالة وتعددت من حيث اللفظ ولكنها اتفقت من حيث المفهوم والمعنى:

فقد عرفها أحد الاقتصاديين بأنها" الحالة التي تطبق على الأشخاص القادرين على

(١)د.رفعت العوضي: من التراث الاقتصادي للمسلمين، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

(٢) محمد عاشور: رواد الاقتصاد العربي، دار الاتحاد العربي، ١٩٧٤م ، ص١٠٠، د. زيد محمد الرماني: كيف عالج الإسلام البطالة؟، هدية مجلة الأزهر، القاهرة، مصر، ربيع الآخر ١٤٢١ه، ص٢٩.

العمل ويرغبون فيه ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي، ولا يجدون فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة، أو أقل منه بقليل [١]، ويرى آخرون أن البطالة " هي التعطل(التوقف الجبري) لجزء من القوى العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل والإنتاج" [٢]، **ويعرفها الدكتور راشد البروای بقوله** : "البطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، وطبقـًا لهذا المفهوم المحدود يكون العاطلون هم: الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه"[٣] في حين **عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها**: "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[٤]، **وعرفها المكتب الدولي للعمل:**" البطالة تتكون من فئة البطالين من كل الأشخاص الذين يتراوح

(١)د. رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، العدد رقم ٢٢٦، جمادى الأولى ١٤١٨ه- أكتوبر ١٩٩٧م، ص١٧ ، د. عبد القادر محمد عبد القادر، د. عبد القادر عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩م، ص٢٩٥ ، د. أحمد بدوى، د. محمد مصطفى: معجم مصطلحات القوى العاملة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٤م، ص٢٢٤ ، د. السيد أحمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة النظرية الاقتصادية في المجال الاجتماعي، بدون، ص٣٤٢، د. كريمة كريم، د. جودة عبد الخالق: أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٢٥٣، د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م، ص٣٨٨.

(٢) د. محمد بن عبد الله الجراح، د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد: مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص٢١٦.

(٣) د. راشد البراوى: الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ، ص٩٤ .

(٤)ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب : البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠م، ص٤٥.

أعمارهم بين ١٦ و٥٩ سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين، أو بمعنى آخر" البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، في ظل توافر المعايير الثلاثة التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً.
- يبحث عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.[١] .

وأخيرا عرفت البطالة من مفهوم علمي بأنها :"الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".[٢]

وهذا التعريف يميز بين بعدين للبطالة:[٣]

(١) المرجع السابق: ص٤٥-٤٦، د. على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص ٣-٤.

(٢) د. السيد محمد السريتي، د. على عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون، ١٩٨٤م، ص٢٢٤.

(٣) د. عبد القادر محمد عبد القادر: نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، بحث منشور بمجلة كلية

البعد الأول: يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالتي البطالة السافرة والجزئية.

البعد الثاني: ويتمثل هذا البعد في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدني معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

المطلب الثاني
قياس البطالة (حساب معدل البطالة)

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر معرفة كيفية حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، ولذلك يعرف بمعدل البطالة بأنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الإجمالي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة[1]، أي أن:

عدد العاطلين عن العمل

معدل البطالة = إجمالي القوة العاملة (عدد العاطلين + عدد المشتغلين) × ١٠٠

ورغم سهولة هذا المقياس وبساطته إلا أن حسابه يواجه صعوبات كثيرة منها أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن قوة العمل وهم الأفراد دون أو فوق السن العمرية

التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد ٢٧ ، العدد الأول، مارس ١٩٩٠م، ص٢٠٥-٢٠٦.

(١) د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص١٨،د. محمد بن عبد الله الجراح، د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد: مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات، مرجع سابق، ص٢١٦، د. فريد بشير طاهر، د. عبد الوهاب الأمين: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص٨٦.

الذي يختلف من دولة لأخرى(في مصر من ١٥-٦٥ سنة)، كذلك الأفراد غير القادرين على العمل كالمرضى والعجزة أو للتعليم كالطلبة، ويضاف إلى هؤلاء الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت[١].

وأيضا من الصعوبات التي تواجه قياس معدل البطالة خاصة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ما يلي[٢]:

١- عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم، أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات.

٢- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أكبر في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ومن ثم لا تدخل هذه الأنشطة في الإحصاءات الرسمية للدول.

٣- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة كمحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك.

ومن الصعوبات التي وجهت أيضاً إلى هذا المعدل أن هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد العاطلين لسبب بسيط، وهو أنه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماماً من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم إنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة عمل، رغم أنهم غير جادين بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم لأنها تعطي

(١)د. عبد القادر محمد عبد القادر: نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢)ريهام حسن عبد الحكيم: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٠م، ص٣٣، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٨-٩.

أجراً أقل من معونة البطالة التي تمنح لهم[١].

كما يؤخذ على هذا المقياس أيضاً أنه يركز على البطالة السافرة (الصريحة) ويهمل كافة الأنواع الأخرى من البطالة، كما أنه لا يدخل في حساباته الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه[٢].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى ذلك المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا في العالم، وهو المقياس الذي تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وذلك في حالة المقارنة بين معدلات البطالة بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة خلال الفترات الزمنية المختلفة[٣].

المطلب الثالث
أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، مما نتج عنه اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين في تعدادهم لأشكال وأنواع البطالة، مما ترتب عليها اختلاف إجراءات مواجهتها، غير أنه يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين للبطالة يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة، هما البطالة السافرة(الصريحة) والبطالة المقنعة.

النوع الأول: البطالة السافرة (الصريحة):

يقصد بالبطالة السافرة: حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) رونالد إيرنبرج، روبرت سميت: اقتصاديات العمل، ترجمة د. فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤، ص٥٧٨.

(٣) على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٩.

المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل [١]، وتتمثل هذه البطالة بشكل واضح نتيجة لفائض العرض في سوق العمل مقارناً بالطلب عليه، ويرجع تزايد ذلك إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع [٢]، وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعاً باعتبار أنها تمثل الصورة الواضحة للبطالة ، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما : البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية [٣]:

أولاً: البطالة الإجبارية:

ويقصد بذلك النوع من أنواع البطالة السافرة الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٣، د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: أصول علم الاقتصاد رؤية إسلامية، الكتاب الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار نشر، ١٩٩٧م، ص٢٨١، د. مصطفى حسني مصطفى: تطور نظرية الريع وسيادة الظواهر الريعية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ١٩٩٥م، ص٣٣٢،د. فكرى نعمان: النظرية الاقتصادية في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ، ص١١٣، د. سهير محمود معتوق: مبادئ علم الاقتصاد، بدون دار نشر، ١٩٩٩م، ص٣٢٥.

(٢)د. سلوى سليمان: البطالة في مصر وقضية التنمية، بحث ضمن مؤتمر البطالة فى مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩م، ص٢-٤.

(٣) صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص١٧١، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص١١.

من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، كما تحدث البطالة الجبرية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد[١] ، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية وذلك وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى[٢]:

١-**البطالة الاحتكاكية**: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل[٣]، كما أنها تنجم عن تباطؤ معدل النشاط الاقتصادي فيتم الاستغناء عن بعض العمال، ولكن إذا ما ارتفع معدل النشاط الاقتصادي فإنها لا تلبث أن تجد عملاً[٤]، ويرى البعض أن هذا النوع سيوجد في كل وقت من الأوقات لأنه لا يمكن تفاديه نظراً لارتباطه بحركة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الاستخدامات الممكنة في الاقتصاد القومي المتقدم، وهي الحركة التي تصاحب النمو المتواصل لهذا الاقتصاد[٥].

---

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢)د. محمد على الليثي: التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م، ص٢٦٣-٢٦٤.

(٣)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٤) د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، ١٩٩٨م، ص١٨٢، د. فريد بشير طاهر، د. عبد الوهاب الأمين: الاقتصاد الكلي، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م، ص٨٦.

(٥)د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص٣٨٨.

٢-البطالة الهيكلية: وهى بطالة ترتبط بالهياكل من اقتصادية أو سكانية أو جيوغرافية أو اجتماعية[١]، وذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبًا من قوة العمل، بسبب تلك التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه ، وهذه التغيرات إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة[٢]، أو بسبب التغير في الهيكل العمرى للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوى العاملة، مما يترتب عليه عدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف التي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة[٣]، ولا أمل في علاج هذا النوع من البطالة إلا بتغير الهياكل التي تسببها، ولعل أوضح مثال على ذلك ما لحق بعمال مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في خمسينات وستينات القرن الماضي عندا تم إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة، مما ترتب عليه ظهور جيش من البطالة، وأيضا نظرة المجتمع إلى عمل النساء، فإذا كانت المعتقدات ما زالت تنظر إلى أن مكان المرأة هو البيت فسوف تظل بطالة النساء هيكلية إلى أن تتغير هياكل المعتقدات [٤].

---

(١) د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٠.

(٣)د. عبد القادر محمد عبد القادر: النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص٣٦٣.

(٤)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٠، د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٨٣.

٣-البطالة الدورية: تعد البطالة الدورية بطالة إجبارية نظراً لارتباطها بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بالدورات الاقتصادية، فالنشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية لا يسير على وتيرة واحدة بل تنتابه فترات من الصعود والهبوط لها خاصية التكرار والدورية، فعندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات سينخفض بالتالي الطلب على العمالة، فيقوم أصحاب الأعمال بتسريح العمال وبالتالي يرتفع معدل البطالة[١]، وهذا النوع من البطالة لا يقتصر فقط على الاقتصاديات الرأسمالية بل يشمل أيضًا اقتصاديات البلدان المتخلفة (النامية) ، نظراً لارتباطها بالبلدان المتقدمة عبر التجارة الدولية ، ولكن ليست بنفس درجة تأثير البلدان المتقدمة نظراً لقلة شأن الصناعة في تلك البلاد وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بها وحالات الركود التي تتصف بها[٢]، ولكن يمكن القول بأنه في ظل الأوضاع الجديدة للتجارة الدولية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية جعل العالم كله كأنه قرية صغيرة وهو ما يطلق عليه " نظام العولمة" حيث لم يعد هناك حواجز تجارية بين الدول ولا تستطيع دولة في ظل هذه الوضع الجديد منع أو التقليل من التأثر من أي أزمات خارجية[٣].

٤- **البطالة الموسمية**: ويقصد بالبطالة الموسمية الفترات من العام التي لا يعمل فيها العمال على الرغم من استعدادهم للقيام بالعمل إذا ما أتيح لهم ذلك، ويرجع هذا إلى

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٢٦-٢٩، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص١٧-١٩.

(٢)د. رفعت المحجوب: دراسات اقتصادية إسلامية، بدون دار نشر، بدون رقم طبعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص٤١.

(٣)د. أحمد يوسف الشحات : مبادئ الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص٤٧٧-٤٧٨.

التقلبات الموسمية في الطلب على العمال نتيجة لظروف طبيعية[١]، وهى بطالة تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية، ومثال ذلك النشاط الزراعي حيث يزداد الطلب على العمال الزراعيين في فترتي زراعة وحصاد المحاصيل ويقل إلى أدنى درجاته بين هاتين الفترتين، أو الطلب على المنتجات الثلجية حيث تزداد في فصل الصيف وتقل في فصل الشتاء.

ومن الملاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والموسمية في أن كلا منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، بيد أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما البطالة الموسمية ترجع إلى انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وقطاعات محددة[٢].

ثانيًا: البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ – لوجود مصدر آخر للدخل- أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن [٣]، ولذا وصفها البعض بأنها بطالة من يقدرون على العمل، ولكنهم يجنحون إلى القعود ويستمرون في الراحة ويفضلون العيش عالة على غيرهم[٤]، أي أن البطالة الاختيارية تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في

(١)المرجع السابق: ص٤٧٨.

(٢)على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص١٩.

(٣)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٤.

(٤)د. إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص٤٦.

ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة، ولذ فهذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[١].

النوع الثاني: البطالة المقنعة (المستترة): ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئًا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض[٢]، بمعنى أن إنتاجيتهم الحدية تساوي صفرا، وهذا النوع من البطالة يوجد في البلاد النامية، حيث يكون هناك أفراد لهم أعمال ولكنها لا تتناسب مع إمكانياتهم، فيقومون بأعمال تافهة وذلك مثل الباعة الجائلين، وموظفي الحكومة الزائدين عن حاجة العمل...إلخ[٣]، ويرجع السبب في وجود هذا النوع من البطالة إما لوجود المحسوبية أو بسبب سياسة التوظف الحكومي والتزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعًا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى أو لتبنيها المبادئ الاشتراكية [٤]، ولكن يلاحظ أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد، ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي، ومن ثم تعد البطالة المقنعة هي أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها إذ في

(١)على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٨٣، د. رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣م، ص٢٢١.

(٤)د. أحمد يوسف الشحات : مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٨١، د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٣٣.

ظاهرها الأفراد يعملون ولكنهم لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج [1].

النوع الثالث: أنواع أخرى للبطالة[2]:

إضافة إلى الأنواع السالفة الذكر يستعمل الاقتصاديون أنواع أخرى عند تحليلهم لظاهرة البطالة في الاقتصاديات الكلية ومن هذه الأنواع ما يلي:

١. **بطالة الفقر**: وهي الناشئة بسبب نقص مشروعات التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص للعمل الثابت والمستمر، بعكس البطالة في الأصناف السابقة فإن أفرادها كانوا يمارسون العمل ثم أنهم تعرضوا للبطالة، ويغلب وجود هذه البطالة في الأقطار قليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، ومن سمات هذه البطالة أنه ينشأ لدى أفرادها الميل إلى الهجرة إلى الأقطار الأخرى[3].

٢. **البطالة الإقليمية** : وهى البطالة التي تنشأ في إقليم معين، بسبب ظروف الإقليم الاقتصادية، أو الطبيعية.

---

(١) علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٢١، د. كامل بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م، ص٣١.

(٢)) د. راشد البراوي: الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٤ ،د. أحمد بدوى، د. محمد مصطفى: معجم مصطلحات القوى العاملة، مرجع سابق، ص٢٥٩، د. فكرى نعمان: النظرية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص١١٣ ،د. محمد الزهار: محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ١٩٨٤م، ص٣٥-٣٨

(٣) ح.د.ن.روسك: البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة : محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونوس، بنغازي، ليبيا،١٩٩٧م، ص٢٦، إيمان بوخناف: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧م، ص١٤.

٣. **البطالة الانكماشية** : وهى البطالة التي ترجع إلى أسباب أصلية تتمثل في انكماش حجم النشاط في بعض الصناعات، وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منه.

٤. **بطالة فنية(تكنولوجية)**: وهى بطالة ناتجة عن استخدام فن إنتاجي جديد يتطلب عمالة مدربة تدريباً خاصاً، أو الاستغناء عن عدد من العاملين لزيادتهم عن الحاجة لدخول آلات ومعدات حديثة لا تتطلبهم [١].

هذا بالإضافة إلى الأنواع الأخرى كالبطالة المزمنة والبطالة البنائية والبطالة الجزئية والبطالة القطاعية والسلوكية والجامدة وغيرها من الأنواع الأخرى التي لا تخرج في معناها عن الأنواع التي تم تناولها.

(١)د. أحمد يوسف الشحات : مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٨٠، د. رفعت المحجوب: دراسات اقتصادية إسلامية، مرجع سابق، ص٤٠ :٤١، د. حمدية زهران: التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص١٥٥.

المبحث الثاني
أسباب وحجم البطالة

تعد البطالة أحد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تواجه اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، إلا أنها تعد أكثر حدة في البلدان المتخلفة(النامية) وذلك لأن مشكلة البطالة بتلك البلدان هي مشكلة مزمنة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها جمود الجهاز الإنتاجي فيها، وانخفاض معدل الاستثمار في هذه البلدان، فضلاً عن تباطؤ معدل تكوين رأس المال أمام الزيادة المطردة في أعداد السكان، ما جعل تلك البلدان تعاني من البطالة المقنعة[1]، ومن ثم تعمل كافة الدول جاهدة على إيجاد حلول لها، ولكن عندما نريد أن بحث عن الحلول فلابد من معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الظاهرة، وعند البحث عن تلك الأسباب لابد أولاً أن نشير إلى حجم البطالة في العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وخاصة دول الوطن العربي، حتى يتسنى لنا دارسة الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك الظاهرة.

المطلب الأول
حجم البطالة

يقدر معدل البطالة في العالم عام ٢٠١٨م بحوالي ٥٪، منخفضاً بذلك عما كان عليه عام ٢٠١٧م إذ كان يبلغ حوالي ٥,١٪، وبذلك تراجع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى ١٧٢,٥ مليون عاطل في ٢٠١٨ مقابل ١٧٤,١ مليون عاطل عام ٢٠١٧م، وهذا يرجع لانخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة ليبلغ ٣,٩٪ وذلك للأداء القوي لأسواق العمل في هذه البلدان، حيث استطاعت تلك الدول أن تخفض معدل البطالة بها

(١) د. السيد أحمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون، ١٩٩٦-١٩٩٧م، ص٥٩-٦٠، د. حمدية زهران: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٥٥.

إلى ٨,٢٪ في ٢٠١٨ مقابل ٩,١ عام ٢٠١٧، حيث سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام ٢٠١٨ بمعدل بلغ ٣,٤٪، في حين سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى ١٩,٦٪، ليصل عدد العاطلين في اليونان خلال ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٨٥٣ ألف مواطن[١]، وتوضح الأرقام التالية مدى حجم مشكلة البطالة في العديد من دول العالم المختلفة سواء المتقدمة أو النامية.

(جدول رقم ١)

جدول يوضح البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة

في الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٨)

م	الدول	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	الدول المتقدمة	٧,٩	٧,٣	٦,٧	٦,٢	٥,٦	٥,١
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٤	٦,٢	٥,٣	٤,٩	٤,٤	٣,٩
٣	منطقة اليورو	١٢,٠	١١,٦	١٠,٩	١٠,٠	٩,١	٨,٢
٤	ألمانيا	٥,٢	٥,٠	٤,٦	٤,٢	٣,٨	٣,٤

(١) صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص١٣.

٥	فرنسا	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٤	١٠,١	٩,٤	٩,١
٦	إيطاليا	١٢,١	١٢,٦	١١,٩	١١,٧	١١,٣	١٠,٦
٧	المملكة المتحدة	٧,٦	٦,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٤	٤,١
٨	اليابان	٤,٠	٣,٦	٣,٤	٣,١	٢,٨	٢,٤
٩	كندا	٧,١	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٥,٨

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م، ٢٠١٩، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص٢٧٩، ص٢٨٠.

من خلال بيانات الجدول رقم (١) يتضح أن : معظم الدول المتقدمة تبذل جهوداً مضنية للحد من معدلات البطالة بها فبعد أن كان معدل البطالة في الدول المتقدمة في عام ٢٠١٣ حوال ٧,٩٪، انخفض إلى حوالي ٥,١٪ عام ٢٠١٨م، والوضع نفسه في منطقة اليورو فبعد أن كان معدل البطالة في ٢٠١٣ حوالي ١٢,٠٪ انخفض إلى حوالي ٨,٢٪ في ٢٠١٨، والوضع نفسه بالنسبة للدول كألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا وغيرها، وهذا يعطينا مدلولاً في غاية الأهمية أن تلك الدول تدرك مدى الأهمية القصوى للقضاء أو على الأقل التقليل من معدل البطالة وهي ما تعمل على تنفيذه.

البطالة في الوطن العربي: بلغت نسبة البطالة في الدول العربية نحو ١٠٪ وفقل تقديرات البنك الدولي، وهو ما يمثل ضعفي معدل البطالة في العالم، وقد سجلت اليمن أعلى معدل بطالة تليها سورية، رغم تراجع مستوياتها مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة لظروف عدم الاستقرار التي يمر بها كل من هذين البلدين، وقد سجلت السودان أعلى أعداد للعاطلين في سوق العمل عام ٢٠١٨ ليبلغ حوالي ١٠,٣ مليون عاطل بحصة تبلغ حوالي ٣٦,٣٪، تليها اليمن بحصة تبلغ ١٦,٧٪، ثم مصر بحصة تبلغ

حوالي ١٠,٢٪[1]. ويوضح ذلك الجداول التالية:

جدول رقم (٢)

جدول يبين تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧)

م	الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	الأردن	١٣,٤	١٣,٤	١٢,٨	١٢,٦	١١,٩	١٣,١	١٥,٥	١٨,٥
٢	الإمارات	٤,٠	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,١	٤,١	٣,٦	١,٧
٣	تونس	١٣,٠	١٨,٩	١٦,٧	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٥
٤	الجزائر	١٠,٠	١٠,٠	١١,٠	٩,٨	١٠,٦	١١,٢	١٠,٤	١١,٧
٥	السعودية	٥.٣	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٦	٥,٧	٥,٨
٦	سورية	٨,٤	٨,١	٢٥,٠	٣٥,٠	٤٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠
٧	فلسطين	٢٣,٧	٢٠,٩	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٥,٩	٢٦,٩	٢٧,٩
٨	قطر	٠,٧	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,١
٩	الكويت	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٢
١٠	مصر	٨,٩	١١,٩	١٣,٠	١٣,١	١٣,٤	١٢,٨	١٣,٢	١١,٩
١١	المغرب	٩,١	٨,٩	٩,٠	٩,٢	٩,٩	٩,٧	٩,٩	١٠,٢
١٢	اليمن	١٦,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٧,٤	....	.....	٧٠,٠	٧٠,٠

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٨م، مرجع سابق، ص٤٤.

(١) صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩،المرجع السابق ، ص٤٦-٤٧.

جدول رقم (٣)

جدول يوضح بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة لعام ٢٠١٨

الدولة	السنة	معدل البطالة(٪)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة بين الذكور (٪)	معدل البطالة بين الإناث (٪)	نسبة الشباب بين العاطلين (١٥-٢٤ سنة)
الأردن	٢١٠٨	١٨.٧	٢٥١٥	٤٦٧.٨	١٦.٩	٢٥.٧	٣٨.٧
الإمارات*(١)	٢١٠٨	٢.٦	٦٨٢١	١٧٦.٠	١.٧	٧.٥	٢٥.٥
البحرين*(٢)	٢١٠٨	١.٠	٩٢٣	٩.٠	٠.٣	٣.٥	٥٥.٦
تونس	٢١٠٨	١٥.٥	٤١٥٣	٦٤٤.٩	١٢.٥	٢٢.٩	٣٢.٣
الجزائر	٢١٠٨	١١.٧	١٢٤٦٣.٠	١٤٦٢.٠	٩.٩	١٩.٤	٣٦.٢
جيبوتي	٢١٠٨	٢٢.٤	٤٢٥	٩٥.٢	٢١.١	٢٤.٠	٤٠.٤
السعودية*(٣)	٢١٠٨	٦.٠	١٤١٣٢	٨٤٧.٩	٣.٣	١٩.٩	٣١.٩
السودان	٢١٠٨	٣٤.١	٣٠.٠٦١.٨	١٠.٢٥٥.٨	٢٩.٧	٤٥.٥	٤٢.٢
سورية	٢١٠٨	٤٨.٠	٤.٨٣٤.٠	٢.٣٢٠.٠	٤٩.٥	٣٩.٢	٥٦.٥
الصومال	٢١٠٨	١٤.٠	٣.٧٨٠.٠	٥٢٨.٠	١٣.٦	١٥.٤	٤٧.٢
العراق	٢١٠٨	١٠.٨	١٠.٠٠٢.٠	١.٠٨٠.٠	٨.٦	٢٣.٨	١٤.٥
عمان*(٤)	٢١٠٨	١٧.٠	٢.٧١٣.٠	٤٦١.٠	١٤.٦	٣٣.٦	٤٩.٠
فلسطين	٢١٠٨	٣٠.٨	١.٣٨٢.٠	٤٢٦.٠	٢٥.٠	٥١.٢	٣٦.٨
قطر*(٦)	٢١٠٨	٠.١	٢.٠٩٣.٣	٢.١	٠.١	٠.٤	٤٢.٠
القمر	٢١٠٨	٣.٧	٢٢٢.٠	٨.٠	٣.٥	٤.١	٢٥.٠
الكويت*(٧)	٢١٠٨	١.١	٢.٨٢٣.٤	٣٠.٦	٠.٨	١.٩	٣٩.٢
لبنان	٢١٠٨	٦.٢	٢.٢٣٠.٠	١٣٨.٠	٥.٠	٩.٩	٣٩.١
ليبيا	٢١٠٨	١٧.٣	٢.٤٤٥.٠	٤٢٣.٠	١٤.٩	٢٤.٦	٣٥.٢
مصر	٢١٠٨	٩.٩	٢٩.٠٣٦.٠	٢.٨٧٥.٠	٦.٧	٢١.٢	٤٤.٣
المغرب	٢١٠٨	٩.٨	١١.٩٧٩.٠	١.١٦٨.٠	٨.٤	١٤.٠	٤٠.٠
موريتانيا	٢١٠٨	١١.٨	٨٥٨.٠	١٠١.٤	١٠.٩	١٣.٣	٣٤.٦
اليمن	٢١٠٨	٧٠.٠	٦.٧٢٨.٠	٤.٧١٠.٠	٧٣.٥	٢٨.٠	٤٥.٠

- مواطنون وغير مواطنون.

(١) قدر معدل البطالة بين المواطنين بحوالي ٦,٩٪، وقدر عدد العاطلين بحوالي ٣٥ ألف عاطل.

(٢) بلغ معدل البطالة بين المواطنين في البحرين في عام ٢٠١٦ بحوالي ٤,٣٪، وحجم قوة العمل بحوالي ١٩٧,٣ ألف، وعدد العاطلين بين المواطنين بحوالي ٨.٤ ألف عاطل.

(٣) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام ٢٠١٨ بحوالي ١٢,٨٪ من قوة العمل السعودية، وقدر معدل البطالة بين الإناث بحوالي ٣٠,٩٪، وبين فئة الشباب(١٥-٢٤) بحوالي ٣١,٣٪.

(٤) قدر حجم العمالة العمانية عام ٢٠١٦ بحوالي ٢٢٣,١ ألف، والعمالة الوافدة بحوالي ١٨٤٨ ألف، ويقدر بأن نسبة الجامعيين بين طالبي العمل تقدر بحوالي ٤٠,٢٪.

(٥) قدر معدل البطالة بين القطريين عام ٢٠١٨ بحوالي ٠,٢٪ من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي ٢٢٨ عاطل.

(٦) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام ٢٠١٨ بحوالي ٦,١٪، وبمعدل حوالي ٦.٣٪ للذكور، وحوالي٥,٩٪ للإناث، وبين فئة الشباب(١٥-٢٤) حوالي ٢٦,٦٪.

المصدر: صندوق النقد العربي : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩م، مرجع سابق، ص٣٠٤.

من خلال الجدولين السابقين (٢-٣) يتضح أن معدل البطالة في الوطن العربي من

أعلى معدلات البطالة في العالم، فحتى عند إسقاطنا من التحليل معدلات البطالة في اليمن وسوريا نظرا للظروف التي تمر بها كلا البلدين، نجد أن معدل البطالة في السودان يبلغ حوالي ٣٤,١٪ في عام ٢٠١٨م، تليها دولة فلسطين ٣٠,٨٪ ، ثم جيبوتي ٢٢,٤٪، تليها الأردن ١٨,٧٪ وهكذا في أغلب الدول العربية– باستثناء الدول الخليجية– مما نتج عنه ارتفاع عدد العاطلين في الوطن العربي وخاصة بين فئات الشباب (١٥-٢٤)، ومن الملاحظ أيضاَ أن الدول تعمل على خفض نسب البطالة بها بينما نرى الوضع مختلف في بعض الدول العربية فقد كان معدل البطالة في عام ٢٠١٠ في بعض الدول كالأردن ١٣,٤٪، ثم بلغ في عام ٢٠١٨ إلى ١٨,٧٪، وفي تونس من ١٣,٠٪ إلى ١٥,٥٪، وفي مصر من ٨,٩٪ إلى ٩,٨٪، والمغرب من ٩.١٪ إلى ٩.٨٪، والجزائر من ١٠,٠٪ إلى ١١,٧٪، والسعودية من ٥,٣٪ إلى ٦,٠٪، مما يدل دلالة أن تلك الاقتصاديات عليها أن تراجع سياساتها وتبحث عن الأسباب وذلك لوضع حلول للحد من معدل البطالة بها.

المطلب الثاني
أسباب البطالة

عندما نبحث في الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور ظاهرة البطالة، نجد أنها تختلف من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر حسب درجة التطور الاقتصادي له، بل وتختلف الأسباب من دولة إلى دولة، وحتى في الدولة الواحدة تختلف الأسباب من إقليم لآخر، ومن منطقة لأخرى، ويجمع الاقتصاديون على مجموعة من الأسباب تشترك فيها أغلب الاقتصاديات وتؤدي إلى ظهور البطالة فيها، وهذه الأسباب تنقسم إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية، كما تتمايز نظرة الاقتصاد الاسلامي إلى تلك الأسباب ويتناولها من نظرة أخرى ومن ثم

فسوف أتناول أسباب البطالة في الاقتصاد الوضعي ثم أتناولها في الاقتصاد الإسلامي، وأخيرا أهم أسباب تفشي البطالة في مصر.

أولاً: أسباب البطالة في الاقتصاد الوضعي:

لا غرو أن أسباب البطالة متعددة ومتنوعة وكما قلنا فإن الأسباب تختلف من اقتصاد متقدم عنه في اقتصاد نامي – متخلف–، ومن مجتمع إلى مجتمع .... إلخ، ولكنني سأحول تناول أهم الأسباب التي تمس اقتصادنا حتى نستطيع أن نجد لها أفضل الحلول وذلك على النحو التالي:

١- **الأسباب الاقتصادية:**

أ- ترجع البطالة إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي نتيجة حدوث خلل في الطلب الفعلي، مما قد يؤدي إلى انتعاش أو إلى فتور أو كساد، مع ملاحظة أن هذا الاختلال يعد أمراً طبيعيا في كل نظام اقتصادي في حالة الحركة، مع التفاوت في درجة هذا الاختلال من نظام اقتصادي على آخر، فحجم البطالة في فترة الفتور الاقتصادي التي تعقب حالة الانتعاش مثلاً أقل منه في حالة الكساد أو الركود الاقتصادي [١].

ب- تفاقم أثر الثروة العلمية والتكنولوجية على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفض الطلب على عنصر العمل البشري بها، وبالتالي تم إحلال الآلات والمعدات

(١)د. أحمد يوسف الشحات : مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص٤٧٤، د. زكي عبد المتعال: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة فتح الله إلياس نورى وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٨م، ص٥٢٥-٥٢٦.

الحديثة محل الأيدي العاملة [١].

ج- تعاظم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط، وانتقال العديد من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، بهدف الاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما كان له تأثير كبير على العمالة المحلية في تلك الصناعات الرأسمالية المتقدمة [٢].

د- تعارض العديد من السياسات النقدية مع سياسة التوظف، فمثلاً يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم ، مما يؤثر سلباً على الاستثمار وبالتالي يؤثر على الإنتاج والعمالة، كما يترتب على إتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص في مستوى الطلب الكلي، وتكون لها آثار انكماشية في كل من مستوى الدخل والتوظيف والسياسة الضريبية المغالى فيها، وتوجيه الاستثمار إلى مجالات دون أخرى، مما يؤثر سلباً على فرص العمل والتوظيف [٣]. كذلك اتباع الحكومات تلك السياسات الانكماشية بدف تخفيض عجز الموازنة، والتحكم في الدين العام الداخلي من خلال خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة معدلات

(١) د. محمد علاء الدين عبد القادر : البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات. العولمة. التحديات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص١٣، شريف رفعت رزق: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧م، ص٧٥.

(٢)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٣) د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. إيمان محب زكي: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، ص١٢٩.

الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الفائدة وتفييد نمو عرض النقود... إلخ، كان لتلك السياسات تأثير قوي في الطلب على العمالة.[١]

هـ- هناك أيضاً من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية طبقتها بعض الحكومات وكان لها تأثير قوي في تفاقم مشكلة البطالة، وهي ما تعرف بالسياسات الليبرالية والتي استندت في جوهرها إلى إبعاد الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وذلك مثل خصخصة بعض المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقلت ملكيتها للقطاع الخاص مما ترتب عليه تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين، وأيضاً تخفيض حجم التوظف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية، وإعادة هيكلة الوظائف بالوزارات والإدارات بشكل أدى إلى إلغاء الكثير من الوظائف، كذلك تخفيض معدلات نمو الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل تلك السياسات أدت إلى تخفيض العمالة الحكومية في هذه المجالات[٢].

و- تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، نتيجة للنظرة القاصرة من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والتي كانت ترى أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل وتعرض معظم موازين مدفوعات الدول النامية لعجوزات شديدة[٣]، مما اضطر تلك

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٦٧

(٢)المرجع السابق: ص٦٧.

(٣)المرجع السابق: ص١٠٦.و لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع:

د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٨م، ص٢٣١ وما بعدها، د. رمزي زكي: أزمة الديون الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع

الدول إلى تبني برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية الدائنة على الدول المدينة كصندوق النقد الدولي، ومن هذه الشروط تخفيض النفقات العامة وخاصة الاجتماعية، تحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة، إلغاء الدعم على السلع الأساسية والمحروقات، تحرير التجارة الخارجية، ورفع الدعم عن المؤسسات العامة وفتح باب الخصخصة لتلك المشروعات، مما تسبب عنه تسريح الآلاف من العمال وبالتالي زادت أعداد العاطلين عن العمل وارتفع معدل البطالة.

ز- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية في كثير من البلدان نتيجة عزوف العمالة المحلية عن الالتحاق بكثير من المهن والوظائف[1]، نظراً لرخص أسعار العمالة الوافدة عن العمالة المحلية (دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج).

ح- كما يرى بعض الاقتصاديين أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فهذه العمليات تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال البنوك والقنوات المصرفية مما يؤدي إلى نقل جزء من الدخل الوطني إلى دول خارجية ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس

صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص١٧ وما بعدها، د. رمزي زكي: حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص٢٨وما بعدها، د. رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص١٥ وما بعدها، د. رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٢٤ وما بعدها.

(١)د. أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٣٢.

المال على الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للموظفين[١].

ط- **انخفاض معدل النمو الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي:**

ترجع أهمية ارتفاع النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي لما يلعباه من دور هام في تحديد المستوى الاقتصادي الذي سيكون عليه المجتمع (الحكومة والمواطنين) ، فلو نما الاقتصاد كما هو مخطط له ومأمول له حينها سينخفض عدد العمال العاطلين عن العمل وذلك في إطار الخفض الذي سيطرأ على البطالة المتحققة في سياق الدورة الاقتصادية، أي في سياق حالات الانتعاش والركود التي يمر بها الاقتصاد بنحو دوري عادة [٢].

٢- **الأسباب الاجتماعية:**

أ- **ارتفاع معدل النمو السكاني**: لقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني تدفق أعداد كبيرة من السكان مع مرور الزمن إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية، مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها[٣]، وتشير العديد من الدراسات إلى أن معدل النمو

(١)د. عبد السلام عوض الله صفوت: الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

(٢) هورست أفهيلد: اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة : د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم٣٣٥، ذي الحجة ١٤٢٧ه-يناير ٢٠٠٧م، ص٢٨..

(٣)د. صبري أحمد أبو زيد: العلاقة بين البطالة والإنتاجية في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد، تحت عنوان " الإنتاجية في الاقتصاد المصري"، تحرير: د. سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، إبريل ١٩٩١م، ص٣٧٠-٣٧١، د. رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد

السكاني السريع في الدول النامية يعتبر من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة عن المعدلات الطبيعية، إذ يترتب عليه زيادة أعداد من هم في سن العمل ويرغبون في العمل على نحو يفوق – عادة- عدد فرص العمل الجديدة التي تخلقها عملية التنمية، مما يؤدي إلى زيادة رصيد البطالة[1].

ب- **عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل**: من العوامل الأساسية لانتشار البطالة خاصة بين المتعلمين يرجع إلى وجود فجوة بين المناهج الدراسية التي يتم دراستها وبين التخصصات التعليمية التي يحتاجها سوق العمل، مما نتج عنه تراجع عائد التعليم بنوعيه الخاص والعام، الأمر الذي أدي بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة كل البعد عن تخصصه أو أن يبقى عاطلاً، وهذا يعني إما انخفاض انتاجيته أو انعدامها، وبالتالي ضياع الموارد التي تم تخصيصها لتعليمه[2].

ج- **بعض العوامل الديموجرافية** التي تزيد من انتشار البطالة خاصة في الدول النامية، والتي تتركز في ثلاث فئات رئيسية هي: صغار السن (من ١٥-٢٤)، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توافق فئة صغار السن داخل الإطار الكلي للسكان نتيجة التحولات الديموجرافية التي عادة ما تصاحب معدلات الخصوبة المرتفعة والتي تؤثر في التوزيع العمري للسكان، والفئة الثانية هي الارتفاع الكبير في معدل البطالة للإناث، وذلك تجنباً

رقم٨٤، ربيع الأول ١٤٠٥ه-ديسمبر ١٩٨٤م، ص٢٦٠ وما بعدها.

(١)على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

(٢) معهد التخطيط القومي: قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣) القاهرة، مصر، يوليو ٢٠٠٣م، ص٤٢، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

للمشكلات التي تعترض تشغيل الإناث كالأجازات الخاصة بالوضع وتربية الطفل فضلا عن خلل الهيكل التعليمي، أما الفئة الثالثة وهي الخاصة بالانخفاض النسبي لمعدلات البطالة في الريف مقارنة بالحضر فترجع إلى التكوين العائلي والروابط الموجودة في الريف والتي تختلف عن الحضر، والتفاوت في مستويات الدخول العينية بين الريف والحضر(١).

ثانيًا: أسباب البطالة في الاقتصاد الإسلامي:

تختلف نظرة الاقتصاد الاسلامي في تناوله لأسباب البطالة عن الاقتصاد الوضعي، فلا يلقي العبء الأكبر على الدول بل يجعل المسئولية مشتركة بين الأفراد والدول، وعند تناول هذه الأسباب قد يتفق مع الاقتصاد الوضعي في بعض الأسباب وقد يختلف في البعض الآخر إلا أن لكل منظوره الخاص به، ولذا فسوف أتناول أهم هذه الأسباب بشيء من الإيجاز نظرا لعدم اتساع الدراسة لذلك(٢):

١-كنز المال وحبسه عن الاستثمار والانتاج:

ينظر الإسلام إلى أن كنز المال وحبسه عن الاستثمار والانتاج، قد يكون سببًا من أسباب البطالة، وظهور المشكلات في المجتمع، لذا حرم الإسلام كنز المال وتعطيله

(١) د. نادية سليمان: البطالة والعوامل الديموجرافية: نظرة اقتصادية، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩م، ص٧٠-٧٣.

(٢) لمزيد من التفصيل حول تلك الأسباب راجع:

جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، مرجع سابق، ص٥٤-٩٧.

عن التداول والانتفاع به واستثماره في إقامة المشاريع والمصانع التي توفر بدورها فرص العمل لكل عاطل في المجتمع الإسلامي وتقضي أو تعالج جزءا كبيرا من مشكلة البطالة في المجتمع، وفي هذا الصدد يقول الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾ [التوبة :٣٤]، وهناك توعد شديد من الله لمن يحبس المال ولا يستثمره، أو لا يجعله متداولاً بين الناس، ﴿ **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ**﴾ [التوبة :٣٥].

ذهب المفسرون إلى :" إن المقصود من كنز المال هو المال الذي لا تؤدى زكاته".[١]، وهذا القول مرفوض بدليل قوله تعالى في نفس الآية:﴿ **وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ** ﴾ أي يحبسونها عن الانتاج والتداول ونفع المجتمع، وهو ما ذكره الامام القرطبي ضمنا في تفسيره إذ يقول:" الكنز ما فضل عن الحاجة"[٢] أي يكون مستغلا في سبيل الله، أي في سبيل الانتاج ونفع المجتمع، ولذلك كان الصحابي أبو ذر الغفاري يقول: إن كل ما زاد عن الحاجة ولا ينفق في سبيل الله هو كنز يكوى به يوم القيامة جباه الكانزين وجنوبهم وظهورهم،[٣] و ذهب المعاصرين إلى أن المقصود من الكنز هنا هو تجميد

(١) تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير ابن كثير، للإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير (٧٧٤ه)، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، (٢/ ٣٥٠) ، الجامع لأحكام القرآن الكريم، المعروف بتفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الريان للتراث، طبعة دار الشعب، القاهرة، مصر، (٥/ ٢٩٦٤).

(٢)تفسير القرطبي، المرجع السابق(٥/ ٢٩٦٤).

(٣)د. محمد شوقي الفنجري: الاسلام والمشكلة الاقتصادية، كيف يتصور الاسلام مشكلة الفقر وكيف يعالجها في دراسة مقارنة مع الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،

وحبس المال وتعطيله وإبعاده عن التداول والمساهمة في الانتاج وأداء رسالته في الحياة الاقتصادية، وتعد الزكاة أكبر عملية محاربة لكل مال يكنز، إذ يجب أن يخرج منه صاحبه كل عام ٢,٥٪ فإن لم يعمل ويستثمر هذا المال استهلكته الزكاة بجوار النفقة [١]، وفي الحديث عن أبى هريرة– ﷺ–عن الرسول –ﷺ– أنه قال: " ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا" [٢]، و يقول ابن خلدون: " اعلم أن الأموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإن كانت في صلاح الرعية، وإعطاء حقوقهم، وكف الأذية عنهم، نمت، وزكت، وصلحت به العامة" [٣]. لذلك يتضح لنا مدى العلاقة بين الاكتناز

١٠١هـ–١٩٨١م،ص٦٠، مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م، (٣/ ١٦٩٧).

(١) د. أحمد محمد العسال، د. فتحي أحمد عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، ص٩٠، د. يوسف القرضاوي: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الاسلامي، دار وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ–١٩٩٥م، ص٤٠٤.

(٢)(حديث صحيح متفق عليه) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني ،تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، (٣/ ٣٥٧) رقم(١٤٤٢) كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى:﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى* وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى** ﴾[الليل ٥ :١٠].شرح صحيح مسلم للإمام النووي، تحقيق: صلاح عويضة، محمد شحاته، دار المنار، مكتبة فياض، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، (٧/ ٧٨)، رقم (٥٧–١٠١٠)، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف.

(٣) مقدمة ابن خلدون، للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: أبو مازن المصري، كمال سعيد فهمي،

والنشاط الاقتصادي، فمنع الاكتناز يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وزيادة النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الرزق، التي تسهم في القضاء، أو الحد من مشكلة البطالة [1]، وهنا لابد أن نوجه دعوة إلى المجتمع الإسلامي أفراداً وحكومات أن يقوم باستثمار أمواله وعد كنزها حتى تؤدي تلك الأموال دورها في الحياة الاقتصادية وينتفع المستثمر والمجتمع وتزداد المشاريع الانتاجية التي تساهم بدورها في القضاء على البطالة أو الحد من انتشارها.

٢- **تفشي الربا:** لقد حرم الاسلام الربا واشتد في تحريمه بنصوص بينة قاطعة في القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [البقرة :٢٧٥]، وفي الحديث عن جابر قال: " لعن رسول الله -ﷺ- آكل الربا وموكله وشاهديه وقال: هم سواء"[2]، ومن الإجماع، قال الإمام النووي:" وأجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة، وإن اختلفوا في ضابطه وتعاريفه"[3]، ومن فضل الإسلام على البشرية أنه حرم الربا تحريماً جازما، بل حرم كل ما يفضي إليه، أو يساعد

المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص٣٣٤.

(١)د. حسين شحاته: مشكلة الجوع والخوف وكيف عالجها الإسلام، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، مصر، ١٩٨٩، ص٤٠.

(٢)(حديث صحيح متفق عليه)شرح صحيح مسلم للإمام النووي، مرجع سابق، (١١/ ٢٠٩)، رقم (١٠٦-١٥٩٨)، كتاب المساقاة والمزارعة، باب الربا، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني ، مرجع سابق، (٤/ ٣٦٨) رقم(٢٠٨٦) كتاب البيوع، باب موكل الربا.

(٣) شرح صحيح مسلم للإمام النووي، المرجع السابق، (١١/ ١٩٥)

عليه[١]، وذلك لما يولده الربا من أضرار بالغة ومساوئ عظيمة تضر بالفرد والمجتمع والنظام الاقتصادي كله[٢]، ومن هذه الأضرار أنه من الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة، ونقص التوظيف والتشغيل في المجتمع لعدة اعتبارات من أهمها:

أ- يؤثر الربا بالسلب على الاستثمار والانتاج، وذلك لأن العديد من المستثمرين قد لا يتوفر لديهم التمويل اللازم لإنشاء المشروعات الانتاجية فيلجؤون إلى الاقتراض بفائدة، مما يجعلهم يحجمون عن الاستثمار وإنشاء المشروعات، كما أن ارتفاع سعر الفائدة على القروض يدفع المستثمرين إلى تأجيل عمليات التطوير والاصلاح والتجديد، فينعكس ذلك سلبيا على الانتاج وبالتالي قد يتم الاستغناء عن العديد من العمال الذين لا يحتاجهم العمل.

ب- يشكل المرابون طبقة طفيلية غير منتجة، تعيش على كسب مال الآخرين، دون

---

(١)د. يوسف القرضاوي: فوائد البنوك هي الربا الحرام، دراسة فقهية في ضوء القرآن والسنة والواقع مع مناقشة مفصلة لفتوى المفتي عن شهادات الاستثمار، دار الصحوة للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ص١٩.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: د. عيسى عبده: وضع الربا في البناء الاقتصادي، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ه-١٩٧٧م ص٩٢ وما بعدها، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية: أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٥٦١-٥٧٩، د. محمد سليمان الأشقر، د. ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر: بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. المجلد الثاني، ص٦٢٢ وما بعدها، د. أميرة عبد اللطيف مشهور: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص١٧٣-١٧٦.

مساهمة فعلية في الانتاج، يقول الامام فخر الدين الرازي في تفسيره:" إنما حرم الربا من حيث أنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد، نقداً كان أن نسيئة، خف عليه اكتساب وجه المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة، وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعات والعمارات" [١].

ج- من الأضرار الكبيرة التي تترتب على الربا أن بعض المشروعات تحتاج إلى وقت طويل حتى تجني ثمارها وتتم عملية الانتاج والتوزيع، وقد لا ينتظر المرابون كل تلك المدة فيجبرون صاحب المشروع على بيع مشروعه بخسارة، وبالتالي يستغني عن عماله ويتم تعطيلهم ويصحبون بلا عمل[٢].

د- يعد من مصلحة المقرض أن تكون مدة القرض قصيرة حتى يجني الفوائد الكبيرة من هذا القرض، وهذا حال المرابون، فيحصر المقترض استثماره في أضيق الحدود، ومن ثم لا يستثمر في المشاريع الكبيرة أو الضخمة التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال، كما أنه لا يستطيع الاحتفاظ بإنتاجه فترة كبيرة تجنباً لتعرضه للإفلاس مما يترتب عليه الاستغناء عن عدد من العمال فتكثر البطالة[٣].

---

(١) مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ه،(٧/ ٧٤).

(٢) إبراهيم الطحاوي: الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظاماً، دراسة مقارنة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، ص٣٩٢.

(٣) المرجع السابق: ص٣٩٢.

٣- **الاحتكار:**

لقد حرم الإسلام الاحتكار، وجعله عملاً آثماً، لا يباشره إلا رجل يتعمد أن يكون منحرفاً أو آثماً، ولهذا قال الرسول -ﷺ-: " لا يحتكر إلا خاطئ"،(١) و أوجب على ولي الأمر التدخل للوقوف أمام تلك الظاهرة وقمع الاحتكار ورد المحتكرين وإكراههم على بيع ما عندهم بقيمة المثل، هادفاً من ذلك إلى حماية الأمة من جشع المحتكرين وحبس الأقوات، والحد من غلاء أسعارها حتى لا يزيد السعر على الناس ويرهقهم، ولذلك ورد في الحديث الذي رواه أبو هريرة ، عن النبي - ﷺ- قال: " من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ"،(٢) وهذا الموقف الإسلامي نابع من القواعد الإسلامية التي تحرم على المسلم أن يستثمر أمواله في الشيء المحرم، وأن المال الذي بيد المسلم هو مال الله والإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه يوم القيامة فإن كسب مالا حراما من المحظورات التي حرمها عليه الإسلام كالربا أو

(١) (حديث صحيح) رواه مسلم، شرح صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، (١١/ ٢٢١)، رقم (١٣٠-١٦٠٥) كتاب المساقاة والمزارعة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (٢/ ١٣٤/ ٣٤٤٧)، كتاب الإجارة، باب ما جاء في الحكرة الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م، (٢/ ٣٦٩/ ١٢٨٥)، أبواب البيوع، باب ماجاء في الاحتكار.

(٢) رواه الحاكم في مستدركه، انظر المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (٢/ ١٢)، السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي، دار الفكر، بيروت، لبنان،(٦/ ٢٩)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مرجع سابق، (٢/ ٣٥١).

الاحتكار أو غيره فسيسأل عنه أمام الله، وترجع الحكمة من تحريم الاحتكار إلى أن احتكار السلع سوف يؤدي إلى تكدسها، وهذا التكدس سيؤدي إلى قلة المعروض ومن ثم سيزيد من مستوى الأسعار، فتتوقف عمليات البيع والشراء، مما يؤدي إلى توقف العملية الإنتاجية، وغلق المصانع، وطرد العمال من أعمالهم، فيزيد هذا من معدل البطالة ومشاكلها[1].

٤- ظهور ممارسات التسلط الطبقي والبقاء للأقوى:

يبقى العمال في العملية الانتاجية هم دوما الطرف الضعيف، مهما قيل عن إنشاء نقابات لهم أو تشريع قوانين تحمي مصالحهم، فالواقع أن المنتج إذا اراد أن يخفض تكاليف الانتاج المرتفعة لا يجد أمامه إلا أجور العمال، فيسعى إلى تخفيضها، أو الاستغناء عن بعض العمال، وكلا الأمرين فيه ضرر على العمال فالاستغناء عنهم يؤدي إلى مزيد من معدلات البطالة، وتخفيض الأجور يؤدي إلى نقص القوة الشرائية في المجتمع، وفي كلا الحالتين يخسر الاستهلاك، وتتراكم المنتجات بدون تصريف، فتنشأ

(١) لمزيد من التفصيل حول الحكمة من تحريم الاحتكار راجع:

د. السيد عطية عبد الواحد: القيم الأخلاقية في السياسة المالية والاقتصادية، نموذج للإعجاز القرآني والنبوي في المجالين المالي والاقتصادي، بدون، ص٧٢- ٨٠، د. محمد عبد المنعم عفر: النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، المجلد الثاني، الأثمان والأسواق والتوزيع، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، الطبعة الأولي، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م، ص٢٣- ٢٥، د. عبد النعيم حسنين: الإنسان والمال في الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه-١٩٨٦م، ص١٥٧،د. محمد شوقي الفنجري: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م، ص٩٠-٩١، أحمد الشرباصي: الإسلام والاقتصاد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، العدد رقم ١٢١، ١٩٦٥م، ص١٧٩-١٨٣.

الأزمات الاقتصادية[١].

وقد يتوقف صاحب المشروع عن الإنتاج إذا أضرب العمال، مطالبين بتحسين رواتبهم، وكل هذا لا يضر صاحب العمل، بل يستمر في تسلطه حتى يرضخ العمال لمطالبه، مما ينعكس أثره على العمال من حيث اليأس وخيبة الأمل والضغوط النفسية[٢]، وهذا يعد من قضايا الطبقية في المجتمع، ولا يقر الإسلام مبدأ الطبقية لأنها صورة من صور الظلم التي حاربها الإسلام.

٥- **سوء استثمار الأرض:**

خلق الله السماوات والأرض ما عليها وحباها بالكثير من الموارد، وأمر الإنسان بالانتشار والسعي وبذل الجهد للاستفادة من هذه الخيرات، قال تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾[الملك :١٥] ونهاه عن الإسراف أو الاستخدام غير الرشيد، حتى لا يؤدي ذلك إلى هلاكها وعدم الاستفادة منها، خاصة أن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعم لا تعد ولا تحصى قال تعالى:﴿ **وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾ [إبراهيم :٣٤]، كما وضع الإسلام الضوابط والقيود التي تجعل الإنسان يستفيد من هذه الخيرات الاستفادة الكبرى من غير إفراط ولا تفريط، كنهيه عن الإسراف والتقتير، ونهيه عن الاحتكار وحبس المال وغيرها من الضوابط التي تؤدي إلى استثمار الأرض على الوجه الأكمل

(١)جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢) د. زكي محمود شبانة: أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامي بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٤ه، ص٣٠٢.

والأمثل بحيث لا يبقى فرد بدون طعام ولا شراب، وعندما حدث العكس ولم تستثمر الأرض بالكيفية التي أمرنا به الإسلام انتشر الظلم وضاع العديد من فرص العمل أمام الناس ومن ثم زاد معدل البطالة [1] .

٦-الاكتظاظ السكاني ونقص الموارد:

من الأسباب التي تم ذكرها عند تناول أسباب البطالة في الاقتصاد الوضعي هو مشكلة النمو السكاني وزيادة عدد السكان واكتظاظه مع نقص الموارد كل هذا يؤدي إلى تفشي البطالة من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي، ولكن عندما نظر الإسلام إلى مشكلة السكان وهل هي عائق أو دافع للتنمية ومن ثم هل تزيد من معدل البطالة أو لا، نجد أن الإسلام قد وضع من الضوابط التي جعلت الزيادة السكانية دافعا للتنمية وليست عائقا لها، كمبدأ الإستخلاف واظفر بذات الدين واشتراط الباءة والاستعفاف وغيرها من الضوابط التي تحل الكثير من المشاكل ومنها مشكلة الزيادة السكانية.[2]

٧-الفقر:

تعد مشكلة الفقر من أكبر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم وخاصة دول العالم الثالث أو ما يطلق عليها الدول النامية، إذ تعد البطالة أحد هذه المشاكل، نظراً لما يترتب

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع: د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص٦٤-٦٧،د. أحمد محمد محمد أبو سعدة، ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص٣٣ وما بعدها.

(٢) لمزيد من التفصيل حول الضوابط الإسلامية للنمو السكاني راجع: د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، المرجع السابق، ص ١٣٨ وما بعدها.

على الفقر من آثار اقتصادية واجتماعية وغيرها فتؤثر بالسلب على المجتمع .

فالفقر يؤدي إلى ضعف مستوى النشاط الاقتصادي لضآلة ونقص رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية وما يتولد عليها من خلق فرص عمل للعديد من السكان، مما يترتب عليه ركود للسلع في الأسواق وانخفاض الدخل القومي، ومن ثم عدم وجود مدخرات وعدم وجود موارد مالية كافية لتمويل الاستثمارات القومية، وهذا بدوره يؤدي إلى اضطرار الدولة للاستدانة من الداخل والخارج ومن ثم زيادة أعباء المديونية وخدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية وانخفاض قوتها الشرائية وارتفاع الاسعار محليا مما يؤدي إلى معاناة الفقراء وزيادة معدل البطالة لعدم تمكن الدولة من إيجاد الاستثمارات التي تصنعها لخلق فرص العمل التي تستوعب الزيادة السنوية في القوة العاملة، أو لأن عدد المعينين في الوظيفة الواحدة يفوق حاجة العمل الفعلية، فضلا عن ذلك فإن الفقر لا يمكن الدولة من تقديم الإعانات للمتعطلين[1].

٨-الهجرة:

كما تعد الهجرة من أحد أسباب البطالة، وأقصد بالهجرة هنا كلا النوعين، الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، والنوع الثاني هجرة الأدمغة والعقول والفنين إلى

(١) للمزيد حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر راجع:

د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، معوقاته- وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص٥٧-٥٨، د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، المرجع السابق: ص٢٨٠-٢٨٧.

الخارج.

فالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة زادت من الطلب على فرص العمل المتاحة في المدن، والتي باتت تزخر بأعداد ضخمة من المتعطلين أو شبه المتعطلين، وترتب عليها إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير من القوي العاملة بها.

كما أن هجرة المواطنين من الفنيين والمهندسين والأطباء ومن في حكمهم إلى الخارج للعمل وتحسين أوضاعهم المعيشية، فالدول وإن كانت تشجعهم على ذلك للحصول على العملة الصعبة ولتفادي مشكلة البطالة في الوقت الحالي، إلا أن ذلك سوف يترتب عليه فقد الدولة لكثير من الكفاءات والإمكانيات العلمية التي تحتاجها لتطوير مجتمعاتها.[1]

ثالثًا: أسباب تفشي البطالة في مصر:

وإذا كنا نتكلم عن أسباب البطالة في العالم والدول العربية فسنتكلم عن أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في مصر.

تعد مشكلة البطالة في مصر أحد المشكلات الاقتصادية الكبرى التي يمر بها المجتمع المصري، ومن الملاحظ أن مؤشرات البطالة في تزايد مستمر، ويوضح الجدول التالي نسب البطالة في مصر لسنوات مختلفة.

جدول رقم (٤)

جدول يوضح نسب معدلات البطالة في ج .م .ع لسنوات مختلفة

السنة	معدل البطالة كنسبة ٪ من	أعداد البطالة السافرة

(١)جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، مرجع سابق، ص٩٠ وما بعدها.

	قوة العمل	(بالمليون)
٢٠٠٧	٨.٨	٢.١٠٠.٠
٢٠٠٨	٨.٧	٢.١٠٠.٠
٢٠٠٩	٩.٤	٢.٣٧٥.٠
٢٠١٠	٨.٩	٢.٣٣٠.٠
٢٠١١	١١.٩	٣.١٨٣.٠
٢٠١٢	١٣.٠	٣.٥١٩.٠
٢٠١٣	١٣.٢	٣.٦٠٠.٠
٢٠١٤	١٣.٤	٣.٦٠٠.٠
٢٠١٥	١٢.٨	٣.٦٤٨.٠
٢٠١٦	١٣.٢	٣.٧٨٧.٠
٢٠١٧	١١.٩	٣.٥١٣.٠
٢٠١٨	٩.٩	٢.٨٧٥.٠

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات مختلفة، مرجع سابق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء متوافر على شبكة الانترنت تحت عنوان: https://www.capmas.gov.eg/

والواقع أن أرقام البطالة الحقيقية تفوق بكثير التقديرات الرسمية التي أعلنتها الدولة، وتقدر بعض المنظمات الدولية نسب البطالة في مصر بما يزيد عن نسبة ٢٠٪ من قوة

العمل أي أنها تزيد عن الضعف مما أعلن[1].

ترجع أهم أسباب تفشى البطالة في مصر إلى[2]:

١- الزيادة السريعة في النمو السكاني التي ترتب عليها زيادة حجم السكان من ٦٣ مليون في بداية القرن الحالي (من سنة ٢٠٠٠) إلى ما يقرب من أكثر من ٩٨ مليون في ٢٠١٩م، أي بنسبة تقارب حوالي ٣٥.٤٦٪، وبزيادة سنوية تتراوح من ٢.١٪ إلى حوالي ٤.٣٢٪، وهذه تعد من أعلى النسب لزيادة السكان في العالم في تلك الفترة الصغيرة.

وفيما يلي جدول يبين التطور السكاني في مصر لسنوات مختلفة :

(١) د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٨٤ .

(٢) د. عوض مختار هلودة: البطالة في مصر، قياسها وأساليب علاجها، بحث ضمن مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين٢٣-٢٥ فبراير١٩٨٩م، تحرير محمد سلطان أبو على، القاهرة، ١٩٩١م، ص٣٦٣-٣٦٥، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص٩٤-١١١.

جدول رقم (٥)

جدول يوضح التطور السكاني في ج .م .ع لسنوات مختلفة

السنة	أعداد السكان (بالمليون)	معدل الزيادة السنوية كنسبة ٪ من إجمالي السكان
٢٠٠٠	٦٣.٣٠٥.٠	٪٢.٧٢
٢٠٠١	٦٤.٦٥٢.٠	٪٢.٨٣
٢٠٠٢	٦٥.٩٨٦.٠	٪٢.٢١
٢٠٠٣	٦٧.٣١٣.٠	٪١.٩٧
٢٠٠٤	٦٨.٦٤٨.٠	٪١.٩٤
٢٠٠٥	٦٩.٩٩٧.٠	٪١.٩٢
٢٠٠٦	٧١.٣٤٨.٠	٪١.٨٩
٢٠٠٧	٧٢.٩٤٠.٠	٪٢.١٨
٢٠٠٨	٧٤.٤٣٩.٠	٪٢.٠١
٢٠٠٩	٧٦.٠٩٩.٠	٪٢.١٨
٢٠١٠	٧٧.٨٤٠.٠	٪٢.٢٣
٢٠١١	٧٩.٦١٨.٠	٪٢.٢٣
٢٠١٢	٨١.٥٦٧.٠	٪٢.٣٨
٢٠١٣	٨٣.٦٦٧.٠	٪٢.٥٠
٢٠١٤	٨٥.٧٨٣.٠	٪٢.٤٦
٢٠١٥	٨٧.٩٦٣.٠	٪٢.٤٧
٢٠١٦	٩٠.٠٨٦	٪٢.٣٥
٢٠١٧	٩٢.١١٥.٠	٪٢.٢٠
٢٠١٨	٩٦.٢٧٩.٠	٪٤.٣٢
٢٠١٩	٩٨.١٠١.٠	٪١.٨٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي للسكان، مرجع سابق.

٢- الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الرقعة الزراعية، وانخفاض معدلات التوسع الأفقي بالنسبة لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، كما أن انتشار الميكنة الزراعية قلل من فرص العمل في الريف.

٣- ساهمت سياسات التعليم والتوظيف في تعاظم مشكلة البطالة، وذلك لأن قيام هذه السياسات-دون تخطيط مدروس- يؤدى إلى ظهور البطالة، فمثلاً سياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة نزولاً على اعتبارات اجتماعية بصرف النظر عن حاجة العمل أظهرت ما يسمى بالبطالة المقنعة أو المستترة ثم لحقتها البطالة السافرة.

٤- تكثيف الاستثمارات على عمليات إحلال وتحديد مشروعات البنية الأساسية، وهى مشروعات لا توفر فرص عمل بالقدر الكافي-رغم أهميتها الاقتصادية- وبالتالي زادت مشكلة البطالة.

٥- اتجاه الدولة وتكثيف استثماراتها-سواء القطاع العام، أو الخاص أو الحكومي- نحو الأنشطة السياحية والخدمية لإنشاء قرى ومنشآت سياحية، واستغلال الشواطئ، كل تلك المشروعات رغم أنها من المشروعات الواعدة التي تساهم مساهمة فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن فرص العمل المتولدة عنها محدودة مقارنة بالاستثمار في المجال السلعي، ومن ثم يجب على الدولة إيجاد نوع من التوازن بين المجالات الاستثمارية المختلفة.

٦- تأثير السياسات المالية والاقتصادية المتبعة على حجم وكفاءة الاستثمار والادخار والإنتاج والميزان التجاري وميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضخم والديون الخارجية وسياسات الأجور وتنظيم سوق المال... إلخ، كل ذلك أثر على حجم وكفاءة الاستثمار في القطاع الخاص مما أدى إلى عدم استيعابه للعمالة الموجودة.

٧- عدم الربط بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية مما أدى إلى تخلف أساليب الإنتاج وانعدام القدرة على الابتكار والتطوير، مما أثر على قوى الطلب بسوق العمل، إضافة إلى انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي في مصر، بمعنى أن بعض المشروعات لا تستطيع بسهولة وسرعة أن تتحكم في حجم عرضها بحيث يتلاءم مع التغيرات في الطلب، وهذا يمكن إرجاعه إلى افتقاد الترابط بين السياسات الانتاجية للمشروعات والقطاعات المختلفة.

٨- عدم فاعلية التدريب المهني في توفير العمالة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية، وبالتالي لم تحدث المواءمة بين قوى العرض والطلب على القوة العاملة، مما أدى إلى وجود بطالة زائدة عن الحاجة لم تتحول إلى عمالة منتجة نتيجة إكسابهم المهارات الفنية العالية، كذلك تعدد هيئات التدريب المهني وعدم التنسيق بينها، وعدم الأخذ بالأساليب العلمية المتطورة، وعدم وجود المدربين الأكفاء والآلات المتقدمة كل ذلك أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة في مصر.

٩- عودة العمالة المصرية من الأقطار العربية البترولية نتيجة الركود الاقتصادي وانخفاض حجم الاستثمارات لانخفاض أسعار البترول إضافة إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالية الأجنبية كل ذلك أدى إلى ازدياد المشكلة.

١٠- انخفاض أسعار صرف العملة المحلية(الجنية) أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، مما ترتب عليه إضعاف القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية، وبالتالي قلل من قدرة الدولة على الاستيراد وأثر سلبياً على مستوى الإنتاج والعمالة، وخاصة في حالة المشروعات الت تستورد مستلزمات إنتاجية من الخارج، مما أثر سلباً

على قدرة المجتمع في خلق فرص العمل الجديدة[1].

١١- تدهور شروط التبادل في غير صالح المواد الأولية وخاصة الزراعية، فقد نتج عن إحلال البدائل الصناعية محل بعض المواد الخام الأولية وخاصة الزراعية اتجاه تنازلي لأسعار هذه المواد الأولية الزراعية، ولا شك أن ذلك الاتجاه التنازلي لم يكن في مصلحة البلاد النامية ومنها الاقتصاد المصري، لأن السلع الأولية ما زالت تشكل نسبة ذات أهمية في الصادرات المصرية، وأي انكماش في حصيلتها ينعكس بشكل كبير على مستويات الدخل والعمالة بأنواعها من خلال مضاعف التجارة الخارجية[2].

١٢- إضافة إلى ذلك قصور المعلومات والبيانات الخاصة بسوق العمل في مصر وعلى وجه الخصوص طبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة ولفترات قادمة، بحيث يسترشد بها الأفراد عند مفاضلتهم بين العمل وتكملة الدراسة، وعند اختيارهم للتخصص الذي يدرسونه، ويستعينون به عند انتقالهم من عمل إلى آخر، وبالتالي يمكن أن تساعد هذه المعلومات على ترجيح كفة المهارات اليدوية والخبرات التدريبية التي أصبحت تلقى طلباً متزايداً بينما هناك نقص ملحوظ في عرضها، كما تساهم في تخفيض البطالة الاحتكاكية بين المتعلمين[3].

رابعاً: طرق علاج مشكلة البطالة في مصر :

من خلال سرد تلك الأسباب نستطيع أن نكون نظرة عامة وتصور عام للميادين

(١) د. منى الطحاوي: تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر ، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، تحرير: سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩م، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ص٥٩٨.

(٢) المرجع السابق: ص٥٩٦-٥٦٧.

(٣) المرجع السابق: ص٥٩٤.

والمجالات وسبل التطوير التي يجب اتباعها عند حل هذه المشكلة وذلك فيما يلى[١]:

١- يجب البدء في البحث عن السلع والخدمات التي تتميز بمستويات طلب عالية سواء في السوق المحلية أو السوق العالمية، وبالنظر إلى الزراعة فإنها تحتاج إلى طفرة تكنولوجية مما يساعد على استخدام أعداد أقل في قوة العمل، مما يجعل مستقبل التنمية والتشغيل يتجه إلى النشاط الصناعي في المقام الأول.

٢- التوسع في الإنتاج الصناعي سواء عن طريق الصناعات الصغيرة أو المتوسطة، وما يستلزمه من تطوير العلاقة بين القطاع العام والخاص والدولة، فرأس المال الوطني في حاجة إلى تأمين أكثر من إغراءات، وبذلك يمكن أن تتحول العلاقة بين القطاع العام والخاص من علاقة تنافسية إلى علاقة تعاونية تكاملية، وذلك بأن تقدم الجامعات ومراكز الأبحاث الدراسات اللازمة ويقدم القطاع العام التعاوني خدمات التسويق، وذلك في إطار تكاملي بين جميع القطاعات المختلفة.

---

(١) المرجع السابق: ص٣٦٧-٣٧٠ ،د. سلوى سليمان: البطالة في مصر وقضية التنمية، مرجع سابق، ص٨-١٠ ، د. عوض مختار هلودة: المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، تحرير: سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩م، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ص٥٧-٦٠ ،د. سميحة السيد فوزى: سياسة مواجهة البطالة، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى، بحث مقدم إلى مؤتمر البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩، تحرير: سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ص١٠٥٥ وما بعدها، د. عصام منتصر: الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة في مصر، بحث ضمن مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، ٢٣-٢٥ نوفمبر١٩٨٩، تحرير: د. محمد سلطان أبو على، القاهرة، ١٩٩١م، ص٦٠٢-٦٠٣ ، د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٨٧-٤٩٣ .

٣- يجب أن يتحول القطاع العام من التخصص السلعي إلى التخصص في التشغيل، ومن التجميع إلى التعمق في التصنيع. وهذا يستدعى إنجازاً في الهندسة العكسية حتى يمكن الوصول في زمن قصير إلى منتج ذي جودة عالية وقدرة تنافسية، ويستدعى هذا إعادة النظر في أسلوب ضبط الجودة وآليات العلاقة بين مصانع وشركات القطاع العام وتدعيم مكاتب التصميم تدعيماً كبيراً وإعطائها فرصة العمل في مجالات الهندسة العكسية والبحوث والتطوير والابتكار في محاولة لاكتساب ميزة خاصة للسلعة تزيد من قدرة التنافسية. وتأتى على التوازي عملية الدخول في تصنيع الآلات والمعدات الرأسمالية مع اتباع نفس الأسلوب المشار إليه، ولكن مع ضخامة حجم الإنجاز يلزم أن يكون التخطيط أكثر دقة والتنفيذ أكثر حزماً والعلاقات أكثر تشابكاً.

٤- يمكن للسياسات النقدية المساعدة في التطوير الصناعي، وكذا الإغراء والتحفيز وذلك من خلال الضمانات التي تعطيها الدولة للأنشطة الاستثمارية. وقد يكون لزاماً عمل تغييرات في القوانين والتشريعات التي تحكم الاستثمار والإنتاج والتشغيل بهدف تشجيع المنتجين والمستثمرين على زيادة الإنتاج وبالتالي خلق فرص جديدة للعمالة.

٥- وضع خطة تطوير كمي وكيفي للموارد البشرية مع إعادة النظر في السياسات والآليات، وبالنسبة للقوى البشرية فيلزم تشغيل الشباب لا تدليلهم، ويجب أن يعلم الشباب أن المجتمعات الجديدة هي معسكرات عمل، وليس من العيب أن يعمل الشباب أي عمل، فليس غريباً أن يعمل الشاب المتعلم كعامل أو ملاحظ على معدات رأسمالية معقدة، لأن وجودهم على تلك المعدات يؤدى إلى زيادة القدرة التطويرية، أما فيما يتعلق بالترقية فيجب أن يكون على أساس القدرة والمهارة لا على أساس الأقدمية كما هو معمول به.

٦- يجب الربط بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية والاهتمام بتنمية القدرة على الابتكار مما يساعدهم على الاختراع

والتطوير، كما يجب التوسع في المجالات التعليمية التي يحتاجها سوق العمل في مصر والدول العربية والأفريقية والحد من المجالات والتخصصات الغير مطلوبة مما يستلزم ضرورة مواءمة سياسات التعليم مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع من المهن المختلفة.

٧- الحد من معدلات النمو السكاني المرتفعة، وذلك من خلال استخدام الحوافز النقدية الإيجابية والسلبية لتشجيع السكان على تنظيم النسل، ويمكن الاهتداء في هذا إلى تجارب الدول الأخرى كاليابان وسنغافورة والصين والهند، ونشر الوحدات الصحية المختلفة في جميع أرجاء ريف مصر.

٨- يجب إعادة النظر في سياسة التعيين والأجور بالقطاع العام، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، فتجربة الصين في هذا المجال تجربة لها دلالتها وذلك من خلال منح أحسن الخريجين من الكليات المختلفة حق اختيار وظائفهم، وأن يكون التعيين وفقًا لعقود عمل بين الشركات والموظفين لمدة ثلاث أو خمس سنوات بدلاً من نظام التعيين مدى الحياة، كذلك منح الدولة لمديري الشركات حق فصل العمال غير الأكفاء على أن يكون ذلك أمام محكمة تضم ممثلي نقابات العمال، وبالنسبة للوظائف الحيوية يتم التعيين فيها عن طريق الإعلان أو الاختبارات الشخصية، وبالنسبة لنظام الأجور فيربط الأجر بإنتاجية العامل لضمان ارتفاع مستوى أدائه والرقى بالعامل والقضاء على البطالة.

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة

يصف أحد الاقتصاديين[1] البطالة بأنها داء يسري في دماء وعروق اقتصاديات العالم، فإذا أصاب أي اقتصاد بنسب تتجاوز ٥٪ من إجمالي قوة العمل فإن مراحل وعوارض التراجع قد بدأت في الظهور على جسم الاقتصاد، وبتزايد تلك النسبة إلى معدلات أعلى سيخلف آثاراً سيئة على صحة الاقتصاد لذلك البلد دون أدنى شك، الأمر الذي يتطلب من الساسة والمفكرين الاقتصاديين الوقوف على تلك الظواهر من أجل دراستها وتحليل أسبابها واختيار العلاج الناجع لها، ويمكن القول دائماً أن الوقاية خير من العلاج الأمر الذي يدفع الجميع من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة إلى اليقظة والانتباه إلى أي خلل أو إنحراف في مسيرة التنمية الاقتصادية، فسلامة الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى، فهو يعكس مدى التكامل والتناغم الحاصل ما بين المكونات الأساسية لأي مجتمع على وجه البسيطة، مثل المكون الاقتصادي والمكون الاجتماعي والمكون السياسي، وعلينا أن ننبه وندق

---

(١)د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ص١٩-٢٠، متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

تاريخ الاطلاع ٢٠/ ١/ ٢٠٢٠م ،https://www.alsafwabooks.com/book/%

- د. فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، في الفترة من ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م، ص٩، متوفر على شبكة الانترنت تحت عنوان:

تاريخ الاطلاع: ٢٠/ ١/ ٢٠٢٠م، https://ebook.univeyes.com/40647/pdf-

ناقوس الخطر عندما نلاحظ أن مؤشرات البطالة قد أخذت منحنى تصاعدي، ونستحث الهمم لمعالجة تلك الأزمة، ولكن علينا أولاً أن نوضح خطورة هذه الظاهرة ببيان آثارها على المكونات الرئيسية لأي مجتمع سواء كان متقدماً أو ناميًا، وهو ما سوف أتناوله في هذا المبحث ببيان أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وهى لا تختلف كثيراً في الاقتصاد الاسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي إلا من حيث معالجة هذه الآثار التي سأتناولها في المبحث القادم- بمشيئة الله تعالى- وعلى ذلك سوف أتناول هذه الآثار إلى في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للبطالة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة .

المطلب الأول
الآثار الاقتصادية للبطالة

تتعدد الآثار الاقتصادية التي تنجم عن البطالة من انعدام الأمن الاقتصادي وانخفاض الناتج المحلى ودخل الفرد و جحم الانتاجية وظهور الفقر بين أفراد المجتمع وحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، وعدم أو سوء استخدام الموارد الاقتصادية وغيرها من الآثار الاقتصادية التي لا تحصى، ومن ثم فسوف أتناول أهم هذه الآثار على النحو التالي:

١- **تؤدي البطالة إلى افتقاد وانعدام الأمن الاقتصادي:**

لاشك أن العمل هو أحد مصادر الدخل الأساسية للأفراد لإشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وصحة وغيرها، ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والعوز والاحتياج إلى حالة الاستقرار الجماعي والاقتصادي،

ولذلك ينظر للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو متخلف لا يتوافر فيه الأمن الاقتصادي[١].

فالبطالة تعد أحد العوامل الأساسية لاختلال الأمن الاقتصادي، نظراً لأن الشخص المتعطل عادة ما يكون عليه أعباء مالية كثيرة، ولا يتوفر له أي مصدر آخر للدخل، وغالبًا ما يسكن في مسكن غير مناسب، وغالبًا ما يمارس أنشطة غير مشروعة لكسب المال، فيحول كل ذلك دون تحقيق أمنه الاقتصادي[٢]. فانعدام الأمن الاقتصادي يزيد بازدياد نسبة الأفراد العاطلين في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الكثير من الأسر من الوصول على مستويات معيشية مناسبة[٣].

---

(١) تعددت التعريفات التي تناولت تعريف الأمن الاقتصادي، فقد جاء تعريف الأمم المتحدة بأنه: أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد كالغذاء والكساء والمسكن اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم وغيرها، ستيتي الزازية: الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، مقال منشور في مركز دراسات الوحدة العربية، ومتوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان: https://caus.org.lb/ar/، تاريخ الاطلاع ٢٠/ ٢/ ٢٠٢٠م، د. حسين عبد المطلب الأسرج: تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، متوفر على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان: http://www.swmsa.net/art/s/1925 ، تاريخ الإطلاع ٢/ ٣/ ٢٠٢٠م، د. حسين عبد المطلب الأسرج: دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، موسوعة التمويل والاقتصاد الاسلامي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان: ، https://iefpedia.com/arab/?p=33686، تاريخ الاطلاع: ١/ ٣/ ٢٠٢٠، د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) د. شوقي أحمد دنيا: الأمن والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، المنتدى الاقتصادي اللقاء الأول، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٦ذي الحجة ١٤١٧ه-٣مايو ١٩٩٧م، ص٥٠.

(٣) الياس أبو جودة: مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية،

٢-انخفاض متوسط دخل الفرد ومعدل نموه:

يعد الاقتصاديين متوسط دخل الفرد أحد المقاييس التي تعبر عن مدى تقدم أو تخلف الدول، فإذا انخفض متوسط دخل الفرد عن مستوى معين، يعد الفرد من الفقراء وتعد الدولة من الدول المتخلفة، وهذا المقياس وإن كان عليه بعض التحفظات[١]، إلا أنه يعد مظهراً ومؤشراً من المؤشرات التي يقاس بها معدل التنمية الاقتصادية في الدول، وارتفاع متوسط الدخل الفردي كما يوضحه أحد الاقتصاديين[٢]، هو تلك الزيادة التي تصاحب التقدم والتغير في أساليب الإنتاج وينتج عنها تغير الوضع الاجتماعي كله- وهذا لن يتحقق في وجود البطالة- أما الزيادة المفاجئة في متوسط دخل الفرد نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فهذا لا يعتبر من مؤشرات التنمية.

وقد جرى العرف بين الاقتصاديين إلى أن انخفاض مستوى الاستثمار يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، ذلك ان انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى استيعاب الحاجات الضرورية للفرد في الدول النامية إلى الجزء الأكبر من الدخل، بحيث أن الجزء المتبقي للادخار ومن ثم للاستثمار يمثل نسبة ضئيلة من الدخل في الدول

يصدرها الجيش الوطني اللبناني، العدد ٧٤، تشرين الأول(اكتوبر) ٢٠١٠ م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) تحت عنوان:

تاريخ الاطلاع: ١٠/ ٣/ ٢٠٢٠م.https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(١) د. صلاح الدين نامق: اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٦م، ص٤٧.

(٢) د. عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص٢١١.

النامية[1]، وهو ما يؤدي إلى انخفاض التراكم الرأسمالي وقلة الناتج المحلي وهذا ما يؤدي مع مرور الوقت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وانخفاض متوسط الدخل وسوء توزيعه يؤدي كذلك إلى الاستخدام غير الكفء لموارد المجتمع الطبيعية والبشرية، وخفض في الإشباعات الاستهلاكية الكلية ، إضافة إلى أنه يقلل من انتاجية الموارد البشرية مباشرة، وذلك في حالة إذا ظل الأشخاص القادرون على العمل النافع عاطلين، ومع ذلك يستطيعون الاستمتاع بكل المزايا المادية الموجودة في المجتمع دون أن يعملوا، وأيضاً إذا كانت السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجور المكتسبة أقل من المطلوب للمحافظة على الصحة وتطوير القدرات الانتاجية للفرد[2].

كذلك فإن التوزيع غير العادل للدخل يقلل النشاط الانتاجي بشكل غير مباشر بزيادة مقدرات المدخرات الناشئة عن الدخل القومي ذي الحجم المعين، وتتمثل زيادة المدخرات إلى خفض انتاجية الموارد البشرية إذا كانت تؤدي إلى خفض تدفق الدخل الذي يؤدي إلى التوظيف[3].

وانخفاض متوسط دخل الفرد أو معدل نموه وإن استطاعت الدول أن تعوضه عن طريق ما يسمى(بإعانات البطالة) وهو ما يحدث في العديد من الدول، فإن الدعم المالي من الدولة سيكون له أثر محدود على نفسية الفرد، لأن هناك من النتائج الأخرى التي

(١) د. عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص٦٩.

(٢) د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٤٦٨-٤٦٩ .

(٣) المرجع السابق: ص٤٦٩ .

تنتج عن فقدان الدخل أو نقصه وهى تلك الأضرار النفسية التي تصيب العامل وتفقده الثقة في النفس وتقلل من مهارته وتصيبه بالأمراض والعلل وتفسد علاقاته الأسرية وحياته الاجتماعية وهذا ما أفصل فيه القول في تناول الآثار الاجتماعية[١].

٣- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المفقود) وحجم الطاقة الانتاجية في المجتمع:

لا شك أن انتشار البطالة في أي دولة يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد القومي وعلى كميات الانتاج من السلع والخدمات التي كان من الممكن للعاطلين إنتاجها في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقتهم الانتاجية، فالبطالة تحرم الاقتصاد القومي من المساهمات التي كان من الممكن أن تأتي من موارده المتاحة، مما يترتب عليه انخفاض في الناتج المحلى الإجمالي[٢].

كمت يترتب على البطالة انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية في المجتمع، ومن ثم تأثيرها على العرض الكلي من السلع والخدمات، فكلما زاد عدد السكان غير العاملين إلى إجمالي عدد السكان وارتفعت معدلات البطالة انخفض حجم الطاقة الانتاجية وقل المعروض من السلع والخدمات لدرجة قد يعجز معها عن مواجهة الطلب لأن تلك الأعداد الغفيرة من المتعطلين يستهلكون ولا ينتجون فترتفع الأسعار، ومن ثم ينخفض الدخل الحقيقي للأفراد ويصعب حصولهم على احتياجاتهم الأساسية وصحب ذلك

(١) أمارتيا صن: التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، العدد رقم ٣٠٣، ربيع الأول ١٤٢٥ه- مايو ٢٠٠٤م، ص١٢١-١٢٢، د. زكي عبد المتعال: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٥٢٧.

(٢)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٦٤.

حالة من الكساد فتنشأ وتتفاقم ظاهرة التضخم الركودي، والعكس صحيح كلما زاد عدد السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان وانخفضت بالتالي معدلات البطالة زاد حجم الطاقة الإنتاجية وزاد عرض السلع والخدمات لمواجهة الطلب المتزايد فتنخفض الأسعار ومن ثم يستطيع الأفراد إشباع الحاجات الأساسية الخاصة بهم[1]. فالبطالة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك دون الانتاج، وهو ما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع الأسعار.

كما أن انخفاض حجم الطاقة الانتاجية للمجتمع يؤدي إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بل قد تدفع البطالة إلى أكثر من ذلك بأن تتسبب في شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال إلى الإضرابات والمظاهرات بحثاً عن تعويضات أو غيرها من المطالب.

وعموما فإنه عند حساب التكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومي، يلجأ الاقتصاديون والخبراء إلى حساب قيمة ما يفقده الاقتصاد القومي من ناتج، وعلى سبيل المثال قدر أحد الاقتصاديين حجم الخسائر التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الركود المختلفة التي مرت بالاقتصاد منذ ازمة الكساد الكبير وحتى النصف الأول من الثمانينات، ففي سني الكساد الكبير(١٩٣٠-١٩٣٩) بلغ متوسط معدل البطالة ١٨,٢٪ من قوة العمل، وهذه البطالة أدت إلى أن يفقد الاقتصاد الأمريكي ما

(١) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٤٥.

مقدراه ٢٨٥٠ مليار دولار بأسعار ١٩٨٨م، وبما نسبته ٣٨.٥٪ من الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق خلال هذه الفترة، أما في فترة الخمسينات (١٩٥٤-١٩٦٠) التي شهدت بعض التراخي في معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغ فيها متوسط معدل البطالة ٥,٢٪ من قوة العمل، فقد تكبد فيها الاقتصاد الأمريكي ٤٦ مليار دولار خسائر في الناتج المفقود، وبما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة، أما في فترة الركود في السبعينات والثمانينات(١٩٧٥-١٩٨٤م) والتي ارتفع فيها متوسط معدل البطالة إلى ٧.٧٪ فإن الناتج الضائع الناجم عن هذا المعدل المرتفع للبطالة قد بلغ ١٣٥٤ مليار دولار وبما نسبته ٣,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي لهذه الفترة[١].

أما في مصر فقد أدى تواجد ما بين ١,٤ و١,٩ مليون متعطل خلال الفترة من(٩١/ ١٩٩٢م-٩٥/ ١٩٩٦م) إلى حرمان الاقتصاد القومي من ناتج محتمل يقدر بحوالي ٨٣ مليار جنية، أي ما يمثل حوالي ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وفي الفترة من (٩٦/ ١٩٩٧-٢٠٠٠/ ٢٠٠١م) قدر الناتج المحلى المفقود بحوالي ١٢٨ مليار جنية بسبب وجود ما بين ١,٤-١,٨ مليون عاطل أي ما يمثل ٩,١٪ سنويـاً[٢].

٤-انتشار الفقر بين فئات المجتمع وانخفاض القوة الشرائية للأفراد:

تهدف كافة الأنظمة الاقتصادية إلى رفع مستوى معيشة أفرادها وزيادة دخلهم

(١)د. رمزي زكى : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٦٤-٤٦٥.

(٢) أمال على محمد عبدالله: البطالة في ظل خصائص سوق العمل المصري ودور بعض الأجهزة المختلفة في مواجهة المشكلة، رسالة معهد التخطيط القومي، غير منشورة، ١٩٩٥م، ص٩، مشار إليه في د. سامي أحمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، بدون، ص٩٩.

والقضاء على الفقر[1]، ولكن هذا الهدف ليس باليسير تحقيقه، إذ أن الفقر قد ارتبط بالبشرية منذ الأزل، فالفقر داء لازم الإنسان منذ نشأته ولا يزال يلازمه حت الآن[2] خصوصا مع وجود البطالة ، فالمتعطل لا يحصل على دخل وبالتالي سوف يدخل في دائرة الفقر.

فالفقر يعد من أكبر الأخطار التي تداهم المجتمعات والأفراد على مر العصور والأزمان، والتي تترتب على ظاهرة البطالة، لأنه لا يصيب الفرد وحده وإنما يمتد تأثيره على مستوى الفرد ومستوى المجتمع[3].

فعلى مستوى الفرد: يؤدي الفقر إلى العجز عن إشباع الحاجات الأساسية التي يحتاجها الفرد ومن يعولهم سواء من المأكل أو المشرب أو المسكن أو غير ذلك من

(١) يقصد بالفقر: أن يعيش الإنسان في مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو جماعة بما يشمله من تغذية مناسبة، وإمكانية الوصول إلى مياه شرب صحية، والحماية من الأمراض، والحماية من الجهل، د. عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٩م، ص٣٤١-٣٤٢، نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م، ص٤٥٣، د. إقبال الأمير السمالوطي: قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مركز توزيع الكتاب، ٢٠٠٠م، ص١٥٥.

(٢)د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٣) لمزيد من التفصيل حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الدول النامية، راجع: د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، المرجع السابق، ص ٢٨٠-٢٨٧، د. رضا العدل، د. فرج عزت، د. محمد بسيوني: التنمية الاقتصادية، مكتبة قصر الزعفران، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص١٧٧ وما بعدها.

الحاجات الضرورية، كما يشعر المرء بالمعاناة وعدم القدرة على العمل بإنتاجية مرتفعة، وأيضـًا عدم القدرة على الإنفاق على التعليم والصحة والمواصلات وغيرها من سبل تيسير الحياة على الناس، فضلاً عن أنه يؤدي إلى مديونية الأفراد وعجزهم عن السداد فيصبحوا من الغارمين[١].

وأما على مستوى المجتمع: فإن الفقر يؤدي إلى ضعف مستوى النشاط الاقتصادي، وركود السلع في الأسواق، وانخفاض الدخل القومي نبعـًا لذلك، فضلاً عن عدم وجود مدخرات وعدم وجود موارد مالية كافية لتمويل الاستثمارات القومية، وهذا بدوره يؤدي إلى اضطرار الدولة للاستدانة من الداخل أو الخارج، ومن ثم زيادة أعباء المديونية وخدمة الدين العام الداخلي والخارجي، مما ينعكس هذا على قيمة العملة الوطنية وانخفاض قوتها الشرائية وارتفاع الأسعار محليـًا مما يؤدي إلى زيادة معاناة الفقراء[٢].

(١) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) المرجع السابق: ص٥٧-٥٨.

جدول رقم (٦)

جدول يوضح تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل وعلاقته بالبطالة في عدد من الدول العربية.

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي(١.٩ في اليوم)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (٪)	معدل البطالة ٪	ملاحظات
الأردن	٢٠٠٦	١٣.٠٠	٠.٣٠	٣٣.٩٠	١٣.١	
	٢٠٠٨	١٣.٣٠	٠.١٠	٣٢.٦٠	١٢.٧	
	٢٠١٠		٠.١٠	٣٣.٧٠	١٣.٤	
	٢٠١٣			٣٥.٤٠	١٢.٦	
الجزائر	١٩٩٥	١٤.١٠	٥.٩٠	٣٥.٣٣		
	٢٠٠٠	١٢.١٠				
	٢٠٠٥	٥.٧٠				
	٢٠١٢/٢٠١١	٥.٥٠	٠.٥٠	٢٧.٦٠	١١	
السودان	٢٠٠٢	٥٠.٠٠				خط الفقر الوطني ١١٤ عملة وطنية ٢٠١٣
	٢٠٠٩	٤٦.٥٠	١٤.٩٢	٣٥.٣٩		
	٢٠١٣			٣٥.٣٠		
مصر	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢١.٦٠	٣.٩٠	٣١.١٠	٩.٤	خط الفقر الوطني ٣٩٢٠.٨جنيه (سنة ٢٠١٢-٢٠١٣)
	٢٠١٠-٢٠١١	٢٥.٢٠	٣.٠٠	٣١.٥٠	١١.٩	
	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٦.٣٠	٢.٣٠	٢٩.٨٠	١٣.١	
	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٥.٢٠			١٣.٤	
	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٧.٨٠	١.٣٠	٣١.٨٠	١٣.٢	
موريتانيا	٢٠٠٤	٤٦.٧٠	١٤.٣٩	٤٠.١٧		خط الفقر الوطني ١٦٩.٤٥ ألف أوقية في عام ٢٠١٤
	٢٠٠٨	٤٢.٠٠	١٠.٧٩	٣٥.٦٩		
	٢٠١٣			٤٠.٥٠		
	٢٠١٤	٣١.٠٠	٦.٠٠	٣٤.٠٠		

المصدر:صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعوام مختلفة، ٢٠١٩- ٢٠١٧- ٢٠٠٩-٢٠٠٨ م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن نسبة ومعدل الفقر يرتفع مع ارتفاع نسب البطالة ومعدلاتها، ففي مصر على سبيل المثال عندما كان معدل البطالة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣(١٣,١٪) كانت نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني (٢٦,٦) ووفق خط الفقر الدولي كانت (٢.٣٠) وكان مؤشر جيني لتوزيع الدخل (٢٩,٨٠) والعكس صحيح عندما ينخفض معدل البطالة تنخفض مؤشرات ونسب الفقر، ومن الملاحظ أن معدلات الفقر في الدول العربية من أعلى المعدلات عالمياً فقد بلغت نسبة الفقر في السودان عام ٢٠٠٩، (٤٦,٥٠) وفق خط الفقر الوطني، ونسبة (١٤,٩٢) وفق خط الفقر الدولي ، وهذه نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية.

٥-ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة[١]:

تقوم بعض الدول وخصوصاً في البلدان الصناعية الرأسمالية بمنح بعض الفئات إعانات تعينهم على مواصلة الحياة وهي ما تعرف بمشروعات الضمان الاجتماعي كالمسنون والعجزة والمحتاجون، وهي المشروعات التي تحققت عبر النضالات الطويلة التي خاضها العمال والطبقة المتوسطة، ويستفيد من تلك الإعانات المتعطلون بما تمنحه لهم الدولة من إعانات يطلق عليها (إعانات البطالة)، وتكتسب هذه البرامج إعانات/ تعويضات البطالة أهمية خاصة، ذلك أنها تضمن حداً أدنى من الدخل للعامل العاطل الذي سبق له العمل، والواقع أن المدة التي يستفيد منها المتعطل تتفاوت من بلد لآخر، وهذه التعويضات وغن كانت تمثل قدراً يسيراً من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق

(١) د. رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٥٩-٦٣، د. زكي عبد المتعال: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٥٢٧.

العام على الرعاية الصحية مثلاً، إلا أنها تؤثر في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة للأسباب التالية:

أ- ما تفقده الحكومات من مساهمة اشتراكات العمال والموظفين الذين تعطلوا، فضلاً عن فقدان حصيلة الضرائب التي كانوا يدفعونها قبل تعطلهم.

ب- زيادة حجم الإنفاق العام على هذه التعويضات منذ بداية السبعينات وحتى الآن بسبب ارتفاع مستويات البطالة من ناحية، والزيادة التي حدثت في قيمة هذه التعويضات نتيجة لتعطل كثير من العمال الفنيين والموظفين ذوي الدخول المرتفعة، وهو الأمر الذي كان له علاقة بحجم التعويضات المدفوعة من ناحية أخرى.

ج- انخفاض حجم المساهمات والاشتراكات الجديدة للعمال والموظفين الجدد بسبب الترتيبات الجديدة التي طرأت على أسواق العمل، فمع وجود جيش احتياطي ضخم من المتعطلين في العقدين الماضيين، لجأت كثير من الشركات إلى طرد العمال والموظفين القدامى ذوي الأجور المرتفعة والمرتبات العالية، وعادت واتفقت معهم للعمل لبعض الوقت أو بعقود مؤقتة، وفي مثل هذه الترتيبات الجديدة، يتحلل رجال الأعمال من التزاماتهم بشأن الاشتراك في إعانات البطالة وأيضاً بشأن الأجازات المرضية والأجازات السنوية والرعاية الطبية..... مما خفض ، بالتالي من تكلفة العمل لديهم، وأدى من ثم إلى خسائر واضحة في مساهمات الاشتراكات في صناديق إعانة البطالة.

٦- عدم أو سوء استغلال الموارد الاقتصادية:

لا شك أن الحاجات الأساسية التي يريد الإنسان إشباعها كثيرة ومتنوعة، تختلف باختلاف الزمان والمكان، كما أنها في تزايد وتجدد مستمر على مدى الزمن، ومع تطور

المدنية، وتغير العادات الاجتماعية[١]، تنشأ المشكلة الاقتصادية وهي ندرة الموارد الاقتصادية وكثرة الحاجات الإنسانية[٢]، فالموارد الاقتصادية كما عرفها لفتوتش بأنها: الوسائل المتاحة لإنتاج السلع التي تستخدم لإشباع رغبات الناس[٣]، وعرفها بعض الاقتصاديين بأنها" كل ما يسره الله تعالى من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان"، تتميز بانها ذات ندرة نسبية، فالموارد ليست قليلة وإنما هي محدودة نسبة إلى الحاجات التي يمكن أن تلبيها، أي أنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان الحصول عليها[٤].

وتأتي أهمية الموارد الاقتصادية لأنها بقدر ما يتاح منها لمجتمع معين يتحدد مستوى رفاهيته الاقتصادية، ذلك أن غنى أو فقر الدول يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد وإنما بمقدرتها على استغلال تلك الموارد بكفاءة عالية[٥]، لتحقيق إشباع أكبر قدر من السلع والخدمات للمجتمع، وهذه الكفاءة لن تتأتى إلا إذا وجدت الأيدي العاملة

(١) د. السيد عبد المولى : أصول الاقتصاد، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) د. فايز ابراهيم الحبيب :مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٣٢ه-٢٠١١م، ص٨.

(٣) د. محمد حامد عبدالله: اقتصاديات الموارد والبيئة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢ه-٢٠١١م، ص٢.

(٤) د. محمد بن عبد الله الجراح، د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد: مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات، مرجع سابق، ص٤-٥.

(٥) د. كامل بكري، د. محمود يونس، د. عبد النعيم مبارك: الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م، ص١٧.

المدربة القادرة على استغلالها أفضل استغلال، أما مع وجود البطالة فلن يتحقق ذلك.

فعدم استغلال الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة أو سوء استغلالها، وعدم العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة[1].

المطلب الثاني
الآثار الاجتماعية للبطالة

تحرم البطالة الشخص من شعوره بقيمته الاجتماعية وجدوى وجوده في الحياة، فليس ثمة إيلاما أكثر من الإحساس بالإحباط والفشل الذي يؤدي بدوره إلى بروز كثير من المظاهر الاجتماعية السيئة، مثل إصابة العاطل بالأمراض سواء النفسية أو الجسدية، وانتشار الجريمة والعنف والتطرف والتفكك الأسري وهجرة الأدمغة إلى الخارج وغيرها من المظاهر الاجتماعية الخطيرة[2]، التي تؤثر بشكل أو بآخر على المجتمع ، وفيما يلي أوضح بعض هذه الآثار على النحو التالي:

١- **اعتلال الصحة النفسية والجسدية للعاطلين:**

تؤدي حالة البطالة إلى تعرض الفرد للكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والروحي والاجتماعي، نظراً لأن الكثير من العاطلين يصيبهم العديد من الاضطرابات النفسية والشخصية، يترتب عليها شعور العاطل بعدم الرضا وعدم السعادة والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يصيبه بالعديد من الأمراض النفسية، ومن أمثلة هذه الأمراض الاكتئاب الذي يصيب أكبر عدد من العاطلين ويؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو

(١) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) د. سامي أحمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، ، ص١٠٢.

الذات، كما يشعر العاطل بتدني اعتبار الذات وعدم احترامه لذاته لأنه يصير في حالة من العجز والضجر وعدم الرضا، وتنعكس كل هذه الأمراض على الصحة النفسية والبدنية للعامل مما يصيبه بالكثير من الأمراض والإعياء البدني[١].

وتشير الاحصاءات التي أعدت حول علاقة البطالة بالصحة النفسية للمجتمع أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والصحة الجسدية، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي، وتصرح الدكتورة عزة كريم أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: أن البطالة تولد عند الفرد شعوراً بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والاحتيال، وتضيف أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، والبطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، وكذلك في الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الدراسة راجع: محمد عبدالله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٣٢، العدد٢، ٢٠٠٤م، ص٢٧٤: ٢٧٧، عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور، بحث ضمن بحوث المؤتمر السنوي السادس عشر بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، التي نظمته كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة من ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١١م، ص٩٣٥-٩٥٤.

يمتد بدوره إلى الزوجات سلباً، وينعكس الأمر على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء[1].

كما تؤكد دراسة أجراها الدكتور أحمد عكاشة عن أعداد مرضى الاكتئاب في مصر تتحدث عن حوالي ٦ ملايين مريض فعلي يتلقون العلاج، أكثر من نصفهم يقيمون في العاصمة، وهناك شريحة تضم نسبة من ١١إلى ١٩٪ من عدد السكان مصابين بالاكتئاب معظمهم من صغار السن، ويعيشون في مناطق عشوائية بالقاهرة وعواصم الأقاليم، وأغلب هؤلاء عرضة للانضمام الفوري لفئة المرضى إذا لم تتغير الظروف التي دفعتهم إلى الاكتئاب[2].

٢- تأخر سن الزواج للعاطلين وانتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة:

كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية في مصر عن أن عقود الزواج خلال عام ٢٠٠٤م قد انخفض إلى ٤٩١ ألف عقد مقابل ٥١١ ألف عقد عام ٢٠٠٣م وذلك بالرغم من تزايد السكان، كما تشير الدراسات كذلك إلى أن متوسط عدد الفتيات والشباب في سن الزواج ٢٠-٣٠ سنة في مصر لهو أكبر من حيث النسبة مقارنة بعدد الشباب في نفس السن في المجتمعات الأوربية، والنتيجة هي ارتفاع متوسط سن الزواج وإدراك الشباب بأنه ليس لديه أمل في الزواج فنشأت مأساة أخرى وهي وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها فكان البحث عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع فكان انتشار (الزواج العرفي) كمخدر وكمخرج لعدم

(١) د.مجدى أحمد محمد عبدالله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح، رؤية سيكولوجية معاصرة، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٣م، ص٨٢.

(٢) المرجع السابق: ص٨٥.

القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق[١].

وفي دراسة أجريت في مصر تبين أن من الاثار السلبية للبطالة ارتباطها بتأخر سن الزواج، مما يدفع العاطلين إلى الوقوع في جرائم هتك العرض والاغتصاب، ويؤكد ذلك أن الفئة العمرية الأكثر ارتكابًا لهذه الجرائم هي من (١٨-٣٠ سنة) وهي الفئة التي تتركز فيها البطالة[٢].

٣- التفكك الأسري:

عندما يتواجد في البيت عاطل أو أكثر فإن البطالة تؤدي إلى أن يصاب المتعطل بالسلوك العدواني، الذي ينعكس على علاقته بمن حوله وخصوصًا أسرته، فإذا كان العاطل هو الأب فإن بطالته تضعف مكانته داخل الأسرة، نظراً لأنه لا لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية التي تحتاجها أسرته، مما يترتب عليه أن يعاني هذا العاطل من صراع داخلي بضآلته وفقدان الاحترام والثقة بالنفس والتوتر الشديد، فينتج عن ذلك أنه يصبح شديد العدوانية تجاه زوجته وأولاده وذلك لإثبات وجوده، ومحاولة استعادة شيء من الثقة والاحترام تجاهه، فتنشأ من ثم الخلافات العائلية التي قد تؤدي إلى الطلاق والتفكك الأسري، وفي بعض الأسر يغيب الأب عن المنزل للبحث عن عمل طوال الوقت أو العمل لفترتين لسد حاجة الأسرة فيؤدي إلى ضياع الأبناء لعدم وجود رقابة كافية عليهم، فيسبب ذلك أيضًا التفكك الأسري.

---

(١) المرجع السابق:٨٢-٨٣.

(٢) د. نادرة وهدان: تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة في مصر، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ١٥٢٦، مايو ١٩٩١، ص ٥٦.

وفي حالة ما إذا كان الابن هو العاطل فإنه يصير عبئًا ثقيلاً على أسرته وليس قادر على تكوين أسرة جديدة خاصة به فيتسبب ذلك في الكثير من المشكلات داخل الأسرة، مما ينعكس ذلك على الحالة النفسية للشاب العاطل ويصيبه بالتوتر والقلق والملل ويساعد ذلك على التفكك الأسري، وأثبتت الدراسات أن البطالة تتسبب بمشكلات داخل الأسرة بنسبة ٧٣,٣٪ من جملة الشباب العاطلين(١).

٤- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة لانعدام الشعور بالأمن:

حاول عدد كبير من العلماء والمفكرين البحث عن أسباب الجريمة ودوافعها، ومن بين الأسباب التي توصل إليها هؤلاء العلماء أن هناك علاقة كبيرة بين انتشار الجريمة والبطالة، وهذه العلاقة تأتي عن طريق أن العمل الإنساني بصفة عامة ذو قيمة اقتصادية واجتماعية، والبطالة بآثارها السلبية تظهر على الفرد والمجتمع، وقد تؤدي هذه الآثار إما منفردة أو مجتمعة إلى السلوك الإجرامي، وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة لأنها تتضمن العناصر الإنحرافية مثل عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وابتعاده عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة، وطغيان شعور خيبة الأمل والاحباط لديه، وهذه عوامل تؤدي إلى ارتكاب الجريمة(٢).

كما يرى العديد من علماء الاجتماع الجنائي والجريمة أن الأوضاع الاقتصادية

---

(١) د. إبراهيم بدران: قضية البطالة وتوفير فرص العمل، بحث مقدم إلى ندوة قضية البطالة، التي عقدته أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا القاهرة،١٩٩٦م، ١١١-١١٢ ص ٥٦.

(٢) د. عاطف عبد الفتاح عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ص٣٥-٣٨.

السيئة وعدم تكافؤ الفرص تؤدي إلى حرمان بعض الأفراد من اشباع حاجاتهم الأساسية، مما قد يكون سببًا مباشراً لوقوعهم في الجريمة كأحد المسالك لإشباع حاجاتهم، ويتأثر العامل الاقتصادي بمستوى طموح الفرد وموضعه الطبقي، فالمستوى الاقتصادي المنخفض يؤثر على اتجاه الفرد نحو السلوك المخزي من خلال انعكاساته على أوجه الحرمان، مما ينتج عنه العديد من المشكلات، كالتشرد والتسول والضياع(١).

وترجع العلاقة السببية بين البطالة والجريمة إلى أنها قد تكون علاقة مباشرة بارتكاب الفعل الإجرامي بمعنى أن من لا يجد عملاً أو وظيفة توفر له دخلاً ثابتًا وكافيًا، أو طرد من عمله قد يلجأ مباشرة للسلوك الإجرامي، مثل جرائم الاختلاس أو السرقة أو بيع السلع بطريقة غير شرعية وغيرها من الجرائم، وقد يكون تأثير البطالة غير مباشر بأن تشكل البطالة ضغوطًا نفسية واجتماعية تؤثر وتنعكس في التربية السيئة للأبناء، والعدوانية تجاه الزوجة والأسرة بشكل عام، وشرب الخمر واستخدام المخدرات، ثم تتسلسل الأحداث وتنعكس على الأسرة بكاملها، وبالتالي تضاف مآس جديدة لضعف الروح المعنوية للفرد العاطل ، الذي قد لا يشعر بالأمن والاستقرار، وباختصار قد تؤدي ظروف البيوت المحطمة التي ينشأ فيها الأطفال المراهقين بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تغذية السلوك الإجرامي(٢).

كما تؤكد الدراسات بأن هناك صلة واضحة بين الحالة الاقتصادية(البطالة) وبين

---

(١) المرجع السابق: ص١١٠

(٢) د. تركي بن محمد العطيان: البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي" دراسة نظرية على المجتمع السعودي" المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض السعودية، المجلد ٢١، العدد٤١ ،ص٣٦٦

الجريمة، وتتضح هذه الصلة من ارتفاع نسبة الجريمة في حالات الركود الاقتصادي، وانخفاضها مع ارتفاع نسبة الرخاء، بل إن معدلات الجريمة تترفع غالبًا في الجماعات الفقيرة والمحرومة، وفي الأوقات الصعبة والأزمات، وقد أشار تقريران مصدرهما الأمم المتحدة أولهما في سنى ١٩٨٠م والآخر في سنة ١٩٨٥م، أن البطالة والفقر وعدم تلبية المستلزمات الأساسية للفرد كانت تمثل أحد العوامل المسببة للجريمة في العالم، وهذا ما أكده تقرير قدمته لبنان إلى اللجنة المكلفة بوضع الخطة الأمنية العربية الثانية الذي عقد بتونس سنة ١٩٨٥م والذي ورد فيه أن البطالة والفقر سببان بارزان ذوا علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجريمة[١].

إضافة إلى ذلك هناك دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية كشفت فيها عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطال وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة، إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٪ يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة ٦,٧٪، وجرائم العنف بنسبة ٣,٤٪، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة ٢,٤٪[٢]، كما أظهر دراسة أخرى من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، عن وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على

(١) المرجع السابق: ٣٦٧

(٢)جيرمي ريفكن: نهاية عهد الوظيفة وانحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٢٩٥، محمد عبدالله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢٧٢.

الأملاك، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات[١].

وفي دراسة أجريت في مصر قامت بتحليل بعض الجرائم التي لها علاقة وثيقة بالبطالة، اتضح أن ٤٤٪ من مرتكبي جنايات السرقة، و ١٩٪ من مرتكبي جرائم هتك العرض والاغتصاب كانوا متعطلين، كما لوحظ أن القصد الجنائي الغالب في جناية السرقة هو الحصول على المال، وذلك بنسبة ٩٨,٨٪[٢].

وأيضاً من الظواهر التي تتولد عن البطالة ظاهرة التسول أو التشرد، فهي وإن كانت ظاهرة غير مرغوب فيها، فهي أيضا جريمة من الجرائم التي تعاقب عليها الأنظمة الجنائية في العالم.

فالقانون الأمريكي يعاقب على التسول والكسل، بل مجرد التسكع في الشوارع دون سبب مشروع، والقانون الجنائي المصري يعاقب في حالة العود بالنسبة لأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون التسول لمدة لا تتجاوز سنة [٣].

٥- علاقة البطالة بالتطرف وانتشار الأفكار الهدامة للمجتمع:

أرجعت تحليلات سياسية واجتماعية توجه العديد من الشباب في الوطن العربي للتطرف إلى مشكلة البطالة والوضع الاقتصادي المتردي الذي يعانيه أبناء هذا الجيل. إذ يرى كثير من المحللين أن أساس الأزمات التي تعاني منها الدول العربية والتي فجرت

(١) محمد عبدالله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٢) د. نادرة وهدان: تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة في مصر، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٣) عبد الحميد المنشاوي: جرائم التشرد والتسول، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٤، ص١٣٢، جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، مرجع سابق، ص١٦٨-١٦٩.

ما يسمى بثورات الربيع العربي، وما تبعها من أحداث وحروب، هو أساس اقتصادي[1].

فارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات توفر الارضية لمزيد من التحولات في طريقة تفكير الشباب عندما يسد الافق امامه ويتم إدخاله في نفق لا يكاد يرى أطراف قدميه من شدة الظلمة مع غياب في الرؤية لحل هذه المشكلة (البطالة) التي تتفاقم يوما بعد يوم، يتسبب هذا الامر في تحول تفكير الشباب (وخاصة غير القادرين أكاديميا على المنافسة في سوق العمل الضيق) بطريقة سلبية إلى البحث عن بدائل لسد وقت الفراغ أولا ولتوفير مصدر دخل لسد نفقاته اليومية كحد أدنى مثل التفكير بالسير بطريق الجريمة والمخدرات، وفي ظل الضغوطات المعيشية والاجتماعية على الشباب فإنها تجعلهم يقبلون بأي عرض يعرض عليهم يحقق لهم دخلا ولو يسيرا فكيف إذا كان هذا الدخل أو الوعد به أكبر من ذلك (عرض التنظيمات الارهابية)[2]، فالشاب الذي يعاني من البطالة لن يمنع نفسه من ممارسة الحقد والكراهية تجاه أولئك الذين حصلوا على فرصة عمل، فضلاً عن الأثرياء الذين يركبون السيارات الفارهة وتملأ صورهم وسائل الإعلام المختلفة مما يتسبب في اهتزاز السلام الاجتماعي لديه وضعف الانتماء لوطنه، فالعاطل عن العمل الناقم على المجتمع مستعد لتقبل أكثر الأفكار تطرفاً

---

(١) ندى الوادي: البطالة هل تؤدي فعلاً إلى التطرف، مقال على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

تاريخ الاطلاع: ٢٠/ ٣/ ٢٠٢٠م. https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties/2015/10/02/

(٢) شريف العمري: البطالة والتطرف، مقال منشور على موقع المنتدى العالمي للوسطية، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

تاريخ الاطلاع ١٥/ ٢/ ٢٠٢٠م. http://wasatyea.net/ar/content9%81

وانحرافاً، حتى وإن ارتدت ثياب الدين – وهو منها بريء– أو ثياب الإلحاد[١].

فالبطالة تعد رافداً رئيسياً يغذي ظاهرة العنف لدي العاطلين ويتم ترجمته في تصرفاتهم نحو الآخرين تحت تأثير التيارات المتطرفة التي تسارع لاستقطاب أولئك المتعطلين وتدفعهم نحو تنفيذ مخططاتها المسمومة، ومما يدل على ذلك إن ارتفاع معدلات البطالة في التسعينات صاحبها زيادة ظاهرة العنف في مصر، بينما منذ عام ١٩٠٠-١٩٧٠ لم تشهد الدولة غير عدد ٢٠ عملية إرهابية فقط ثم أخذت في التزايد الهائل حتى أصبحت عملية مخيفة إلى أن وصلت بمتوسط عملية كل يوم[٢].

كما أكد مرصد الأزهر لمكافحة التطرف أن الجماعات المتطرفة استطاعت العزف على وتر العوامل الاقتصادية لاستقطاب الشباب وتجنيدهم لخدمة قضايا التطرف خاصة في السنوات الأخيرة، معتمدين على وسائل التكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات والاتصالات، لترويج أفكارهم المتطرفة وحشد الدعم لأيديولوجيتهم، ومن أبرز تلك العوامل الافتقار إلى فرص حقيقية لتحقيق غايات الشباب وطموحاتهم في الحياة، الاقصاء الاقتصادي من خلال عدم مشاركة العاطل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واختزال المشاريع الاقتصادية على فئة اجتماعية عرقية معينة مما يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي، البطالة ووفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية فإن أعلى مستويات البطالة عند الشباب في العالم موجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

(١)عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور، مرجع سابق، ص٩٥٥-٩٥٦.

(٢) حلمى سلامة محمود قنديل: مشكلة البطالة في مصر ودور المنهج الإسلامي في معالجتها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م، ص٢٨.

أفريقيا، حيث يعمل عدد كبير من الشباب في وظائف تحتاج لمؤهلات أقل بكثير من المؤهلات التي يمتلكونها، والسبب في تلك البطالة المقنعة هو عدم وجود فرص عمل ملائمة، مثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية قد تكون السبب وراء نجاح الجماعات المتطرفة في اجتذاب الشباب نحوها[1].

٦- **هجرة العقول والكفاءات البشرية إلى الخارج:**

تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثاً عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بالأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلماً يراود أذهان الكثير من الشباب[2].

وتعد هجرة العقول البشرية من الجوانب المظلمة للبطالة، نظراً لأن العديد من الدول ومنها الدول العربية والتي تعد من الدول النامية لم تكن كذلك في الماضي، والمتفحص

---

(١) محمود مصطفى: مرصد الأزهر يوضح سبب انتشار التطرف في أفريقيا، مقال منشور على موقع مصراوي، على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان:

تاريخ الاطلاع ١٥/ ٢/ ٢٠٢٠م. https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2019/7/17/

(٢) خليل أحمد المطوع: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث ضمن مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة، المنعقد في الدوحة من (١١-١٣ أبريل ٢٠٠٦م) الدوحة قطر، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان:

http://www.qatarconferences.org/new_democracy/arabic/viewlastnews.php?id=62 ، تاريخ الاطلاع: ٥/ ٣/ ٢٠٢٠م.د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، مرجع سابق، ص٢٠ ، د. فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة، مرجع سابق، ص٩-١٠،

في سجلات التاريخ يجد أن الأمة العربية لطالما قادت العالم، ولديها من المواهب الممتازة التي لو أتيحت لها الفرصة فسوف تحقق إنجازات باهرة يشهد لها الجميع، وأكبر دليل على ذلك هو استقطاب الدول الغربية للعديد من الكفاءات العربية وغيرها وتقديم كافة المغريات وسبل الرعاية لهم من أجل الاستفادة بكفاءاتهم، وبالتالي خسرت دولهم خسائر كبيرة في الموارد البشرية والاقتصادية، فحوالي ٧٥٪ من كفاءات العالم الثالث موجودة في ثلاث دول هي أمريكا وكندا وانجلترا، كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من وراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية، وبريطانيا ٥٦٪، أما كندا فالعائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث[١]، وفي دراسة من كتاب" هجرة العقول العربية" تؤكد أن في عام ١٩٧٣م وصلت نسبة الأطباء الأجانب ٤٤.٥٪ من مجموع التسجيلات الجديدة للأطباء في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يعطينا حوالي ٧٤٠٠ طبيب أجنبي جديد جاء ثلاثة أرباعهم من الدول النامية، وأن ٢٧٪ من مجموع أطباء مصر و١٠٪ من معلميها يشتغلون في الخارج، ويعمل في الولايات المتحدة أكثر من مائة ألف خريج عربي[٢].

٧- **تراجع قيمة العلم والتعليم**: من الآثار الاجتماعية السلبية التي تنتج عن البطالة هو

(١) د. مجدى أحمد محمد عبدالله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) A.B.Zahlauq: The Arab Brian Drain,London,Ithaca press 1981، مشار إليه في: د. محمد فايز عبد أسعيد: مشاكل التنمية في العالم الثالث، دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى،، ص٩٩، د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية، المشاكل – الآثار–السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٨٣م، ص٢٠٩ وما بعدها.

تراجع قيمة العلم والتعليم والنظر إليه على أنه قيمة تستحق التعب والعناء، وانتشار مصطلحات ومفاهيم أخرى (كالفهلوة وغيرها) وكلها مفاهيم تقلل من قيمة العلم وتقوم على التحايل والنصب، وبالتالي تتفاقم ظاهرة التسرب من التعليم وتزايد معدلات الأمية، وبالتالي إهدار المبالغ الكبيرة التي ترصدها الدول من أجل الاستثمار في العنصر البشري والارتفاع بمستوى التعليم والقضاء على الأمية، وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع على الرغم من تجريم القوانين والاتفاقيات الدولية للأطفال دون سن العمل، مما يعمل على زيادة مشكلة البطالة ويصبح الأمر أشبه بالحلقة المفرغة.

وتعد ظاهرة عمالة الأطفال من أخطر الظواهر السلبية التي تهدد مستقبل أي دولة، فهؤلاء الأطفال هم شباب المستقبل، وتعرضهم للمهانة والإذلال في طفولتهم سيترتب عليه سخطهم على المجتمع بأكمله، وستزداد عقدهم النفسية، ومن ثم لا يتكيفون مع المجتمع ويصبحوا غير قادرين على المشاركة في مسيرة التنمية.[1]

(١) أمال على محمد عبدالله: البطالة في ظل خصائص سوق العمل المصري ودور يعض الأجهزة المختلفة في مواجهة المشكلة، مرجع سابق، ص١٥، مشار إليه في د.سامي أحمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، مرجع سابق، ص١٠٤.

المبحث الرابع
علاج مشكلة البطالة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي

لاشك أن البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم بصفة عامة، واقتصاديات العالم النامي والبلدان العربية بصفة خاصة ، نظراً لما تخلفه من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي يتأثر بها العاطل خاصة والاقتصاد بصفة عامة، وقد تناولت هذه الآثار سواء الاقتصادية أو الاجتماعية المترتبة على البطالة وذلك في المبحث السابق، ولذا كان لابد من البحث عن علاج لهذه الظاهرة، وقد اختلفت الأنظمة المختلفة سواء الوضعية أو النظام الإسلامي في إيجاد حلول، فلكل منهما استراتيجيات خاصة في علاج تلك الظاهرة، ولذلك فسوف أتناول رؤية كل واحد منهما في مطلب مستقل وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: علاج البطالة في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: علاج البطالة في الاقتصاد الاسلامي.

المطلب الأول
علاج البطالة في الاقتصاد الوضعي

لكي يمكننا الخروج من مأزق البطالة لابد من توافر حلول نستطيع من خلالها تلافي الخسائر التي تخلفها البطالة، والتي يفقد فيها العاطل دخله الأساسي ويجعله يعيش في حالة من الخوف وعدم الاطمئنان على يومه وغده، ويزداد الوضع سوءاً إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للعاطلين أو عدم كفايتها[1]، ولذا كان لابد من إيجاد حلول تتمثل إحداها في توفير فرص عمل للعاطلين يستطيعون من خلالها توظيف

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٦٣.

قدراتهم بما يحقق الكفاءة الانتاجية العالية ويوفر الكسب الذي يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع والوصول إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية[1]، واختيار استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضع في أولوياتها تحقيق النمو والتوظف الكامل.

يقول البرفسور لودفينغ فون ميزس عليكم أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات. لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـ"المعجزة الاقتصادية الألمانية" إعادة بناء ألمانيا بعد هزيمتها أو تدميرها في الحرب العالمية الثانية، لكن هذه لم تكن معجزة، لقد جاءت تطبيقاً لمبادئ اقتصاد السوق الحرة، ووسائل الرأسمالية، على الرغم من أنها لم تطبق بشكل تام في جميع جوانبها، إن كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة الا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة[2]. وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم

(١)د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، مرجع سابق، ص٢٦، د. فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة،مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) لودفينغ فون ميزس: السياسة الاقتصادية، آراء لليوم وللغد، ترجمة د. حازم نسيبة، مراجعة وتدقيق: فادي حدادين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٢٨.

أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل[١].

اختلفت آراء الاقتصاديين حول الحلول التي يجب الأخذ بها كي نواجه مشكلة البطالة والتي تختلف من دولة إلى دولة أخرى، فأزمة البطالة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية من زاويتين رئيسيتين: الأولى ، أن البطالة في حالة الدول النامية هي انعكاس لمشكلة التخلف، بينما في الدول المتقدمة هي تعبير عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة، والزاوية الثانية: أنه بينما توجد في الدول المتقدمة نظام للحماية الاجتماعية للعاطلين (كإعانات البطالة ومشروعات الضمان الاجتماعي) وهي توفر حدوداً دنيا لمعيشة العاطلين، يندر وجود مثل هذه الأنظمة في البلاد النامية، ومن ثم فالبطالة في الدول النامية تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول، ولذا اختلفت الحلول بين الدول المتقدمة والدول النامية، فبينما قسم أحد الاقتصاديين أهم المقترحات التي يمكن من خلالها معالجة البطالة في الدول المتقدمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، منها الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، وخفض تكلفة العمل، وتعديل ظروف العمل، نجد أن الأمر مختلف في الدول النامية، وأن التصدي لأزمة البطالة في الدول النامية يحتاج إلى وضع استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار إجراءات

(١)د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، مرجع سابق، ص٢٠، د. فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة،مرجع سابق، ص ٩، شريف نافع: البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل (مقال)شبكة الاخبار العربية – محيط ٦ – ٧ – ٢٠٠٧م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان: http//www.mwadan.com.م٢٠٢٠/ ٢/ ١٥ تاريخ الاطلاع:

تنفذ على المدى القصير وإجراءات تنفذ على المدى المتوسط والطويل[1].

أولاً: إجراءات الأجل القصير:

يرجع الهدف من هذه الإجراءات إلى التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها، والتخفيف نت آثارها السلبية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

١- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال العمل على تلافي أسباب البطالة، والتوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة وأن مزاولة تلك المهن تعتمد على الخبرة وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم البطالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

٢- إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، نظراً لما يترتب عليها من تسريح أعداداً كبيرة من العمالة الموظفة في تلك المشروعات، وأنها مورد من موارد إيرادات الدولة التي تمد الخزانة العامة بدخل كبير، خاصة إذا كانت تلك المشروعات منتجة وناجحة، فمن ثم

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٨١-٤٩٣، د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، مملكة البحرين، بدون ، ص٧-٩، د. نزيه عبد المقصود مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٩٦-٩٨، ياسر أبديع: سد فجوة الوظائف، البطالة بين الشباب تساهم في انتشار الاضطرابات في الشرق الأوسط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية، المجلد ٤٨، العدد ٢، يونيه، ٢٠١١م. ص٣٧-٣٨، د. سميحة السيد فوزي: سياسة مواجهة البطالة، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى، مرجع سابق، ص ١٠٥٥ وما بعدها، على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص١١١ وما بعدها.

تستطيع الدولة أن توظف تلك الموارد وتقوم بتشغيل أعداداً كبيرة من العمالة الوطنية.

٣- ضرورة قيام الحكومة بوضع برامج للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، والاستثمار في البنية التحتية مثل النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة، التي يمكن أن تولد فرص عمل جديدة على المدى القصير، ويمكن الاستفادة من تجربة كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فيمكن على المدى القصير توفير عدد يصل إلى ٨٧ ألف وظيفة جديدة في مصر، و١٨ ألف وظيفة في تونس بإنفاق ما يعادل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على البنية التحتية، ولن تقتصر مكاسب هذه الاستراتيجية على توفير الوظائف للقوى العاملة على المدى القصير، إنما ستؤدي أيضاً إلى تعزيز النمو طويل الأجل في البلدين (مصر وتونس) من خلال المنافع التي تعود من تحسين البنية التحتية.

٤- ضرورة توفير برامج الحماية الاجتماعية للعاطلين، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها، لأن العاطل مسئول عن نفسه وأسرته ومن ثم فهو في حاجة إلى مساعدته من أجل بقاءه وأسرته على قيد الحياة وتلافي الآثار الاجتماعية المترتبة على البطالة كانتشار الجريمة واعتلال الصحة النفسية للعاطل وغيرها[1].

٥- دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، من خلال الحوافز الضريبية أو الضمانات على القروض للمشروعات ذات العمالة

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٨٩، د. زكي عبد المتعال: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٥٢٩- ٥٣٣.

الكثيفة، وأن تتناسب هذه المزايا والحوافز مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة الوطنية.

٦- تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوفير العديد من فرص العمل للشباب، وذلك من خلال الحوافز الضريبية، والقروض التي تمنحها الدولة لهذه المشروعات من خلال الصناديق التي تقوم بتمويل تلك المشروعات، ومن أمثلة تلك الصناديق صندوق تنمية مشروعات الشباب وصندوق "سند" في سلطنة عمان، وفي السعودية هناك صندوق " المئوية" وصندوق " الأمير سلطان بن عبد العزيز" وصندوق " عبد اللطيف جميل" لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي الإمارات هناك صندوق " خليفة" لدعم المشروعات الصغيرة، وفي مصر هناك" الصندوق الاجتماعي للتنمية"[١]، وقد ترتب على نشاط هذا الصندوق توفير حوالى ٦١٦,٤ ألف فرصة عمل منها ٣٦٩,٤ ألف فرصة عمل دائمة، بنسبة ٦٠٪ من إجمالي فرص العمل، و٢٤٧ ألف فرصة عمل مؤقتة بنسبة ٤٠٪ من إجمالي فرص العمل[٢]، والواضح أن العالم أصبح يتجه بقوة نحو دعم هذه المشروعات لأنها أصبحت أحد الحلول العملية في علاج مشكلة البطالة، وللاستفادة من تجارب الكثير الدول المتقدمة والبلدان التي تحولت اقتصاديا أثناء الأزمة العالمية، ومن هنا كان النظر-على سبيل المثال- إلى الصناعات

(١) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي: دور صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث ضمن فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعنوان نحو استراتيجية للحد من آثارها، الفترة من ٢١-٢٣ أكتوبر٢٠٠٨م، الناشر اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، الدوحة، قطر، ص١٣٣وما بعدها

(٢) للمزيد من التفصيل حول أهمية المشروعات الصغيرة في توليد المزيد من فرص العمل راجع: د. معتصم الراشد، مهندس: عزمي مصطفى: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة، الاسماعيلية في الفترة من ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٨م، ص٢٥٣-٢٥٥.

الصغيرة اليابانية التي تستوعب حوالى ٨٤٪ من العملة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع صغير، وفي أمريكا كان الحل في المشروعات الصغيرة حيث وفرت تلك المشروعات في الفترة من ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٨م أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأمريكية، وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨م تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠٪ من فرص العمل بدول الاتحاد[١].

٧- ضرورة البدء في توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن قوة العمل وبيان خصائصها المختلفة وتوزيعها الجغرافي، والعمل على توفير الإحصاءات الدقيقة عن فائض مخرجات التعليم وتحليله وتصنيفه من ذوي الاختصاص، من أجل إحداث توازن بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، بحيث تحقق أعلى مستوى من كفاءة استخدام الموارد وتشغيل القوة العاملة[٢].

٨- تشجيع الشباب على الولوج في ميادين جديدة للعمل خاصة في مناطق الاستصلاح والتعمير وتوفير البنية التحتية لهم ودعمهم بالاستشارات البحثية والإدارية والمالية[٣]، وإحياء القطاعات المغيبة في برامج التنمية الاقتصادية مثل قطاع السياحة، حيث يمكن

(١) د. مجدى أحمد محمد عبدالله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص٨٣.

(٢) د. سامي احمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

(٣) المرجع السابق: ص١٠٧-١٠٨.

أن تستوعب هذه القطاعات كماً هائلاً من العاطلين لو أحسن استغلالها[1].

٩- نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها، يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة[2].

ثانيًا: إجراءات الأجل الطويل:

يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في ظاهرة البطالة وذلك عن طريق:

١- وضع برامج ملائمة للتنمية البشرية تنفذ على المدى المتوسط والطويل، وتسهم في الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، مما يسهم في رفع إنتاجية العامل[3].

٢- وضع سياسة فعالة للارتقاء ورفع كفاءة القوى العاملة من خلال تحسين النظام التعليمي وتطويره والعمل على ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل، والتنسيق بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج وكذلك تبني استراتيجية تستهدف إعادة تأهيل العمالة الزائدة وتدريبها وفقاً

(١) د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، مرجع سابق، ص٨.

(٢)د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، مرجع سابق، ص٢٧، د. فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٩٢، د. سامي احمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، مرجع سابق، ص١٠٩، د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، مرجع سابق، ص٩.

لاحتياجات سوق العمل [١].

٣- العمل على علاج التشوهات في سوق العمل وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل خاصة باستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثها بصورة مستمرة، والاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إزالة كافة أنواع الغموض في قوانين العمل لخلق علاقة عمل جيدة بين العاملين وجهات العمل مع ضرورة أن تتسم هذه القوانين بالاستقرار مما يدعم العملية الإنتاجية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٢].

٤- العمل على معالجة تشوهات الأسواق في البلاد النامية ومراقبتها، لأنه كثيراً ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية والطفيلية التي تسيء استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة[٣].

٥- العمل على زيادة الاستثمار والنمو وإعطائه دفعة قوية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع تصحيح البنيان الاقتصادي المشوه وتنمية قطاعاته، من خلال وجود استراتيجية طويلة المدى، للنهوض بهذه القطاعات التي تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، والعمل على خلق فرص منتجة، وتوفير

---

(١)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، المرجع السابق، ص٤٩٢، د. سامي احمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، المرجع السابق، ص١١٠.

(٢)د. سامي احمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، المرجع السابق، ص١٠٩-١١٠، د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، مرجع سابق، ص٩.

(٣)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص٤٩٢، د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، المرجع السابق، ص٩.

فرص عمل للعمالة المحلية[1].

٦- تحسين الأداء الاقتصادي والارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥٪، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم، مما يتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي[2].

٧- العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة، حيث أثبتت التجارب ان هذه الاستثمارات ساهمت بالفعل في خلق فرص للعمل في البلدان المضيفة لها، وبالتالي ساهمت في حل مشكلة البطالة في هذه الدول، ولذا فهي محل ترحيب من جانب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[3]، وهي فضلاً عن مساهماتها في خلق فرص جديدة للعمل فإن المستثمر الأجنبي عادة ما يستخدم الآلات والمعدات التي تتميز بدرجة عالية من التكنولوجيا، ويقوم بتدريب العمال والموظفين على استخدام تلك المعدات والآلات وبالتالي فإن ذلك يزيد من مستوى مهارة وكفاءة العمال مما ينعكس ذلك إيجابياً على انتاجيتهم ومستوى أجورهم

---

(١)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، المرجع السابق، ص٤٩١، د. سميحة السيد فوزي: سياسة مواجهة البطالة، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى، مرجع سابق، ص١٠٦٣ وما بعدها، د. سامي احمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، المرجع السابق، ص١١٠-١١٢.

(٢)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، المرجع السابق، ص٤٩٢.

(٣) د. نزيه عبد المقصود مبروك: الأمن الاقتصادي، مرجع سابق، ص٩٨.

وارتفاع دخلهم الحقيقي[١]، ولكن يجب الانتباه إلى أن تشجيع الاستثمارات الأجنبية ليس هو البديل عن الجهد الوطني، ذلك أن تأثيرها – في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها – لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية ، وسيكون دورها هامشياً في توظيف العمالة المحلية[٢].

٨- يجب التنسيق بين جميع القطاعات في الدولة، فإن التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظف الكامل لن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت مبنية ومدارة على أسس اقتصادية سليمة، وهناك تنسيق كامل بينها، فلا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر، فالتنمية المتواصلة تحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات، القطاع العام، الخاص، الأجنبي، المشترك، التعاوني، قطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي[٣].

المطلب الثاني
علاج البطالة في الاقتصاد الاسلامي

إذا كان الفكر الاقتصادي الحديث ينظر إلى العمل على أنه هو المصدر الطبيعي، والوسيلة الأصلية للكسب، وانه سلوك ظاهري يجد جذوته المتقدة في حرص الإنسان على الحياة، فإن الفكر الإسلامي يرى أن العمل ليس حرصاً على الحياة فحسب بل هو أساس كل شيء، ولذلك فقد دعا الإسلام إلى العمل الذي يثمر ثمراً طيباً ينفع صاحبه، وينتفع به أهله وولده، والمجتمع الذي يعيش فيه، فالحياة حركة، والحركة عمل، وكل

(١) د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، ص١٣٧.

(٢)د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، المرجع السابق، ص٤٩٣،٤٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص٤٩٢.

ثمرة في هذا العالم الذي نعيش فيه هو نتاج عمل وثمرة حركة، ولذلك كانت دعوة الإسلام إلى العمل الجاد الذي لا يعرف هوادة ولا قعوداً[1].

من هذه النظرة كانت استراتيجية الفكر الإسلامي في معالجة البطالة وكيف أن هذه الاستراتيجية جعلته متميزاً على النظم الوضعية الأخرى ومن أهم هذه الاستراتيجيات ما يلي:

أولاً: دعوة الإسلام العاطل إلى العمل:

إن الإسلام يفرض على كل قادر أن يعمل، وأن يسعى في طلب الرزق، وأن يأخذ مكانه في موكب العاملين لا يستنكف من صغير الأعمال أو يحتقرها، فأي عمل مهما قل شأنه أفضل بكثير من الفراغ والبطالة، لأنه يشغل العقل والجوارح، ويصرف ماء الوجه عن السؤال، **قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا البَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ* فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** (سورة الجمعة: الآيتان ١٠ – ١١) فالأمر بالانتشار هو أمر صريح بالسعي في كل سبيل يستطيع المرء أن يجد

(١) عبد الكريم الخطيب: تميز النظرة الإسلامية للعمل، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث، ص٢٤٧، د. أحمد محمد الحصري: السياسة المالية والاجتماعية للدولة في الفقه الإسلامي المقارن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٩٤م،ص٤٢٣، عبد السميع المصري : مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ص٢٢ ، د. هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، ص٣٣٠-٣٣١.

فيه عملاً يعود عليه بثمرة. يقول المفسرون : هذا الأمر أمر إباحة أي انتشروا في الأرض للتجارة وغيرها والتصرف فى حوائجكم ومصالحكم[١]، **وفي السنة النبوية حرص الرسول** ﷺ على رسم الطريق الأمثل لكل مسلم حتى يعمل ويبتعد عن البطالة، ففي الحديث الذي يرويه الزبير ابن العوام يقول ﷺ "لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل فيتصدق خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"[٢]

والعمل في شريعة الإسلام عبادة، والعبادة عمل، فهو لا يفصل بين العمل والعبادة وأنه يجب على المؤمن برسالة الإسلام – كما يؤدى الصلاة والصيام والزكاة تقربـًا إلى الله تعالى – أن يسعى في الأرض ابتغاء رزق الله تعالى.

فعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال "جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا وأين نحن من النبي ﷺ فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فأنا أصلى الليل أبداً وقال الآخر وأنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً فجاء إليهم رسول الله ﷺ فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ولكنى أصوم

(١) تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، جـ١٠ ص٦٥٨٧، صفوة التفاسير للصابوني، (محمد على الصابوني)دار الرشيد، حلب، سوريا، بدون، جـ٣ ص٣٨١، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : المنتخب في تفسير القرآن الكريم، طباعة مؤسسة الأهرام، مصر، الطبعة الثامنة عشر، ١٤١٦ه-١٩٩٥م، ص٨٢٧.

(٢) (الحديث صحيح متفق عليه) رواه البخاري ومسلم، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق، جـ٤ ص٣٥٥ حديث رقم ٢٠٧٢، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، شرح صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، جـ٧ ص٧٢١ حديث رقم (١٠٦) (١٠٤٢)، كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة.

وأفطر وأصلى وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى"[1].

وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول ﷺ يطلب من المؤمن ألا يتخلى عن واجباته التي يجب أن يقوم بها تجاه نفسه وولده وأهله ومن لهم عليه حق من أجل العبادة، لأن العبادة وإن كانت الغاية من خلق الإنسان إلا أنها تعين الإنسان على تحقيق خصائص ذاته وأهم هذه الخصائص السعي في سبيل الزرق والعمل.

ومن أقوال الصحابة: ويقول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–: " إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول: أله حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني".[2]

مما سبق يتضح: أن الإسلام ينبذ البطالة ويذم الرجل العاطل(الخالي) من العمل، طالما أن هذا الشخص قد توافر لديه القدرة والاستطاعة لتحقيق ذلك، واعتبر أن مسئولية علاج البطالة في هذه الحالة تقع أول ما تقع على المتعطل نفسه، إذ أن بطالته في هذه الحالة هي بسبب كسله، وهذا الأسلوب الإسلامي يتمايز به على الاقتصاديات المعاصرة، ولكن لكي نجعل علاج البطالة مسئولية المتعطل لابد أن يكون ذلك في ظل تطبيق كامل للاقتصاد الإسلامي، من تطبيق لإحياء الموات وللمشاركات ولغيرها من التنظيمات الاقتصادية، وفي هذا التطبيق تجئ إمكانية وضع مسئولية العلاج على

(١) (الحديث صحيح متفق عليه) رواه البخاري ومسلم، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق، جـ٩ – ص٥ حديث رقم ٥٠٦٣، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، واللفظ له، شرح صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، جـ٩ ص٥٠٣ حديث رقم (٥) (١٤٠١)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لم تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة.

(٢)النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير، مرجع سابق، ص٢٠٠، حرف الحاء، باب الحاء مع الراء.

المتعطل، وأشير في هذا الصدد بما فعله الرسول ﷺ عندما جاءه متعطل يطلب الصدقة[١]، فباع ما عنده ووجهه إلى نشاط اقتصادي منتج حقيقة، وهذا إذا لم تكن هناك ظروف قهرية فرضت عليه التعطل، ولذلك يقول الرسول – ﷺ –:" إن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة". وفي حديث آخر للرسول – ﷺ – " أشد الناس حساباً يوم القيامة المكفي الفارغ" فالفارغ الذي لا عمل له، إذ تشبيه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي[٢].

ثانيًا: النهى عن المسألة والتسول:

---

(١)ونص الحديث "عن أنس رضى الله عنه "أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ فسأله فقال أما في بيتك شيء قال بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء، قال أئتنى بهما فأتاه بهما فأخذهما رسول الله ﷺ بيده، وقال من يشترى هذين قال رجل أنا آخذهما بدرهم قال رسول الله ﷺ من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثًا قال رجل أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك واشترى بالآخر قدوما فأتني به فآتاه به فشد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده ثم قال اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً، ففعل فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوباً وبعضها طعاماً فقال رسول الله ﷺ هذا خير لك من أن تجئ المسألة نكتة فى وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث لذى فقر مدقع أو لذى عرم مفظع أو لذى دم موجع"، الحديث رواه أبو داود والبيهقي واللفظ لأبى داود وأخرج الترمذي والنسائي منه قصة بيع القدح فقط وقال الترمذي : "حديث حسن"، و"الحلس" هو كساء غليظ يكون على ظهر البعير وسمى به غيره مما يداس ويتمهن من الأكسية ونحوها، الترغيب والترهيب للمنذري، (الإمام الحافظ زكى الدين عبدالعظيم عبد القوى المنذري المتوفى سنة٦٥٦هـ)، النور الإسلامية للطبع والنشر، بيروت، لبنان، جـ٢ ص١٢ – ١٣ رقم ٥٠، كتاب الترهيب من المسألة وتحريمها مع الغنى والترغيب في التعفف والقناعة والأكل من كسب اليد، أبو داود: سنن أبو داود، (١ / ٣٧١/ ١٦٤١)، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، السنن الكبرى للبيهقي، (٤ / ١٩٦)، كتاب الزكاة، باب كراهية السؤال والترغيب في تركه، سنن الترمذي، (٢ / ٨٢ / ٦٤٨) ، كتاب الزكاة، باب ما جاء في من تحل له المسألة، السنن الكبرى للنسائي(أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي المتوفى سنة٣٠٣هـ)تحقيق د/ عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ–١٩٩١م (٥ / ٩٣، ٩٤)كتاب الزكاة، باب المسألة.

(٢)الحديثان سبق ذكرهما.

وكما حث الإسلام على العمل لكسب الرزق، فقد أعلن كراهيته للتسول والشحاذة واستجداء صدقات الناس، وطلب من المسلمين أن يصونوا أنفسهم عن ذلك، ويحفظوا لها كرامتها، فقد روى أحمد فى مسنده عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: "من سأل مسألة وهو عنها غنى كانت شيئًا في وجهه يوم القيامة"(١)، وما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ : "ما يزالُ الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مُزْعَةَ لحمٍ"(٢).

ويجمع الفقهاء بأن السؤال بغير ضرورة قاهرة هو نوع من أكل أموال الناس بالباطل(٣)، بل إن الإمام الغزالي يقرن ذلك باللصوصية والكداية إذ يجمعهما أنهما يأكلان من كدح غيرهما(٤)، ويعتبر الإمام ابن القيم "أن المسألة في الأصل حرام وإنما أبيحت للضرورة لأنها ظلم في حق الربوبية وظلم في حق المسئول، وظلم في حق السائل، أما الأول: فلأنه بذل سؤاله وفقره وذله واستعطاءه لغير الله وذلك نوع عبودية، فوضع المسألة في غير موضعها وأنزلها بغير أهلها وظلم توحيده وإخلاصه وفقره إلى الله

(١) رواه أحمد واللفظ له والدرامي والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح انظر: مسند أحمد، جـ١، ص٤٦٦، جـ٥، ص٢٨١ ،سنن الدرامي: (الإمام الكبير أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدرامي المتوفى سنة٢٥٥هـ) مطبعة الاعتدال، دمشق، سوريا، بدون، جـ١، ص٣٨٧،المعجم الكبير للطبراني، جـ١٠، ص١٢٩، رقم١٠١٩٩ ،مجمع الزوائد للهيثمي، جـ٣، ص٩٦ .

(٢) (حديث متفق عليه) رواه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري انظر :صحيح البخاري بشرح فتح الباري ، جـ٣، ص٣٩٦، رقم١٤٧٤، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً، صحيح مسلم بشرح النووي، جـ٧، ص١٠٦ حديث رقم(١٠٤/ ١٠٤٠)، كتاب الزكاة، باب النهى عن المسألة.

(٣) د. محمد شوقي الفنجرى: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) إحياء علوم الدين للغزالي، مرجع سابق، جـ٣، ص٢١٤، كتاب ذم الدنيا، باب بيان حقيقة الدنيا في نفسها وأشغالها التي استغرقت هم الخلق.

وتوكله عليه ورضاه بقسمه واستغنى بسؤال الناس عن مسألة رب الناس وذلك كله يهضم من حق التوحيد ويطفئ نوره ويضعفه قوته، وأما ظلمه للمسئول؛ فلأنه سأله ما ليس عنده فأوجب بسؤاله عليه حقًا لم يكن له عليه وعرضه لمشقة البذل أو لوم المنع فإن أعطاه أعطاه على كراهة وإن منعه منعه على استحياء وإغماض هذا إذا سأله ما ليس عليه، وأما إذا سأله حقًا هو له عنده: فلم يدخل فى ذلك ولم يظلمه بسؤاله، وأما ظلمه لنفسه: فإنه أراق ماء وجهه وذل لغير خالقه وأنزل نفسه أدنى المرتبتين ورضى لها بأبخس الحالتين ورضى بإسقاط شرف نفسه وعزة تعففه وراحة قناعته وباع صبره ورضاه وتوكله وقناعته بما قسم له واستغناءه عن الناس بسؤالهم وهذا عين ظلمه لنفسه إذ وضعها فى غير موضعها وأخمل شرفها ووضع قدرها وأذهب عزها وصغرها وحقرها ورضى أن تكون نفسه تحت نفس المسئول ويده تحت يده ولولا الضرورة لم يبح ذلك فى الشرع"[1].

فالإسلام يعلم أتباعه الورع والتحلي بالمروءة والشرف، وهذا بخلاف المتسول الذي تسول له نفسه البطالة، ويستهين بماء وجهه فيمد يده بالسؤال، ويتخذ من التسول حرفة، بها يتعيش، وبها للمال يجمع، فهذا وأمثاله ليسوا في واقعهم إلا أرباب نهب وسلب عن طريق استخدام الغش والخديعة عن حقيقة امرهم، ليسوا إلا عناصر هدم لكرامة الجماعة الإسلامية التي يجب أن تعيش وحداتها على أساس من العزة والعفة

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم: (أبو عبدالله محمد بن أبى بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية المتوفى سنة٧٥١هـ) ، تحقيق: محمد حامد الفقى، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م، جـ٢، ص٢٣٢–٢٣٣ .

والكرامة والعمل[1].

إن هذه الصنف من الناس الذي نزع نفسه من الكرامة نزعًا، كثر في هذه الأيام، وتفنن في مظاهر العجز ودواعي السؤال، فمنهم من يتعارج، ومنهم من يتعامى، ومنهم من يقوس ظهره، ومنهم من يزعم أنه خرج من المستشفى وليس معه أجرة القطار ولا أجرة المأوى، ولا ثمن الخبز، وفي الحق أن هذا الصنف وصمة عار في جبين المجتمع الإسلامي الكريم[2]، والذي إن لم يتحرك ويضع حداً لهذه الظاهرة، فإن الفساد سيأتي على الفرد والمجتمع، ذلك لأن هذه الفئة هي السواد الذي تزيد به الأمة في الكم لا في الكيف، حيث تسود البطالة ويتفشى التواكل، وتخور العزائم، وتضعف الثقة، ويسأل الإنسانُ الإنسان ويعبد المخلوق غير الخالق، ويتفنن في الملق، ويتألق في الرياء، ويبالغ في النفاق، ومن هنا يستشري خراب الضمائر وفساد الذمم[3].

ومع ذلك فلإسلام –رغم تحريمه الشديد للتسول– فإنه يجيزه إذا كان هناك حاجة أو ضرورة داعية إليه، كأن يكون عاجزاً عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج فيطوف على الأبواب ويسأل، فإنه يفترض عليه ذلك، وإن لم يفعل ذلك حتى هلك كان آثمًا عند أهل الفقه رحمهم الله تعالى[4]. ويفسر الدكتور يوسف القرضاوي هذه المسألة

(١) محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة عشرة، ١٤١٧ه-١٩٩٧م، ص١٠١.

(٢) المرجع السابق: ص١٠١.

(٣) على إبراهيم أبو الخشب: سؤال الناس، مقال منشور بمجلة الأزهر، تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية، مشيخة الأزهر الشريف، مصر، المجلد الحادي والعشرون، ١٩٦٢م، ص٩٢٣.

(٤) كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان،

قائلاً: " ولكن الرسول ﷺ يقدر للضرورة والحاجة قدرها، فمن اضطر تحت ضغط الحاجة إلى السؤال، وطلب المعونة من الحكومة أو الأفراد فلا جناح عليه[١].

ثالثًا: دور الدولة في تشغيل العاطلين وإيجاد فرص العمل لهم:

إذا كان الإسلام قد فرض على كل قادر ومستطيع أن يعمل لينفع نفسه وأسرته ومجتمعه، فقد جعل من الواجبات المفروضة على الدولة الإسلامية تشغيل العاطلين وتوفير فرص العمل لهم، فقد روى أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يطلب منه صدقة، فأمره النبي بالانتظار ثم دعا بقدوم، ودعا بيد من خشب سواها بنفسه، ووضعها فيها، ثم دفعها إلى الرجل وأمره أن يذهب إلى مكان معين، ليحتطب ليكسب قوته وقوت عياله وطلب إليه أن يعود إليه بعد أيام ليخبره بحاله... وقد أفلح الرجل في تحسين حاله"[٢].

وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول ﷺ الذى كان لا ينطق عن الهوى يقرر في هذه المسألة تقرير خطير للمسئولية المشتركة التي يتحملها الفرد والدولة، فيجب عند عجز العامل عن وجود العمل أن يطلب ذلك من الدولة وأن الدولة توفر له هذا العمل انطلاقاً من مسئوليتها تجاهه. فكل عمل يجلب رزقًا حلالاً هو عمل شريف كريم، ولذا أرشد الرسول الرجل إلى العمل الذي يناسب قدرته، وهيأ له آلة العمل وأعطاه فرصة خمسة عشر يوماً يستطيع أن يعرف منه بعدها مدى ملائمة هذا العمل له ووفائه بمطالبه، فيقره عليه

الطبعة الأولى، ١٤١٧ه-١٩٩٧م، ص١٩٠

(١) د. يوسف القرضاوي: الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م،ص١٤٧.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

أو يدبر له عملاً آخر[1].

ونخرج من هذه الحادثة بالمبادئ الآتية[2] :

أ- أن المتعطلين كانوا يرون لهم حقوقًا على الدولة فيذهبون إلى ولى الأمر باسم هذه الحقوق ليدبر لهم أمرهم بما يراه، وكانوا يذهبون بمليء الكرامة والعزة لأن صاحب الحق لا يكون ذليلاً.

ب- أن الدولة تقر المتعطلين على هذه الحقوق وتعترف لهم بها ولا تنكرها عليهم بدليل أن الرسول ﷺ استمع إلى شكاية الرجل ولم يزجره وأقره على حضوره ولم يطرده.

ج- أن الدولة لا تكتفى فقط بالاعتراف بحقوق المتعطلين بل تدبر لهم العمل فوراً ولا تتركهم إلى التسويف والمماطلة فقد رأينا الرسول ﷺ لم يأمر بالانصراف إلا بعد أن دبر له العمل والمكان الذى يعمل فيه وهذا أقصى ما تطمع إليه أنظار العمال فى العالم.

د- اطمئنان الدولة على يسر العامل ورخائه، وقد رأينا الرسول ﷺ لم يكتف بإيجاد العمل للمتعطل فقط، بل طلب أن يعرف ما صارت إليه حالته ليطمئن عليه وهذا هو السمو الذى تفرد به الإسلام ولم تصل إليه شريعة من الشرائع أو نظام من الأنظمة ولكنه الإسلام دين الله ونعمته الجامعة لكل خير وسعادة.

ه- حق العمال على الدولة أن تهيئ لهم فرص العمل : وهذا المبدأ أشار إليه الإمام الغزالي في كتاب الإحياء. إذ ندب ولى الأمر بعد كل هذا أن يزود العامل بآلة العمل،

---

(١) د.يوسف القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م، ص١٥.

(٢) البهي الخولي: الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه-١٩٨١م، ص٨٠-٨١، د/ أحمد محمد الحصري : السياسة المالية والاجتماعية للدولة، مرجع سابق، ص٤٢٤، عبد السميع المصري : مقومات الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٥ – ٢٦.

فللنجار آلة النجارين، وللحداد آلة الحدادين، وهكذا لأن الرسول ﷺ جهز الرجل بآلة العمل إذ أحضر القدوم ووضع لها اليد ودفعها إليه. ولم نجد فيما نعلم شريعة من الشرائع نصت على مثل هذا. فإن وجدت فهو نهاية ما يطمع إليه العمال من أنواع الرعاية والكرامة والخير.

وفي واقعة أخرى لأمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ﷺ عندما وقف يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة فقال له: " ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده، قال عمر: وإذن فإني جاءني جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك، إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية" [(١)].

ومن هذه الوثيقة يمكن الخروج بما يلي[(٢)]:

أ- مدى اهتمام الدولة بتحقيق التقدم الاقتصادي بحيث لا يظل هناك جائع واحد كما لا يوجد عاطل، ومن المعروف أن ذلك لن يتحقق إلا إذا نفذت الدولة العديد من المشروعات التي تستطيع أن تحقق بها التنمية الاقتصادية وهو ما يمكنها من تنفيذ ذلك.

ب- توضح هذه الوثيقة أن حق كل فرد من أفراد الدولة في العمل وإشباع احتياجاته الأساسية هو مبدأ إسلامي أصيل، وأنه لن يكون هناك استقرار للأمن ما لم تكفل الدولة

(١) محمد الغزالي: ظلام من الغرب، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) د. شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٣٠٩-٣١٠.

لأفرادها إشباع احتياجاتهم للعمل.

ج- إظهار أن الدولة قد وعت مشاكل البطالة حق الوعي، فهي تعطيل لقوى إنتاجية عن أداء مهمتها في إنجاز التنمية، وأن الأمر لن يقتصر على تعطيل القوى وإنما يتعداه إلى تدمير منجزات التنمية، فالعاطل لن يقف مكتوفي اليد وإنما سيخرب ويدمر ويكون عنصر هدم، وستضطر الدولة إلى مواجهة تلك الآثار السلبية، " فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية".

وبعد أقر الإسلام بأن لكل إنسان الحق في العمل وكفله له حرص على تأكيد كرامة العامل، لأن كلاً من العامل وصاحب العمل طرفا عقد لا يعلو طرف منهما على الآخر، إضافة إلي حق العامل في الأجر، وينذر من لا يعطي العامل أجره بأن رب العزة سيكون خصمه يوم القيامة، ففي الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال:" قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره"[1].

كما أمر صاحب العمل ألا يرهق أو يكلف العامل فوق طاقته، ، فقد حدث واصل الأحدب قال سمعت المعرور بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغفاري ﷺ وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسألناه عن ذلك فقال : إني سببت رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ فقال لي النبي ﷺ "أعيرته بأمه؟ ثم قال : إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما يطعم ويلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم مالا يطيقون فإن

(١) (حديث صحيح) رواه البخاري، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق، (٤/ ٥٢٣/ ٢٢٧٠) كتاب الإجارة، باب إثم من منع أجر الأجير.

كلفتوهم فأعينوهم"[١] ، ورأى عمر رضى الله عنه رجلاً يحمل جمله مالا يطيق، فضربه وقال له لقد حملت جملك مالا يطيق[٢]، فإذا كان هذا هو الحال في المعاملة مع البهائم، فما بالنا بتعاملنا مع الإنسان!!، بل وأوجب الإسلام على الدولة أن ترعى العمل صحياً من خلال توفير العلاج المناسب له، ونفسياً من خلال توفير معاش مناسب عند عجزه عن العمل أو بلوغه سن الشيخوخة، وأن يسري ذلك على من في كفالته سواء زوجته أو أولاده القصر، وذهب الإسلام في كفالة العامل إلى أبعد قدر يطمع إليه نظام من الأنظمة، بأن قرر أن يكون للعامل الحق في تكوين أسرة وأن يتخذ له خادم، فقد روى أنه ﷺ قال "من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا" وفى رواية ابن حنبل "من ولى لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، أو ليست له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ خادماً أو ليست له دابة فليتخذ دابة"[٣]، كما يسبق الإسلام الأنظمة الوضعية كلها بأن أوجب كفالة ورعاية

(١) (الحديث صحيح) رواه البخاري، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق، (١٠/ ٤٨٠/ ٦٠٥٠)، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن السباب واللعن.

(٢) سيرة ومناقب عمر ابن الخطاب لابن الجوزي (أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد ابن الجوزي) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار التقوى، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م، ص٨٣.

(٣) "حديث صحيح" رواه البيهقي وأبو داود والحاكم وابن خزيمة وأحمد بن حنبل، السنن الكبرى للبيهقي، مرجع سابق، جـ٦ ص ٣٥٥، كتاب الفيء والغنيمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالى الإقليم من ما الله، وما جاء في رزق القضاة وأجر سائر الولاة، سنن أبى داود، مرجع سابق،(٢/ ١٧/ ٢٩٤٥)، كتاب الخراج والإمارة الفيء، باب في أرزاق العمال، الحاكم : المستدرك للحاكم، مرجع سابق، جـ١، ص ٤٠٦، كتاب الزكاة، باب العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع، وقال عنه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ابن خزيمة : (أبى بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري المتوفى

أسرة العامل لأنها مسئولة من العامل، سواء في حياته إذا كان عنده مرض أو عجز أو بعد موته، وفى هذا يقول المصطفى ﷺ "من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كلاً فالينا"[1] وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير مطبق لهذا المبدأ الذى وضعه الرسول ﷺ فلقد خرج إلى السوق يومًا، فلحقته امرأة شابة، فقالت : يا أمير المؤمنين، هلك زوجي وترك صبية صغاراً وما ينضحون كراعًا، ولا لهم زرع ولا ضرع، وخشيت عليهم الضيع، وأنا ابنة خفاف ابن أيمن الغفاري، وقد شهد أبى الحديبية مع رسول الله ﷺ فوقف معها عمر ولم يمض، وقال : مرحبًا بنسب قريب، ثم انصرف إلى بعير ظهير كان مربوطًا في الدار، فحمل عليه غرارتين ملآهما طعامًا وجعل بينهما نفقة وثيابًا، ثم ناولها خطامه فقال اقتاديه فلن يغنى هذا حتى يأتيكم الله بخير[2].

رابعًا: دور الضمان الاجتماعي في الحد من خطر البطالة:

من الوسائل التي تساهم بها الدولة الإسلامية في الحد من خطر البطالة، هو الضمان الاجتماعي بموارده المختلفة، وقد فرضه الإسلام على الدولة لكى تقوم به وتؤديه لكل فرد من أفرادها، والدولة الإسلامية تقوم بهذه المهمة على مرحلتين[3]: المرحلة الأولى:

سنة ٣١١هـ) صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م جـ٤، ص ٧٠، الحديث رقم ٢٣٧٠كتاب الزكاة، باب الإمام العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع، مسند الإمام أحمد : مرجع سابق، جـ٤ ص٢٢٩ .

(١) (حديث حسن صحيح) رواه البخاري، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مرجع سابق، (١٢ / ١١/ ٦٧٣١) ، كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ من ترك مالاً فلأهله، سنن الترمذي، مرجع سابق، (٣ / ٢٧٩/ ٢١٦٩) ، كتاب الفرائض، باب ما جاء من ترك مالاً فلورثته، وقال عنه أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

(٢) ابن الجوزي : سيرة ومناقب عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص٦١.

(٣) السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية

وفيها تهيئ الدولة للفرد وسيلة العمل المناسبة، لكى يساهم في النشاط الاقتصادي، ويعيش من عمله وجهده، فإن عجز عن العمل لأى ظرف، أو كانت الدولة في وضع لا يسمح لها بأن تمنحه فرصة العمل المناسب، جاء دور المرحلة الثانية، وفيها تطبق الدولة مبدأ الضمان، عن طريق تهيئة المال الكافي، لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له.

فميزانية الضمان الاجتماعي تعطى العمال ما يشترى به آلات حرفته، ويكون مقدار العطاء بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته تقريباً، على حسب اختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص[1]، ويستشهد على كفالة الضمان الاجتماعي الإسلامي للمتعطلين، والمحتاجين، الذين أجبروا على التعطل لعدم توافر فرصة العمل، بما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع أحد العمال الذي سرق لعدم وجود فرصة العمل التي تكفيه حاجته، إذ قال :" اذهب يا أخا العرب ولا تعد لمثلها، ثم التفت إلى اصحابه، وقال:" أجروا عليه من بيت المال إلى أن يجد عملاً" [2].

خامساً: دور فريضة الزكاة في الحد من البطالة:

ومن الوسائل التي جاء بها الإسلام لمحاربة البطالة وخلق فرص عمل للعاطلين،

والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٤١١ه-١٩٩١م، ص٦٥٩.

(١) د. بيلي إبراهيم أحمد العليمي: مدى فعالية الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، التركي للطباعة، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م،ص١١٧-١١٨.

(٢) د. مصطفى الرافعي: الإسلام ومشكلات العصر، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ص٨٩.

فريضة الزكاة، ذلك أن هذه الفريضة التي تؤخذ من الناس سنوياً، الحكمة منها هو دفع الناس إلى استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة في حال بقائها مكتنزة، وهذا الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة، كذلك مسألة استثمار أموال الزكاة – عند من يرى جواز ذلك- يمكن أن توجه إلى إنشاء مصانع يستفيد منها الفقراء من جهة ويعمل بها العاطلون من جهة أخرى، وهذا يوفر عدداً من فرص العمل لمن لا يجده في المجتمع الإسلامي[1]. ولا يقتصر دور الزكاة على إيجاد فرص العمل، بل على تحسين نوعيته من خلال الإنفاق على طلبة العلم، أو استثمار حصيلتها في تدريب وتعليم المستحقين مما يعمل على رفع إنتاجية هؤلاء العمال[2]، بل ويجوز إعطائهم من الزكاة ما يؤمن لهم شراء وسيلة حرفتهم بحسب حالة البلد والزمان، مما يؤدي ذلك إلى العمالة الكاملة ويمحو البطالة الإجبارية، فالدولة بهذا تساعد المتعطلين جبراً عنهم بإعطائهم الفرصة الكاملة لمعاودة المشاركة في الإنتاج كل بما يحسنه[3].

ويرى أحد الباحثين أن الزكاة ومصارفها تشجع على العمل وتحد من البطالة وذلك

(١) ختام عارف حسن عماري : دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م، ص٧١.

(٢) منذر قحف: اقتصاديات الزكاة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشار إليه في ختام عارف حسن عماري : دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص٧١

(٣)الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية: أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث، مرجع سابق، ص٤٠١.

للأسباب الآتية[١]:

أ- أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها ان تقلل من حدة التفاوت في الدخول وهذا أنمر له تأثير كبير في علاج البطالة.

ب- تقوم الزكاة بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم ان الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك وينقص عندهم الميل الحدي للادخار، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي ان حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك فتروج الصناعات الاستهلاكية ويؤدي ذلك إلى رواج السلع الانتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزيد الانتاج ويزيد تبعًا لذلك فرص العمل الجديدة.

وأخيراً .. فإن مصارف الزكاة توجه النظر إلى تقرير حقيقة إيجابية تدعو إليها، وهي عدم استغلال المجتمع لأي عامل فيه، فلم يجعل الإسلام جمع الزكاة سخرة بدون أجر رغم ما في ذلك من فضل، يل يقرر صراحة ألا يؤدي أي إنسان عملاً إلا ويحصل على أجره، كما أنها أول دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهمًا من الزكاة للعاملين عليها وبديهي أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة وأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة

(١) د. عوف محمود الكفراوي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٢٠٧-٢٠٨.

وارتفع سهم العاملين عليها ليفي بأجورهم كاملة منها[1].

سادسًا: دور الوقف في الحد من البطالة:

الوقف من المؤسسات التي لعبت دوراً مميزاً في تاريخ الحضارة الإسلامية، والمتتبع لكتابات المؤرخين وأعمال المفكرين يقف مبهوراً أمام ما قيض الله لهذه المؤسسة الإسلامية العريقة من أسباب النجاح، وهيأ لها من فرص الفاعلية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية[2].

مفهوم الوقف:

الوقف في اللغة الحبس سواء كان حسيًا أو معنويا[3]، وفي اصطلاح الشرعيين فقد اختلف معناه تبعًا لاختلاف مذاهبهم في تكييفه، ففي مذهب الصاحبين أبي يوسف ومحمد وجمهور الفقهاء، الوقف هو حبس العين عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس، وجعلها على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بريعها على جهة من جهات الخير في الحال أو في المآل[4].

---

(١) المرجع السابق: ص٢٠٨، عبد الرزاق نوفل: فريضة الزكاة، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص٥٤.

(٢) محمود أحمد مهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص٧.

(٣) المصباح المنير للفيومي، مرجع سابق، ص٣٩٧-٣٩٨، المعجم الوجيز، مرجع سابق، ص٦٧٩، مختار الصحاح للرازي، مرجع سابق، ص٧٣٣.

(٤) الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني، شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٣٧م، جـ٣، ص١٣، شرح فتح القدير للكمال بن الهمام، دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية،

وعن الدور الذي من الممكن أن يسهم به هذا المورد الهام من الموارد الإسلامية في الحد من ظاهرة البطالة، فمجالات استثمار أموال الوقف كثيرة ومتعددة يختار منها كل مجتمع ما يناسب ظروفه وأحواله السائدة بما يساعده في الحد من البطالة، فهناك مجال الاستثمار العقاري بما يولده من فرص عمل كبيرة من إنشاء المباني أو استبدال العقارات القديمة بأخرى جديدة وغير ذلك، كذلك الاستثمار في إنشاء المشروعات الإنتاجية: المهنية والحرفية الصغيرة والتي تعمل في مجال الضروريات والحاجيات وبما يحقق أكبر نفع ممكن للموقوف عليهم والتي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويدخل في نطاق ذلك على سبيل المثال، المشروعات الحرفية الصغيرة، المشروعات المهنية الصغيرة، مشروعات تنمية موارد الأسرة الفقيرة، كذلك الاستثمار في المشروعات الخدمية سواء التعليمية والطبية والاجتماعية، كالمستوصفات والمراكز الصحية، ودور اليتامى والمسنين والمرضى، ودور الضيافة للفقراء والمساكين وابن السبيل، ومكاتب تحفيظ القرآن وغيرها، وأيضـًا الاستثمار في الأنشطة الزراعية، كتأجير الأراضي الزراعية الموقوفة، أو المشاركة أو المساقاة أو المغارسة في استغلال هذه الأراضي كل ذلك يولد فرص عمل تساعد على حل مشكلة البطالة[1].

وكذلك تسهم المشاريع الوقفية في تحريك التنمية الاقتصادية، وذلك حينما يتم بناء مشروع كبير، أو قابل للنمو والاتساع شيئـًا فشيئـًا، كأن يبدأ مثلاً عبارة عن مدرسة أو

بيروت، لبنان، جـ٥، ص٤١٦.

(١)د. حسين حسين شحاته: استثمار أموال الوقف، بحث ضمن منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول" التزام شرعي.. وحلول متجددة"، الأمانة العامة للأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، الكويت،١٥ -١٧ شعبان ١٤٢٥هـ- ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، الكويت، ص١٦٧-١٦٩.

مستشفى أو مسجد جامع، ثم تقوم حول المشروع الأصلي تجمعات سكنية ومرافق للخدمات (فنادق) ودكاكين (سوق) محبسة على المشروع الأصلي، فهذه الصورة كثيراً ما وقعت وتكررت، بحيث يصبح المشروع الحبسي نواة وملتقى لمركز تجاري واسع وكبير، بل قد يكون نواة لمدينة من المدن، كما يسهم الوقف في الحد من البطالة سواء بالأشكال المباشرة وهي أشكال قابلة للتوسع والتنوع والتطور، وإسهامات غير مباشرة، وكلها تسهم في امتصاص اليد العاملة والتخفيف من البطالة[1].

ومثل هذا يقال في تحبيس ووقف النقود، وتخصيصها للقروض المحضة أو لقروض للمضاربة. وتحبيس ووقف النقود على هاتين الصورتين تولد من آراء بعض الفقهاء، وقد أصبح اليوم ميسوراً وأكثر نفعًا وفاعلية، بفضل الخدمات المصرفية، ولتقدم الإمكانيات العلمية والتقنية للضبط والمحاسبة والمتابعة. وقد أصبحت اليوم بعض الهيئات الخيرية الوقفية ـ كما رأينا ـ تنشئ صندوقًا خاصًا للقروض. ولاشك أن هذه القروض تكون عرضة للتناقص مع مرور الوقت، ولكن هذا التناقص تعوضه – وقد تفوقه– أوقاف نقدية يضيفها واقفون جدد، أو من خلال أرباح تدرها بعض تلك القروض التي تعطى بهدف المضاربة [2].

كما يستطيع الوقف رفع مستوى تشغيل الأيدي العاملة كمًا وكيفًا، فالوقف على مراكز التدريب برفع مستوى مهارة العمال العاديين الذين يقل الطلب عليهم في سوق

(١)د. أحمد الريسوني: الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ه،٢٠١٤م، ص٦٨.

(٢) المرجع السابق: ص٦٨.

العمل المحلي والدولي، ويؤهلهم للانضمام إلى فئات العمالة الفنية التي يتزايد الطلب عليها[١]، أو العمل على مدهم بالمعدات الانتاجية اللازمة لصناعاتهم[٢]، وهو بهذا يخلق طاقات إنتاجية، ويعمل على تشغيل الطاقات المعطلة، حتي يتم القضاء تدريجياً على البطالة[٣].

سابعًا: دور القرض الحسن في الحد من البطالة:

حث الإسلام على مساعدة الآخرين وإعانتهم خاصة في حالات الضيق والعسرة، وأعطى الثواب الجزيل لمن يقرض أخاه المسلم قرضًا حسنًا، -وهو القرض الخالي من الفائدة-، قال تعالى: ﴿**مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [البقرة : ٢٤٥]، قال أبو جعفر الطبري – رحمه الله- في تأويل هذه الآية: يعني تعالى ذكره بذلك: من هذا الذي ينفق في سبيل الله فيعين مضعفًا أو يقوي ذا فاقة، أراد الجهاد في سبيل الله ويعطي منهم مقتراً؟ وذلك هو القرض الحسن الذي يقرض العبد ربه. وإنما سماه قرضًا لأن معنى القرض إعطاء الرجل غيره ماله مملكًا له، ليقضيه مثله إذا اقتضاه، فلما كان إعطاء من أعطى أهل الحاجة والفاقة في سبيل الله إنما يعطيهم ما يعطيهم من ذلك ابتغاء ما وعده الله عليه من جزيل الثواب يوم القيامة، سماه قرضًا، وإنما جعله تعالى ذكره حسنًا، لأن المعطي

(١)د. عطية عبد الحليم صقر: اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م، ص٥٧.

(٢)د . محمد بن أحمد بن صالح الصالح: الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره على تنمية المجتمع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م، ص٢٢١.

(٣) أحمد محمد عبد العظيم الجمل: دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة ، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، ص١٦٧.

يعطي ذلك عن ندب الله إياه، وحثه له عليه احتساباً منه، فهو لله طاعة، وللشياطين معصية، وليس ذلك لحاجة بالله إلى أحد من خلقه[1].

وفي الحديث عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله- ﷺ- : " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه" [2].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن يجوز تقديم القرض للاعتبارات الاجتماعية بدرجات متفاوتة تبعاً لحاجات الأفراد، وتقديم الضروريات على الحاجيات، وخصوصاً إذا كانت الضروريات مضبوطة في نطاق احتياجات الإنسان الأساسية، وبالتالي تمتد مظلة الإقراض إلى النشاط الاقتصادي بحسب حاجة المقترض، فالقرض باعتباره أداة للتمويل في النظام المالي الإسلامي يعطى للمحتاجين لسد حاجاتهم، وقضاء مطالبهم، فهو لا يعطى للمتعة والبذخ، وإنما للوفاء بحاجات اجتماعية واقتصادية حقيقية[3]، وأهم هذه الحاجات هو القضاء على البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

---

(١) تفسير الطبري، مرجع سابق، جـ ٤، ص٤٢٨-٤٢٩.

(٢) شرح صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، (١٦/ ١٠٣/ [٥٨-٢٥٨٠])، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، سنن الترمذي، مرجع سابق، (٣/ ٢١٩/ ١٩٩٥) ، أبواب الحدود، باب ما جاء في الستر على المسلم، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) د. محمد الشحات الجندي: القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه-١٩٩٦م، ص١٧٣.

ويلعب القرض دوراً كبيراً في إنعاش الحياة الاقتصادية شريطة أن يكون قرضاً حسناً – أي بدون ربح أو فائدة تجارية- أي بعيداً عن الربا، وهو ما تقوم به البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن هذه البنوك تستطيع أن تقوم بدورها الاقتصادي والحد من ظاهرة البطالة من خلال منح الأفراد المحتاجين قروضاً بدون فائدة- بأي صيغة من صيغ التمويل الإسلامية- وبضمان أو كفالة شخص مليء أو برهن مقبوض مثلاً، وفي حالة العجز عن السداد لأسباب قاهرة لا احتيال ولا خديعة ولا محاولة لأكل أموال المدين بالباطل، من الممكن اعتبار هذا الدين جزءاً من الزكاة الواجبة على البنك إخراجها، وهذه الخدمة – القرض الحسن- التي تستطيع أن تقدمها المصارف الإسلامية من الممكن أن تعيد الطاقات البشرية إلى العمل والجهد والإنتاج، وبالتالي تساعد على خلق فرص عمل جديدة وتقل نسبة البطالة[1].

ويمكن القول .. أن المصارف الإسلامية وهي تمنح القروض الحسنة للمعسرين تقدمها على أساس أن القرض الحسن لا يجب أن يستخدم فقط لسد حاجيات المقرضين الاستهلاكية مثل الطعام والملبس وغيرها، وإنما يجب أن تستخدم في خلق أدوات الاستثمار لهؤلاء المقترضين، حتى يستطيعوا أن يمتلكوا أدوات الإنتاج التي تضمن لهم دخلاً ثابتاً، وبالتالي سد احتياجاتهم بصفة مستمرة، ويتحول المقترض إلى عضو عامل ومنتج في المجتمع، وبالتالي يمكن التخلص من البطالة والفقر ويحقق

(١) محمد دمان ذبيح: الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة- كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص١٥٨-١٥٩.

المجتمع استقلاله الاقتصادي[1].

ثامنًا: دور الاستثمار في الحد من البطالة:

لا غرو أن للاستثمار فوائد عديدة يستفيد منها الأفراد والمجتمع، فهو يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي والدخل القومي، والاستفادة من فائض السيولة النقدية الناتجة عن الفائض في الاستهلاك، فضلاً عن دوره في أنه وسيلة لبناء قاعدة إنتاجية مباشرة، تساعد على توفير مصادر دخل وإيجاد فرص عمل متنوعة، فالمشروعات الاستثمارية يعول عليها كثيراً في القضاء على البطالة.

مفهوم الاستثمار وحكمه:

الاستثمار في اللغة: مأخوذ من الثمر أي حمل الشجر، يقال: أثمر الشجر: طلع ثمره، وثَّمر ماله: نماه، وثَّمر الله مالك: أي كثَّره، وأثمر الرجل كثر ماله[2].

وفي الاصطلاح: له تعريفات عديدة منها: استعمال رأس المال سعيًا لتحقيق الربح[3]، وعرف أيضًا بأنه: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن: القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل و الأصول، أو النقص

(١) المرجع السابق: ص١٥٩.

(٢) لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، جـ١، ص٣٧٣، المصباح المنير للفيومي، مرجع سابق، ص٥٥، مختار الصحاح للرازي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣) محمد عبد العزيز عبدالله: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م،ص١٤.

المتوقع في قيمتها الشرائية للأموال بفعل عامل التضخم، أو المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها، مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المتعلقة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[١].

فالاستثمار في الاصطلاح لا يخرج عن مفهومه اللغوي من زيادة المال وتنميته، غير أنه مقيد في الإسلام بمراعاة طرقه المباحة شرعًا.

وقد حث الإسلام على استثمار الأموال وعدم تعطيلها في مواضع كثيرة في الكتاب والسنة وغيرها، منها قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [الجمعة :١٠]، وقوله تعالي: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴾ [الملك :١٥]، ومن السنة ما رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ " اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة [٢] وفي رواية أخرى للترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ خطب الناس فقال" ألا من ولي يتيمًا له مال فليتجر له فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"[٣].

---

(١) د. زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص١٣.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني، مرجع سابق، جـ ٤، ص٢٦٤، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي(جمال الدين الزيلعي)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه-١٩٩٥م، جـ٢،ص٣٩٠.

(٣) سنن الترمذي، (٢/ ٧٦/ ٦٣٦) كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة اليتيم، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م،(٣/ ٢٥٨/ ٧٨٨) .

وقد بلغ من حرص الشريعة الإسلامية على ضرورة تداول الأموال واستثمارها أنها تدعو بعدم البركة إذا لم يوجه المال لأغراض الاستثمار وشراء الأصول الإنتاجية[1]، يؤكد هذا ما رواه يحيى بن آدم بسنده قال: قال رسول الله ﷺ " لا يبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يجعل في أرض أو دار"[2].

والإسلام عندما حث على الاستثمار وضع له من القيود الشرعية ما يجعله أن يكون عامل من عوامل البناء، لا من عوامل الهدم، فحرم الربا بكافة صوره وأنواعه، ونهي عن كل بيع فيه إضرار بالغير أو فيه معصية لله تعالي، ونهى عن الاحتكار، وكل ما من شأنه أن يضر الاقتصاد أو الدولة، ووضع من الصيغ الشرعية التي تساعد الأفراد على استثمار أموالهم بدون أي مخالفة، فهناك أسلوب المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والسلم، وعقود الاستصناع وغيرها من الأساليب التي تزخر بها كتب الفقه الإسلامي.

الاستثمار وتوفير فرص العمل:

لا شك أن الاستثمار من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي الذي يحظى بأهمية كبيرة سواء من الدارسين أو متخذي القرار، نظراً لأنه يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3]، وقلة المشاريع الاستثمارية، وضعف التراكم الرأسمالي

(١) د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م، ص٤٤١.

(٢) مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، جـ١، ص١٩٠، كتاب الخراج ليحيى بن آدم، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م،ص١١٦، رقم ٢٦٤.

(٣) محمد عبد العزيز عبدالله: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق،ص١٤.

يعدان من أكبر العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية وتؤثر عليها، نظراً لأن الاستثمار يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي، بهدف تحسين مستوى دخول الأفراد، وتحقيق مستوى وظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع، والقضاء على البطالة[١]. إذ أن زيادة الاستثمار إحدى السبل المهمة لتعزيز خطط التنمية، وتلبية حاجات المجتمع، وتوفير فرص للتشغيل[٢].

ولذا فيجب العمل على تشجيع الاستثمار بنوعيه العيني والمالي، فالاستثمار العيني يترتب عليه إضافة جديدة صافية في التكوين الرأسمالي، تمثل ركيزة أساسية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو في الناتج والدخل القومي، واستخدام الأيدي العاملة، والاستثمار المالي يشكل المصدر التمويلي الأساسي اللازم لتسيير النشاط الاقتصادي من خلال قيام المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها في نقل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، لتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة، ومن هنا تظهر أهمية الاستثمار بنوعيه العيني والمالي خصوصاً في البلدان النامية الهادفة إلى التطور الحضاري والتنموي[٣].

والإسلام حين حث على الاستثمار وشجع عليه بالقيود الشرعية التي وضعها فهو

---

(١) على رضوان عادل حسيني: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الشريعة، قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٥-١٩٩٦م،ص٦٩.

(٢) د. محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: د. محمد زهير السمهوري، المعهد العالي للفكر الإسلامي فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه-١٩٩٦م،ص٣٦٧.

(٣) د. ناظم محمد الشمري، د. طاهر البياتي، أحمد زكريا صيام: أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٣.

يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة، وزيادة الإنتاج، في جميع المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، لأن حاجة المجتمع تحتاج إلى جميع هذه الأنشطة وتتوقف عليها، فالمجتمع يحتاج إلى الزراعة للحصول على المنتجات الغذائية التي تنبت من استغلال الأرض، ويحتاج إلى الأنشطة الصناعية لتلبية حاجات المجتمع من السلع والمنتجات التي تحتاج إلى تصنيع، ويحتاج إلى التجارة لتبادل المنتجات والمصنوعات مع الأقاليم والدول الأخرى[1].

ولا شك أن كل هذه الأنشطة الاستثمارية والتنموية بمختلف أنواعها تلعب دوراً كبيراً في الحد من البطالة وتوفير فرص أكثر للتشغيل في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

(١) د. إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

الخاتمة

من خلال دراسة وبحث هذا الموضوع توصلت إلى بعض النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: النتائج

- رغم اختلاف التعريفات التي عرفت بها البطالة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، إلا أنها في النهاية تتفق على أن البطالة ظاهرة خطيرة على المجتمع تعني العجز عن الكسب، وتتمثل في حدوث خلل بين جانبي الطلب على العمل من العمال، والمعروض منه في سوق العمل ، بصرف النظر عن أسباب هذا العجز وذلك الخلل.
- تميز الاقتصاد الإسلامي في أنه جعل علاج البطالة هو مسئولية المتعطل نفسه وأنه السبب الرئيسي في بطالته بسبب كسله وعدم بذله الأسباب في البحث عن العمل المناسب له، واشترط أن يكون ذلك في ظل تطبيق كامل لمبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المقياس الرسمي للبطالة واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا في العالم، وهو المقياس الذي تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية في قياس معدل البطالة.
- تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقًا لمسبباتها، مما نتج عنه اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين في تعدادهم لأشكال وأنواع البطالة، مما ترتب عليها اختلاف إجراءات مواجهتها.
- اختلاف حجم ومعدل البطالة في الدول المتقدمة عن الدول النامية، فبينما يقدر حجم البطالة في الدول المتقدمة بنسبة قليلة نظراً لارتفاع معدل النمو الاقتصادي لديها والتطور الاقتصادي والاجتماعي، يزيد معدل وحجم البطالة في الدول النامية نظرا لانخفاض النمو الاقتصادي بها وللتخلف الاقتصادي والاجتماعي بها، وتعد معدلات

البطالة في الوطن العربي من أعلى هذه المعدلات في العالم.

- ❖ اختلاف أسباب البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبعاً لاختلاف صورها، وأيضاً اختلافها من نظرة الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي وذلك تبعاً للعقيدة التي يؤمن بها كل نظام من الأنظمة، وأغلب هذه الأسباب ترجع في الأساس إلى الخلل في السياسة المتبعة في مجالات المجتمع سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية،.....الخ، وهي تنطبق أكثر على الدول النامية مما تسبب في تفاقم مشكلة البطالة بها وانتشارها.
- ❖ تتسبب الآثار التي تترتب على البطالة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، أضرار سلبية وخطيرة على جميع المجتمعات لا فرق بين مجتمع متقدم ومجتمع نامي، فهي تؤدي إلى هدر موارده سواء البشرية أو الاقتصادية، وتفشي الجريمة والعنف وغيرها من الآثار التي تم تناولها، مما ينعكس بالسلب على خطط التنمية بكل صورها وأبعادها.
- ❖ يجب وضع آليات علاج الآثار التي تترتب على البطالة موضع النظر والفحص وإن أمكن التطبيق، لأن هذه الآليات سوف تلعب دوراً مهماً في تحويل العاطلين عن العمل إلى طاقات فعالة تسهم في العملية الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على صلاح المجتمعات واستقرارها.
- ❖ ضرورة وضع الآليات الشرعية الإسلامية المتعددة موضع التنفيذ نظراً لأنها تعمل على مكافحة البطالة ورفع مستوى الفرد من حد الكفاف إلى حد الكفاية، وزيادة معدل النمو، وتعزيز البنية الاقتصادية للمجتمع.

ثانياً : التوصيات

- ❖ ضرورة قيام الدولة بالدور المنوط بها لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل مختلفة لأفرادها، والسهر على أمنهم واستقرارهم.

- ❖ دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، والتي من الممكن أن تجتذب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة إذا ما حظيت بالاهتمام الكافي من قبل الدولة، من خلال ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض والخبرات اللازمة لأهمية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على البطالة.
- ❖ التوسع في برامج التدريب والتأهيل للقوى البشرية وتلك التي تقف في طابور العمل، وربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل المختلفة.
- ❖ العمل على إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات حديثة للقوى العاملة في الدولة تشتمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، ومؤهلات وخبرات العمال واحتياجات المؤسسات والمصانع والشركات وذلك للقيام بهمزة الوصل بين الطرفين، ولتسهيل عملية البحث وتمثيل تقييم الواقع الفعلي.
- ❖ ضرورة إنشاء صناديق للضمان الاجتماعي يستفيد منها المتعطلون والعجزة والمسنون تساعد في حالات التأمين الصحي، ورواتب التقاعد والمعاشات، وإعانات البطالة، ومساعدة الأسر المحتاجة وغيرها، وأن يكون لها من الضوابط ما يساعد على تقليل معدل البطالة لا زيادتها.
- ❖ الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية من خلال الاستثمارات الموجهة نحو بناء وتحديث البنية التحتية.
- ❖ إصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية مع وضع الضوابط والمعايير التي لا تؤدي بتلك الاستثمارات إلى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد.

- ❖ إبراز أهمية ومكانة الاقتصاد الإسلامي لتطبيقه على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ.
- ❖ الاهتمام بإنشاء وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، كمؤسسة الزكاة والجمعيات الخيرية.
- ❖ توجيه الزكاة نحو دعم الشباب العاطل ومساعدتهم في خلق فرص عمل لهم، من خلال تقديم أموال لهم لإقامة مشاريع تتناسب مع مؤهلاتهم وإمكاناتهم المختلفة.
- ❖ الاهتمام بالوقف الإسلامي على المستويين الأهلي والرسمي، من خلال العمل على بعث وتفعيل دوره من جديد في الحياة الإسلامية المعاصرة، باعتباره عبادة مالية لها دورها المهم والبارز من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.
- ❖ نشر الوعي القومي بأهمية القروض الحسنة من قبل البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل والأفراد بضمانات بسيطة للشباب حتي يتمكنوا من إقامة مشاريع صغيرة وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم.
- ❖ استحداث سبل وصيغ جديدة للاستثمار لتواكب العصر، وعدم الجمود والوقوف أمام الصيغ التقليدية بشرط عدم مخالفتها لنص من النصوص الشرعية.

ثبت المراجع

أولاً : القــرآن الكريــم

ثانياً : كتـب التفسيــر

- تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير ابن كثير، للإمام عماد الدين إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، (لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم، المعروف بتفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الريان للتراث، طبعة دار الشعب، القاهرة، مصر.
- صفوة التفاسير للصابوني، (محمد على الصابوني) دار الرشيد، حلب، سوريا، بدون.
- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: المنتخب في تفسير القرآن الكريم، طباعة مؤسسة الأهرام، مصر، الطبعة الثامنة عشر، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير،(للإمام فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

ثالثاً : كتب الحديث وشروحها

- ابن خزيمة : (أبى بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري المتوفى سنة ٣١١هـ) صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م .

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- تذكرة الموضوعات للفتني (محمد طاهر بن على الهندي الفتني)، الطباعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى/ ١٣٤٣هـ.
- الترغيب والترهيب للمنذري،(الإمام الحافظ زكى الدين عبدالعظيم عبد القوى المنذري المتوفى سنة٦٥٦هـ)النور الإسلامية للطبع والنشر، بيروت، لبنان.
- الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، للإمام الحافظ محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- سلسة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- سنن الدرامي: (الإمام الكبير أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدرامي المتوفى سنة٢٥٥هـ) مطبعة الاعتدال، دمشق، سوريا.
- السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي، دار الفكر، بيروت، لبنان،(٦/ ٢٩)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، لبنان.

- السنن الكبرى للنسائي(أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي المتوفى سنة٣٠٣هـ)تحقيق د/ عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ–١٩٩١م .
- شرح صحيح مسلم للإمام النووي، تحقيق: صلاح عويضة، محمد شحاته، دار المنار، مكتبة فياض، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني ،تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
- كتاب العلم لأبي خثيمة النسائي، تحقيق: محمد ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني(إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي المتوفى سنة١١٦٢هـ)دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م .
- كنز العمال للمتقي الهندي: تحقيق: الشيخ بكري الحياني، الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- مجمع الزوائد للهيثمي، نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- مسند أبى يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، لبنان.
- مسند الشهاب لمحمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المعجم الأوسط للطبراني (الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني)، تحقيق: طارق بن عوض أبو الفضل، عبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- نصب الراية تخريج أحاديث الهداية للزيلعي(جمال الدين الزيلعي)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير، تحقيق: على بن حسن بن على بن عبد الحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

رابعاً : كتب الفقه المذهبي

- **الفقـه الحنفـي :**
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني(للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين،(محمد أمين الشهير بابن عابدين)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: على محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- شرح فتح القدير للكمال بن الهمام، دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني، شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٣٧م.
- **الفقه المالكي:**
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للشيخ شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.
- **الفقه الشافعي:**
- حاشية قليوبي على شرح منهاج الطالبين للإمام النووي ، دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.
- المجموع شرح المهذب للنووي،(الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة٦٧٦هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر.

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي(شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- **الفقه الحنبلي:**
- كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي(الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ)، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- المغني لابن قدامة،(موفق اليد أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ) النور الإسلامية للطبع والنشر، القاهرة، مصر.

خامساً : كتب الفقه العام والسياسة الشرعية

- إحياء علوم الدين للغزالي، الدار البيضاء، بيروت لبنان.
- البركة في فضل السعي والحركة، لأبي عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي الحبيشي، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، بدون.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة: الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ- ١٩٨٠م.
- كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- كتاب الخراج ليحيى بن آدم، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

سادساً : كتب أصول الفقه

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم: (أبو عبدالله محمد بن أبى بكر أيوب الزرعي ابن قيم الجوزية المتوفى سنة٧٥١هـ) ، تحقيق: محمد حامد الفقى، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.

سابعاً : كتب الاقتصاد والمالية الإسلامية

- إبراهيم الطحاوي: الاقتصاد الاسلامي مذهبـًا ونظامـًا، دراسة مقارنة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- د. إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية : أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
- د. أحمد الريسوني: الوقف الإسلامي، مجالاته وأبعاده، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ،٢٠١٤م.
- أحمد الشرباصي: الإسلام والاقتصاد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، العدد رقم ١٢١، ١٩٦٥م.
- د. أحمد محمد الحصري: السياسة المالية والاجتماعية للدولة في الفقه الإسلامي المقارن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ–١٩٩٤م.

- د. أحمد محمد العسال، د. فتحي أحمد عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- أحمد محمد عبد العظيم الجمل: دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- د. أحمد محمد محمد أبو سعدة: ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- د. أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- د. أميرة عبد اللطيف مشهور: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- د. بيلي إبراهيم أحمد العليمي: مدى فعالية الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، التركي للطباعة، طنطا، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- د. حسين شحاته: مشكلة الجوع والخوف وكيف عالجها الإسلام، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، مصر، ١٩٨٩.

- د. رفعت العوضي: من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الاسلامي مكة المكرمة، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة، العدد (٤٠) رجب ١٤٠٥هـ.
- د. رفعت المحجوب: دراسات اقتصادية إسلامية، بدون دار نشر، بدون رقم طبعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- د. زيد محمد الرماني: كيف عالج الإسلام البطالة؟، هدية مجلة الأزهر، القاهرة، مصر، ربيع الآخر ١٤٢١هـ.
- د. السيد عطية عبد الواحد: القيم الأخلاقية في السياسة المالية والاقتصادية، نموذج للإعجاز القرآني والنبوي في المجالين المالي والاقتصادي، بدون.
- د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.
- السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- د. شوقي أحمد دنيا: أعلام الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ.
- د. شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- عبد الرزاق نوفل: فريضة الزكاة، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

- عبد السميع المصري : مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: أصول علم الاقتصاد رؤية إسلامية، الكتاب الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، بدون دار نشر، ١٩٩٧م.
- عبد الكريم الخطيب: تميز النظرة الإسلامية للعمل، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م، الجزء الخامس، المجلد الشرعي الثالث.
- د. عبد النعيم حسنين: الإنسان والمال في الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- عطية عبد الحليم صقر: اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.
- د. عوف محمود الكفراوي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
- د. عيسى عبده: وضع الربا في البناء الاقتصادي، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- د. فكرى نعمان: النظرية الاقتصادية في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ.

- د. محمد الشحات الجندي: القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح: الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره على تنمية المجتمع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- د. محمد سليمان الأشقر، د. ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر: بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. المجلد الثاني.
- د. محمد شوقي الفنجري: الاسلام والمشكلة الاقتصادية، كيف يتصور الاسلام مشكلة الفقر وكيف يعالجها في دراسة مقارنة مع الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٠١هـ-١٩٨١م.
- د. محمد شوقي الفنجري: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- محمد عاشور: رواد الاقتصاد العربي، دار الاتحاد العربي، ١٩٧٤م.
- محمد عبد العزيز عبدالله: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- د. محمد عبد المنعم عفر: النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، المجلد الثاني، الأثمان والأسواق والتوزيع، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، الطبعة الأولي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- د. محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: د. محمد زهير السمهوري، المعهد العالي للفكر الإسلامي فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- محمود أحمد مهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأمن الاقتصادي، معوقاته- وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- د. هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م.
- د. هشام مصطفى الجمل: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- د. يوسف القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- د. يوسف القرضاوي: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الاسلامي، دار وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- د. يوسف القرضاوي: فوائد البنوك هي الربا الحرام، دراسة فقهية في ضوء القرآن والسنة والواقع مع مناقشة مفصلة لفتوى المفتي عن شهادات الاستثمار، دار الصحوة للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

ثامناً: كتب حديثة

- البهي الخولي: الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- خالد الجميلي: الجعالة وأحكامها في الشريعة الإسلامية والقانون، عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ١٤٠٦هـ.
- عبد الحميد المنشاوي: جرائم التشرد والتسول، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٤.
- د. مجدى أحمد محمد عبدالله: أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح، رؤية سيكولوجية معاصرة، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٣م.
- محمد الغزالي: ظلام من الغرب، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م.
- محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة عشرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- د. مصطفى الرافعي: الإسلام ومشكلات العصر، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- د. يوسف القرضاوي: الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

تاسعاً : كتب السيرة والتاريخ والحضارة الإسلامية

- سيرة ومناقب عمر ابن الخطاب لابن الجوزي (أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد ابن الجوزي) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار التقوى، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- مقدمة ابن خلدون، للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: أبو مازن المصري، كمال سعيد فهمي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

عاشراً : موسوعات ومعاجم

- د. أحمد بدوى، د. محمد مصطفى: معجم مصطلحات القوى العاملة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٤م.
- د. عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٩م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- مجموعة من المستشرقين: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، نشر مكتبة بريل، ليدن، ١٩٣٦م.
- محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر.

- مختار الصحاح للرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- المصباح المنير للفيومي، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، محمد إسماعيل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية: الموسوعة الفقهية، طبعة ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

حادي عشر : كتب الاقتصاد والمالية المعاصرة

- د. إبراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية، المشاكل – الآثار-السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٨٣م.
- د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني ، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.
- د. أحمد يوسف الشحات : مبادئ الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.
- د. إقبال الأمير السمالوطي: قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مركز توزيع الكتاب، ٢٠٠٠م.

- أمارتيا صن: التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، العدد رقم ٣٠٣، ربيع الأول ١٤٢٥هـ- مايو ٢٠٠٤م.
- جيرمي ريفكن: نهاية عهد الوظيفة وانحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ح.د.ن.روسك: البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة : محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونوس، بنغازي، ليبيا،١٩٩٧م.
- د. حمدية زهران: التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- د. راشد البراوى: الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق، بيروت، لبنان، بدون رقم طبعة، ١٣٩٩هـ.
- د. رضا العدل، د. فرج عزت، د. محمد بسيوني: التنمية الاقتصادية، مكتبة قصر الزعفران، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- د. رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٣م.
- د. رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، العدد رقم ٢٢٦، جمادى الأولى ١٤١٨هـ- أكتوبر ١٩٩٧م.
- د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٨م.

- د. رمزي زكي: أزمة الديون الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- د. رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم٨٤، ربيع الأول ١٤٠٥هـ-ديسمبر ١٩٨٤م.
- د. رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- د. رمزي زكي: حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- د. رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- رونالد إيرنبرج، روبرت سميت: اقتصاديات العمل، ترجمة د. فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤.
- د. زكي عبد المتعال: الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة فتح الله إلياس نورى وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٨م.
- د. زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
- د. سهير محمود معتوق: مبادئ علم الاقتصاد، بدون دار نشر، ١٩٩٩م.
- د. السيد أحمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية، بدون، ١٩٩٦-١٩٩٧م.

- د. السيد أحمد عبد الخالق: مدخل إلى دراسة النظرية الاقتصادية في المجال الاجتماعي، بدون.
- د. السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، ١٩٩٨م.
- د. السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- د. السيد محمد السريتي، د. على عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م.
- د. صلاح الدين نامق: اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٦م.
- د. عاطف عبد الفتاح عجوة: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. إيمان محب زكي: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م.
- د. عبد السلام عوض الله صفوت: الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- د. عبد القادر محمد عبد القادر، د. عبد القادر عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩م.

- د. عمرو محي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- د. فايز ابراهيم الحبيب :مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- د. فريد بشير طاهر، د. عبد الوهاب الأمين: الاقتصاد الكلي، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م.
- د. كامل بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
- د. كامل بكري، د. محمود يونس، د. عبد النعيم مبارك: الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- د. كريمة كريم، د. جودة عبد الخالق: أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- لودفينغ فون ميزس: السياسة الاقتصادية، آراء لليوم وللغد، ترجمة د. حازم نسيبة، مراجعة وتدقيق: فادي حدادين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- د. محمد الزهار: محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،١٩٨٤م.
- د. محمد بن عبد الله الجراح، د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد: مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- د. محمد حامد عبدالله: اقتصاديات الموارد والبيئة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

- د. محمد حسين عبد القوي: البطالة المشكلة والعلاج، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، مملكة البحرين، بدون.
- د. محمد علاء الدين عبد القادر : البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات. العولمة. التحديات الاقتصادية، منشأة المعارف، مصر.
- د. محمد على الليثي: التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م.
- د. محمد فايز عبد أسعيد: مشاكل التنمية في العالم الثالث، دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى.
- د. ناظم محمد الشمري، د. طاهر البياتي، أحمد زكريا صيام: أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
- هورست أفهيلد: اقتصاد يغدق فقراً، التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة : د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد رقم٣٣٥، ذي الحجة ١٤٢٧هـ-يناير ٢٠٠٧م.

ثاني عشر : رسائل دكتوراه وماجستير

- إيمان بوخناف: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧م.

- حلمي سلامة محمود قنديل: مشكلة البطالة في مصر ودور المنهج الإسلامي في معالجتها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م.
- ختام عارف حسن عماري : دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م.
- ريهام حسن عبد الحكيم: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة، دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٠م.
- شريف رفعت رزق: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧م.
- على رضوان عادل حسيني: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الشريعة، قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٥-١٩٩٦م.
- د. على عبد الوهاب إبراهيم نجا: مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- محمد دمان ذبيح: الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة- كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- د. مصطفى حسني مصطفى: تطور نظرية الريع وسيادة الظواهر الريعية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ١٩٩٥م.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب : البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠١٠م.

ثالث عشر : مقالات وأبحاث ومؤتمرات

- د. إبراهيم بدران: قضية البطالة وتوفير فرص العمل، بحث مقدم إلى ندوة قضية البطالة، التي عقدته أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا القاهرة،١٩٩٦م.
- إلياس أبو جودة: مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، يصدرها الجيش الوطني اللبناني، العدد ٧٤، تشرين الأول(أكتوبر) ٢٠١٠ م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان:

  https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.

- د. تركي بن محمد العطيان: البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي" دراسة نظرية على المجتمع السعودي" المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض السعودية، المجلد ٢١، العدد٤١.
- د. حسين حسين شحاته: استثمار أموال الوقف، بحث ضمن منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول" التزام شرعي.. وحلول متجددة"، الأمانة العامة للأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، الكويت،١٥ -١٧ شعبان ١٤٢٥هـ- ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، الكويت.
- د. حسين عبد المطلب الأسرج: تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، متوفر على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان:

  http://www.swmsa.net/art/s/1925.

- د. حسين عبد المطلب الأسرج: دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي، موسوعة التمويل والاقتصاد الاسلامي، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان:
https://iefpedia.com/arab/?p=33686
- خليل أحمد المطوع: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث ضمن مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة، المنعقد في الدوحة من (١١-١٣ أبريل ٢٠٠٦م) الدوحة قطر، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان:
http://www.qatarconferences.org/newdemocracy/arabic/viewlastnews.php?id=62
- د. زكي محمود شبانة: أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامي بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٤هـ.
- د. سامي أحمد محمد مراد: البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سلوك الشباب، بدون.
- ستيتي الزازية: الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، مقال منشور في مركز دراسات الوحدة العربية، ومتوفر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:
https://caus.org.lb/ar/
- د. سلوى سليمان: البطالة في مصر وقضية التنمية، بحث ضمن مؤتمر البطالة فى مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩م.
- د. سميحة السيد فوزى: سياسة مواجهة البطالة، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى، بحث مقدم إلى مؤتمر البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩، تحرير: سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة.

- شريف العمري: البطالة والتطرف، مقال منشور على موقع المنتدى العالمي للوسطية، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:

http://wasatyea.net/ar/content9%81

- شريف نافع: البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل (مقال)شبكة الاخبار العربية – محيط ٦ – ٧ – ٢٠٠٧م، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت عنوان:

http//www.mwadan.com

- د. شوقي أحمد دنيا: الأمن والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، المنتدى الاقتصادي اللقاء الأول، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٦ذي الحجة ١٤١٧ه-٣مايو ١٩٩٧م.
- د. صبري أحمد أبو زيد: العلاقة بين البطالة والإنتاجية في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد، تحت عنوان " الإنتاجية في الاقتصاد المصري"، تحرير: د. سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، إبريل ١٩٩١م.
- د. عبد القادر محمد عبد القادر: نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، بحث منشور بمجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد ٢٧ ، العدد الأول، مارس ١٩٩٠م.
- عصام عطية عبد المنعم: أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور، بحث ضمن بحوث المؤتمر السنوي السادس عشر بعنوان آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي، التي نظمته كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، في الفترة من ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠١١م.

- د. عصام منتصر: الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة في مصر، بحث ضمن مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، ٢٣-٢٥ نوفمبر١٩٨٩، تحرير: د. محمد سلطان أبو على، القاهرة، ١٩٩١م.
- على إبراهيم أبو الخشب: سؤال الناس، مقال منشور بمجلة الأزهر، تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية، مشيخة الأزهر الشريف، مصر، المجلد الحادي والعشرون، ١٩٦٢م.
- د. عوض مختار هلودة: البطالة في مصر، قياسها وأساليب علاجها، بحث ضمن مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين٢٣-٢٥ فبراير١٩٨٩م، تحرير محمد سلطان أبو على، القاهرة، ١٩٩١م.
- د. عوض مختار هلودة: المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، تحرير: سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩م، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة.
- فريدة زنيني، د. نوال شيشة: الاثار الاقتصادية للبطالة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، في الفترة من ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١١م،متوفر على شبكة الانترنت تحت عنوان:
https://ebook.univeyes.com/40647/pdf-

- محمد عبدالله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد ٣٢، العدد٢، ٢٠٠٤م.
- محمود مصطفى: مرصد الأزهر يوضح سبب انتشار التطرف في أفريقيا، مقال منشور على موقع مصراوي، على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان:
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2019/7/17/
- د. معتصم الراشد، مهندس: عزمي مصطفى: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة، الاسماعيلية في الفترة من ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٨م.
- معهد التخطيط القومي: قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٣) القاهرة، مصر، يوليو ٢٠٠٣م.
- د. منى الطحاوي: تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين في مصر ، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، تحرير: سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، ١٩٨٩م، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة.
- د. نادرة وهدان: تأثير البطالة على زيادة أعداد الجريمة في مصر، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ١٥٢٦، مايو ١٩٩١.
- د. نادية سليمان: البطالة والعوامل الديموجرافية: نظرة اقتصادية، بحث ضمن مؤتمر البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير د. سلوى سليمان، مؤسسة الرضا للطباعة، الجيزة، ١٩٨٩م.

- ندى الوادي: البطالة هل تؤدي فعلاً إلى التطرف، مقال على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تحت عنوان:
https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties/2015/10/02/
- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي: دور صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب في حل مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث ضمن فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعنوان نحو استراتيجية للحد من آثارها، الفترة من ٢١-٢٣ أكتوبر٢٠٠٨م، الناشر اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، الدوحة، قطر.
- د. وليد ناجي الحيالي: دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، متوفر على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
https://www.alsafwabooks.com/book/%
- ياسر أبديع: سد فجوة الوظائف، البطالة بين الشباب تساهم في انتشار الاضطرابات في الشرق الأوسط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية، المجلد ٤٨، العدد ٢، يونيه، ٢٠١١م.

رابع عشر : دوريات

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء متوافر على شبكة الانترنت تحت عنوان:
https://www.capmas.gov.eg/
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- مجموعة البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٩م،تحت عنوان الطبيعة المتغيرة للعمل، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان:
https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2019

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ١٠

المقدمة ١٢

المبحث الأول : ماهية البطالة وقياسها وأنواعها ١٨

المطلب الأول : مفهوم البطالة ١٨

المطلب الثاني : قياس البطالة (حساب معدل البطالة) ٣٠

المطلب الثالث : أنواع البطالة ٣٢

المبحث الثاني : أسباب وحجم البطالة ٤١

المطلب الأول : حجم البطالة ٤١

المطلب الثاني : أسباب البطالة ٤٧

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة ٧٥

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للبطالة ٧٦

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للبطالة ٨٩

المبحث الرابع : علاج مشكلة البطالة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي ١٠٢

المطلب الأول : علاج البطالة في الاقتصاد الوضعي ١٠٢

المطلب الثاني : علاج البطالة في الاقتصاد الإسلامي ١١٢

الخاتمة ١٤٠

ثبت المراجع ١٤٤

فهرس الموضوعات ١٧١